الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية
وتركيا من منظور عسكري وجيوسياسي

الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، وتركيا من منظور عسكري وجيوسياسي

تقرير

مايو 2026

Millî İstihbarat Akademisi E-Posta: bilgi@mia.edu.tr

جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية المخابرات الوطنية

الفهرس

المقدمة	4
الملخص التنفيذي	5
المدخل	10
الفصل الأول: التقنيات العسكرية وتحديات العقيدة العسكرية	12
الفصل الثاني: التقييمات السياسية والجيوسياسية	34
الفصل الثالث: تقييمات ومقترحات من أجل تركيا	57
الملخص	72
المراجع والملاحظات	74

المقدمة

بصفتنا أكاديمية المخابرات الوطنية، قمنا في تقريرنا المنشور في أغسطس 2025 عن حرب الاثني عشر يومًا، بتحليل هذه الحرب قصيرة الأمد من جوانب متعددة، والتي رغم قصرها أسفرت عن تأثيرات جسيمة ومهمة. وقد أكدنا حينها أن تلك الحرب لم تكن قد حققت نتائجها الاستراتيجية المرجوّة، وتحديدًا من وجهة نظر إسرائيل (الجانب الذي أشعل فتيل الصراع)، وقد خلصنا إلى أن هذا الواقع قد يؤدّي إلى اندلاع مواجهة جديدة هي: استكمال للحرب. وقد أوضحنا بأن الحرب المستمرة قد تتوسع لتصبح حربًا إقليميةً فتتسبّب في مشاكل دولية عدة، على رأسها ما هو متعلق بمضيق هرمز.

وعلى هذا ارتأينا إلى ضرورة أن نقيّم - من عدة زوايا - هذه الحرب التي ابتدأت في 28 فبراير وتقف فيها الولايات المتحدة وإسرائيل في جهة، وإيران في الجهة الأخرى، والتي لا زالت مستمرة منذ 40 يومًا وحتى الآن دون التوصّل لاتفاق وقف إطلاق نار دائم. ورغم أنها امتداد بيّن لحرب الاثني عشر يومًا، فإن هذه الحرب الجديدة والتي تأثّرت بأن شاركت فيها الولايات المتحدة بثقلها مباشرةً، أبرزت لنا رؤىً أوضح للاتجاهات الحديثة البارزة منذ مدة في مجالات عديدة: كالعقيدة العسكرية، والتقنيات الحديثة، والعمليات الاستخباراتية، وأمن الطاقة والبنى التحتية الحيوية، والصمود المجتمعي واستراتيجيات التواصل. كما قد ولّدت خبرات عديدة وجديدة فيما يتعلق بتقنيات العقائد والأمن والدفاع، والمفاوضات الدبلوماسية ومستقبل السياسية الإقليمية.

وفي هذا التقرير، سلّطنا الضوء على التقنيات العسكرية التي تمكنّا من رصدها خلال فترة الأربعين يومًا، وعلى تحديات العقائد العسكرية والتأثيرات السياسية والجيوسياسية وعلى النتائج المحتملة. ونتيجة لهذا كله، استخرجنا الدروس المستفادة والنتائج المحتملة على وطننا. وأرجو أن يكون التقرير مفيدًا لوطننا المتموضع وسط حروب تتوسّع وتتعمّق مع الوقت، وأشكر كلّ الباحثين المساهمين في إعداد هذا التقرير.

أ. د. طلحة كوسيه

مدير أكاديمية المخابرات الوطنية

الملخص التنفيذي

- أظهرت حرب الولايات المتحدة/إسرائيل، وإيران أن بيئة الحرب الحديثة تتطور من مفهوم المنصّات المركزية، إلى بنية جديدة تتمحور حول البيانات والشبكات والقدرة الإنتاجية والاستدامة العملياتية. ومن خلال القوة الجوية والذكاء الاصطناعي والحرب الإلكترونية والقدرة العملياتية المتكئة على الشبكات المركزية واستهداف البنى التحتية الحيوية، فقد تمخّضت الحرب عن معطيات مهمة تتعلق ببيئة الصراع المستقبلية.

- الاستخدام المكثّف للأنظمة المدعّمة بالذكاء الاصطناعي في عمليات الاستخبار والمراقبة والاستطلاع، وتحديد الأهداف وترتيب أولوياتها، وفي أنظمة الدفاع الجوّي وعملياتها، قد سرّع دورة اتّخاذ القرارات بصورة دراماتيكية. يرينا هذا الوضع أن التفوّق في اتخاذ القرار في الحرب الحديثة - إلى جانب القدرة البشرية - يتشكّل عبر معالجة البيانات وتحليل الخوارزميات وقدرة التكامل في اللحظة المناسبة والحاسمة.

- أكّدت الصراعات أن السيطرة على الموجات (الطيف) الكهرومغناطيسية باتت جزءًا أصيلًا من القوة الجوية الحديثة. إذ أن أنظمة الرادارات والربط البياني وحرب الأقمار الصناعية (بنية الاتصالات عبر الأقمار الصناعية) وقدرة الحرب الإلكترونية وشبكات الاتصالات، كلها عوامل حاسمة مباشرة لنتيجة الحرب. ففي حروب المستقبل ستصبح الطبقة الكهرومغناطيسية والرقمية غير المرئية مهمة بقدر ما تتمتع به ساحة الصراع المادية من أهمية.

- بيّنت الحرب أن مفهوم قبّة الدفاع الجوي غير القابلة للاختراق، لم يعد نافذًا ولا قابلًا للاستدامة. وأرتنا هجمات إيران التي تعتمد على إغراق الساحة بالطائرات الانتحارية 'زهيدة التكلفة'، والهجمات الصاروخية المتعددة، أنه حتى أنظمة الدفاع متعددة الطبقات يمكن اختراقها إلى حدٍّ معين. هذه الحرب لفتت الانتباه إلى أن الدفاع الجوي الحديث لا ينبغي أن يتكون من أنظمة دفاعية فحسب، بل عليه تكوين هندسة متكاملة مدعّمة بأنظمة إنذارات مبكرة وحرب إلكترونية وأمن سيبراني وقدرة هجومية.

- أصبحت البنى التحتية الحيوية ومنشآت الطاقة وشبكات الرادار وأنظمة الاتصال والمراكز اللوجستية الحيوية، أهدافًا ذات أولوية في الحرب. يرينا هذا الوضع أنه في الحرب الحديثة لم تعد العناصر العسكرية وحدها ساحة الصراع المباشرة، إنما كذلك البنية التحتية التي تُمكّن من قدرة القتال والحرب. ولا سيما أن الهشاشة في البنى التحتية للطاقة والاتصالات باتت تكشف عن العلاقة الوثيقة بين الصمود المجتمعي والأمن القومي.

- أصبح مفهوم الحرب المبني على الشبكات هو العنصر الرئيسي المحدد لوتيرة العمليات الحربية. إذ أسهم تسريع الاندماج بين المستشعرات وأنظمة السيطرة والتحكم وعناصر الهجوم في اختصار زمن الاستهداف بصورة دراماتيكية، وكشف هشاشة البنى المركزية أكثر. أما النمط الإيراني الموزَّع والمسمى: «الدفاع الفسيفسائي»، أظهر أن البُنى الموزّعة وشبه المستقلّة هذه قد حالت دون سقوط النظام في ظل استهداف هياكل القيادة المركزية.

- كشفت الحرب أن اقتصاد الذخائر بات في صميم بيئة الحرب الحديثة. إذ إن الاختلال بين نسبة الاستهلاك المرتفعة للذخائر الموجّهة بدقة وبين القدرة على إنتاجها، جعل بنية الإنتاج التحتية عاملًا حاسمًا واستراتيجيًا في الصراعات طويلة الأمد. يتجلى من هذا كله أن القدرة الإنتاجية والحجم والمخزون والاستدامة وأمن التوريد - إلى جانب التقنيات المتطورة في الصناعات الدفاعية - تحمل أهميةً بالغة لا يمكن إغفالها. بعبارة أخرى، تجعل أفضلية التوريد والتصنيع في الحرب الدول أقدر على الصمود. وهكذا تزداد المخاطر، كلما زاد الاعتماد على التوريد الخارجي.

- ومع احتفاظ المنصات المركزية 'باهظة التكلفة' بأهميّتها، كشفت الحرب عن هشاشتها وعرّت نقاط ضعفها. ويبدو هذا جليّا، في ظلّ تهديد صاروخيٍ مكثّف؛ فيضيق مجال حركة حاملات الطائرات، وطائرات التزوّد بالوقود، ومنصّات الإنذار المبكّر الجويّة. وفي مقابل ذلك فإن أنظمة الطائرات المسيّرة 'الزهيدة' والمركبات الانتحارية، خلقت اختلالاً ماليًا حاداً أمام منشآت الدفاع 'الباهظة'.

- كما أظهرت حرب الولايات المتحدة/إسرائيل، وإيران أن الصراعات الحديثة تُدار كذلك في ساحات التأثير النفسي وحاضنات التواصل الاجتماعي، وفي بيئات الحرب

المعرفية. فالقدرة على التضليل الإعلامي وخلق التأثير النفسي عنصران مكمّلان للعمليات العسكرية. هذا الحال، يكشف عن حقيقة أن الصمود المجتمعي والأمن المعرفي ركيزتان لا تنفصلان عن الأمن القومي.

- ومن منظور تركيا بدا أن تبنّي نهج دفاع من الجيل الجديد في مجالات: الدفاع الجوي والصاروخي، والسيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي، وأمن البنى التحتية الاستراتيجية والمنشآت والشخصيات الرمزية، واستدامة التذخير، والتفوّق في الحرب المعرفية ومنشآت التحكم والقيادة الموزَّعة، ضرورة ملحّة للغاية. أدى هذا إلى أن يكون التوفيق بين 'التطور التقني'، 'وديمومة الإنتاج' في الصناعات الدفاعية في آن واحد، ضرورة استراتيجية.

- حرب الولايات المتحدة/إسرائيل، وإيران أرتنا بأم أعيننا أن البنية الأمنية التي بُنِيَت في الشرق الأوسط لمدة طويلة، عبر الوكلاء الفاعلين والتوازنات الهشّة والضمانات الأمنية الخارجية، قد اهترأت وتآكلت. ومما يشير إلى إعادة تشكّل مفهوم الأمن القومي هو أن الحرب أنتجت أزمات متعدّدة الطبقات والأبعاد، أثّرت في آن واحد، على بلدان مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن ومنطقة الخليج وشرق البحر المتوسّط.

- واجهت دول الخليج خلال الحرب مخاطر أمنية مصدرها إيران، وفي الوقت نفسه مخاطر أخرى نتجت عن محدودية المنشآت الأمنية المرتكزة على الولايات المتّحدة. تعزز هذه الحالة من احتمالية توجّه دول الخليج في المرحلة المقبلة إلى خيارات وآليات أمنية إقليمية متعددة الأطراف وأكثر توازنًا.

- تآكلت قدرة إيران الإقليمية إلى حدٍ كبيرٍ خلال الحرب. وبدا أن شبكات الوكلاء التي نسجتها طهران على مدى سنوات طويلةٍ قد بدأت تفقد تأثيرها السابق. في المقابل، فإن استمرار أنشطة فصائل مثل الميليشيات المسلحة في العراق والحوثيّين في اليمن، يُظهر لنا أن النفوذ الإيراني لم يختفِ؛ إنما أصبح أكثر تشظّيًا.

- أما بعد الحرب فقد قويَ احتمال ظهور بنية دولة جديدة في إيران لتكون أكثر أمنية ومركزية، ويلاحظ فيها ثقل البيروقراطية الأمنية. خصوصًا أن توسّع نفوذ الحرس الثوري الإيراني - بطرق غير مباشرة - في عمليات اتخاذ القرار السياسي،

يزيد من إمكانية توجّه إيران - في المدى القصير والمتوسّط - نحو خط في السياسة الخارجية يُنتج ردود فعل أمنية أقسى وأشدّ صرامة. أما في الداخل، فقيام الإدارة الجديدة بتنفيذ بعض الإصلاحات حاملةً المطالب المجتمعية على محمل الجد، أمرٌ جوهريٌ للحفاظ على البيت الداخلي وتماسكه.

- السياسات والممارسات الإسرائيلية الهجومية والتوسّعية، تُنتج مساحات توتّر جديدة من حيث توازن القوى الإقليمية. فإسرائيل التي ترى تضعضع إيران فرصة استراتيجية؛ تتّخذ منحىً توسيعيًا لساحة عملياتها في سوريا ولبنان وشرق المتوسّط، مما يخلخل البنية الأمنية الإقليمية. كما أن سعي إسرائيل المحموم نحو تشكيل المنطقة لصالحها يرفع احتمالية تنافسها الاستراتيجي مع تركيا تحديدًا.

- عمّقت هذه الحرب العلاقة بين أمن الطاقة، والأمن الإقليمي. إذ أظهرت التوتّرات التي شهدها مضيق هرمز والبحر الأحمر وشرق المتوسّط بأن أمن إمدادات الطاقة، وطرق التجارة قد تحولا إلى مجالين للتنافس الاستراتيجي المباشر. مما يُثبت أن حماية بنى الطاقة التحتية وخطوط التجارة البحرية باتت مكون أساسي من مكونات البنية الأمنية الإقليمية.

- فمشاريع الربط مثل «طريق التنمية» و«الممر الأوسط» تتحول في مرحلة ما بعد الحرب إلى مشاريع أمن استراتيجي وجيوسياسي، إضافةً إلى كونها مشاريع اقتصادية. فالهشاشة التي تعيشها سلاسل التوريد العالمية، ومخاطر أمن الطاقة؛ تزيد من أهمية الممرات الاستراتيجية البديلة المحيطة بتركيا.

- حرب الولايات المتحدة/إسرائيل، وإيران، عمّقت - من منظور تركيا - الحاجة الملحّة إلى الانتقال لنموذج أمني جديد جذرياً، من حيث القدرة الدفاعية والصمود الاستراتيجي والتطور التقني وفرض القوة الإقليمية. وأثبتت الحرب بما لا يدع مجالًا للشك أنه في ظل طبيعة الصراعات المكثفّة متعددة الأبعاد، لا يمكن الفصل بين مجالات الأمن المختلفة: العسكري والاقتصادي والتقني والمجتمعي. ويلاحظ بالتحديد أن الدول التي لا تستطيع استمالة شعوبها أثناء الحرب؛ تتعمق هشاشاتها وتتفاقم.

- ومن أهم النتائج التي كشفتها الحرب من وجهة نظر تركيا، أن نهج «العمق الثلاثي

الأبعاد» قد بات ضرورة استراتيجية في الصناعات الدفاعية. ويقتضي هذا النهج، إلى جانب التقنيات العالية والمتطورة والقدرة على إنتاج المنصّات المؤهّلة؛ لا بد في الصراعات طويلة الأمد التمكّن من مواصلة الإنتاج والتذخير، والسيطرة على سلاسل التوريد وأمنها وطاقتها الاستيعابية.

- وفي نهج تركيا للدفاع والأمن اتضحت أكثر فأكثر أهمية البُنى الموزَّعة، والأنظمة الاحتياطية، ومنشآت القيادة والسيطرة المرنة. تحديدًا أن هشاشة متنامية ظهرت لدى المنشآت المركزية في ظل حروب الشبكات المركزية، فأدّت إلى أن تكون قدرة تنسيق العمليات متعددة الطبقات وسعة تنفيذ العمليات الموزَّعة ضرورتين استراتيجيتين.

- أنتجت قدرة تركيا الدبلوماسية متعددة المحاور ميزة استراتيجية مهمة في الحرب. وذلك في تمكّن تركيا من المحافظة على قنوات تواصل مفعّلةً مع إيران ودول الخليج وباكستان وأوروبا والولايات المتحدة في الوقت نفسه؛ مما كشف عن قدرة تركيا على الاضطلاع بدور الموازن والميسِّر في بنية الأمن الإقليمية الجديدة.

- أما سياسات إسرائيل التوسعيّة والهجومية تحت إدارة حكومة نتنياهو والدائرة حول فلك اليمين المتطرّف، فبدت أبرزَ ساحات الخطر التي ينبغي على تركيا مراقبتها بتمعّن وإدارتها بحذر. لاسيما أن التكتّل العدواني المتمحور حول الأمن والطاقة في سوريا وشرق المتوسّط، والنُهُج الاستراتيجية المتباينة فيما يتعلق بالبنية الأمنية الإقليمية، يعززان احتمالية المنافسة المنضبطة والتوتّرات المتكررة في العلاقات التركية – الإسرائيلية.

- ومنذ أيام الحرب الأولى تكثّفت أنشطة التضليل الإعلامي (البروباغندا) المناوئة لتركيا، من قنوات مركزها إسرائيل والولايات المتحدة. وفي ضوء ذلك، لا بد من التيقّظ والاحتراز في متابعة منصّات الدعاية والتضليل ذات التوجّه الإسرائيلي التي تستهدف تركيا، سواء من وسائل إعلام دولية أو من منصات استراتيجية أمريكية وغربية. كما لا يخفى بضرورة اتخاذ التدابير ضد أنشطة الدعاية والتضليل هذه وآلياتها الفاعلة.

- في مراحل الحرب الأولى، ورغم ما سببته هجمات الاستهداف المباشرة لمرشد

الثورة الإيرانية أو نُخَبِها الحاكمة من غضب شعبي، إلا أن تأثيره ظلّ محدودًا، ولم ينزلق نحو حدّ تغيير النظام. وتبيّنت كذلك محدودية تأثير عمليات «قطع الرأس». وبالتوازي مع هذا فالحفاظ على الوحدة والتماسك المجتمعيين رغم الهزة الشعبية التي حدثت؛ لعب دورًا محوريًا في استقرار البيت الداخلي؛ وبذلك تتبيّن ضرورة دعم السياسات الموجّهة لتعزيز الصمودين المجتمعي والاستراتيجي في تركيا، وإعطائها الأولوية.

- برزت خلال الحرب - مجدّدًا - أهمية مسار «تركيا الخالية من الإرهاب». خصوصًا جهود السلام في المنطقة والمبادرات الدبلوماسية المكثفة والجارية بصورة متسارعة، لعبتا دورًا كبيرًا في عدم تحرك المنظمات الكردية في إيران وسوريا والعراق – ضد إيران. كما فُهمت بشكل أعمق أهمية الدبلوماسية والتواصل المفعّل بين المجموعات العرقية والمذهبية والدينية في المنطقة. وعلى المنوال ذاته كانت زيادة الجهود الموجّهة لتقوية النسيج السياسي والاجتماعي وحمايته في المنطقة، وإنهاء العمليات الجارية آنذاك بصورة إيجابية، أولويات بالغة الأهمية.

- أما أولويات تركيا الاستراتيجية في المرحلة المقبلة فتكمن في: زيادة السعة الإنتاجية المستدامة في الصناعات الدفاعية، وتعزيز بنية الدفاع الجوي والصاروخي، وتحصين أمن البُنى التحتية الاستراتيجية، وتطوير قدرات الحرب المعرفية وتعزيز الصمود المجتمعي والاستراتيجي. فالمناخ الأمني الجديد الذي كشفت عنه الحرب، يُلزم تركيا - بالتوازي مع قدراتها العسكرية - بتوسيع سعة قدرتها العملياتية وعمقها الاستراتيجي، كما يستوجب في الوقت ذاته تطوير إمكانياتها في إدارة الأزمات على مختلف الأصعدة.

المدخل

الحرب التي اندلعت شرارتها في 28 فبراير 2026 بالهجوم المنسّق من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، تحوّلت في مدة وجيزة إلى أزمة متعدد الأبعاد والطبقات، هزّت جذور البنية الأمنية الإقليمية والعالمية. فالهجوم الذي ظُنَّ في البداية أن غايته مجموعة من الأهداف العملياتية المحدودة والمرهونة بإطار زمني، ارتقى مع مرور الوقت إلى صراع واسع شمل تقريبًا كلَ البنية التحتية للطاقة، والعسكرية منها

والنووية في إيران. وفي السياق ذاته، تسبب في سلسلة من الاختلالات الأمنية المتتابعة التي امتدّت من الخليج وحتى بقية الشرق الأوسط، ومن مجرد استهداف القواعد الجوية، إلى استقصاد تجارة الطاقة برمّتها. وعلى الجانب الآخر، فبينما أكدت هذه الحرب بعض الاتجاهات والدروس التي أفرزتها الحرب الروسية-الأوكرانية قبلها، اختبرت كذلك العديد من الاتجاهات التي كانت من قبلُ تُناقش - نظريًا فحسب - عن طبيعة الصراعات الحديثة المكثّفة، وجسّدتها أمام أعيننا على أرض الواقع.

أُعِدَّ هذا التقرير لتناول حرب الولايات المتحدة/إسرائيل وإيران من جانبين: العسكري-التقني، والسياسي-الجيوسياسي. فالحرب تقدم مادة تحليلية واسعة بدءًا من إجراءات الذكاء الاصطناعي التي تعيد تشكيل موازين الهجوم والدفاع، وشرح هشاشة منشآت الدفاع الجوي والصاروخي متعدد الطبقات، والدور الاستراتيجي المتزايد لأنظمة المسيرات والطائرات الانتحارية، وأهمية اقتصاد الذخائر وسعة التذخير باعتبارهما عاملين حاسمين، وصولًا إلى التحولات في العقيدة العسكرية التي فرضتها الهيمنة على الطيف الكهرومغناطيسي والحرب المرتكزة على الشبكات، وانتهاءً بالصمود المجتمعي. ولتركيا وبقية الفاعلين الدوليين الآخرين استخلاص العديد من الدروس في هذه المادة.

وقد بُنِيَ التقرير على ثلاثة محاور رئيسية. أولها: يركز على الاختبارات والتحديات التي أبرزتها الحرب من الجانبين العسكري-التقني، والعقيدة العسكرية. وفي هذا الإطار تُحلَّل خصائص حاسمة مثل الدور العملياتي المتزايد للذكاء الاصطناعي، والاحتياجات العقائدية الحديثة في مجال الدفاع الجوي والصاروخي، وحماية البنى التحتية والقواعد العسكرية، وهشاشة المنصات الضخمة، والهيمنة على الطيف الكهرومغناطيسي، وصعود أنظمة المسيّرات، وأهمية اقتصاد الذخائر الاستراتيجي والحاسم. وثانيها: يتناول آثار الحرب السياسية والجيوسياسية. وفي هذا الإطار تُحلَّل تحولات السياسة الإيرانية الداخلية، والتغيرات في الهُوية الاستراتيجية الإسرائيلية، والمقاربات الأمنية في الخليج، والهشاشة في بنية سوريا والعراق، إضافةً إلى آثار الحرب على الاقتصاد العالمي. أما ثالثها وهو الأخير: هو تقييم كل هذا بالنسبة لتركيا مع تقديم استنتاجات واقتراحات. ويتضمن هذا الإطار تقييمات ملموسة في عناوين الصناعات الدفاعية والعقيدة العسكرية والصمود الاستراتيجي والسياسة الإقليمية.

القسم الأول

التقنيات العسكرية وتحديات العقيدة العسكرية

تُشكّل حرب الولايات المتحدة/إسرائيل، وإيران نقطة تحول تجسّدت فيها على أرض الواقع العديد من الاتجاهات - التي ظلّت موضع نقاش نظري لمدة طويلة - حول طبيعة الصراعات الحديثة المكثّفة. إذ كشفت هذه الحرب عن تحول ذي أبعاد متعددة بدءًا من اندماج آليات اتخاذ قرارات العمليات المدعّمة بالذكاء الاصطناعي، مرورًا بالكشف عن محدودية الدفاع الجوّي والصاروخي، وصولًا إلى استهداف البنى التحتية الحيوية مباشرةً، ودور السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي الحاسم. وبهذا المنظور، تمثّل الحرب اختبارًا حقيقيًا يفرض إعادة تقييم العقائد العسكرية والهياكل التنظيمية والأولويات الاستراتيجية، إلى جانب التقنية العسكرية.

أي أن هذا الصراع قد جلّى لنا بكل وضوح أن طبيعة الحرب تبتعد عن مفهوم الارتكاز على المنصات العسكرية، وتتشكّل على محورٍ يعترف بالشبكات والبيانات والسعة الإنتاجية والصمود المجتمعي. كما أن استخدام الذخائر عالية الدقة بشكل مكثّف، وتزايد فاعلية الأنظمة زهيدة التكلفة، وانكماش دورات رصد الأهداف ثم فهمها (إدراك نوعيتها وماهيتها) وتدميرها، قد غيّر جوهر العلاقة بين وتيرة العمليات الحربية، والتفوق في اتخاذ القرار. ولكن بالتوازي مع هذا، فبينما كان تحوّل هياكل القيادة والسيطرة، إلى منشآت موزّعة ومرتكزة على الشبكات قد زعزع الأنظمة المركزية، فإنه في الوقت ذاته قد عزّز من قابلية استدامة وبقاء الهياكل والبُنى المرنة والرديفة. في هذا الإطار تطوّرت الحرب الحديثة إلى بنية لا يكون الحاسم فيها امتلاك القوة التدميرية فحسب، بل إلى جانب ذلك هو مدى إمكانية توظيف هذه القوى بسرعة ودقّة واستدامة.

وعلى هذه الوتيرة ينبغي تناول عناوين مثل دور الذكاء الاصطناعي في الحرب، وتحول بُنى الدفاع الجوي والصاروخي، والحفاظ على البنى التحتية الحيوية، والصراع على الطيف الكهرومغناطيسي، وتطوّر أنظمة المسيّرات، واقتصاد الذخائر، وهشاشة المنصات الضخمة ومفهوم حرب الشبكات، ضمن أطر معمقة وشاملة. إذ أن الحروب الحديثة لم تعد تتشكل حول القدرة العسكرية المجردة، إنما أصبحت تتشكّل وفقًا للتطور التقني واستدامة التذخير والتصنيع والتكيف الاستراتيجي.

دور الذكاء الاصطناعي المتزايد

قفز دور الذكاء الاصطناعي في ساحات الحرب قفزة نوعية،في حرب الولايات المتحدة/ إسرائيل وإيران. **فلم يعد الذكاء الاصطناعي مكتفيًا بأن يكون عنصرًا مساندًا للقرارات ووسيلةً في الاستخبار واستخراج المعلومات، بل انغمس فبات جزءًا مندمجًا في بُنية القيادة والسيطرة حيث يُولّد المخرجات العملياتية المباشرة.** وفي هذا التحول، برز عاملان أساسيان يمسّان طبيعة الحرب: تسارع وتيرة اتخاذ القرارات، وإشكاليات المسؤولية والصلاحية التي ولّدها هذا التسارع.

فمنذ بدء الحرب، نُفذت العمليات الجوية الأميركية الإسرائيلية بهجمات متزامنة يحتل فيها الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً. فمن المعلوم أن جزءًا كبيرًا من الهجمات المنفّذة - وعلى رأسها القصف الذي قُتل فيه علي خامنئي - استُخدم فيها بنية تحتية فورية للاتصالات ومعالجة البيانات، في كل العمليات: رصد الهدف وتصنيفه، ثم مطابقة الهدف مع وسيلة الهجوم، وبعد ذلك تقييم الأضرار بعد الهجوم. وهكذا باتت تقنيات الذكاء الاصطناعي تحتل المركز في أنشطة الاستخبار والمراقبة والاستطلاع.

على سبيل المثال تستخدم الولايات المتحدة تقنية (Claude AI) التابع لشركة Anthropic، ونظام دعم القرار المعتمد على الذكاء الاصطناعي المسمّى (Maven) والمطوّر عبر شركة Palantir، وذلك من أجل تحديد الأهداف في إيران وترتيبها وفق الأولوية. كما قامت إسرائيل بتفعيل نظامي (Gospel) و(Lavender) المتمتّعين بقدرات مماثلة في هجماتها على غزّة، وقد استخدمتهما كذلك بفعالية في حرب إيران (Hammad, 2026). ورغم أن هذه الأنظمة تتمتع بواجهات وآليات تمكن الإنسان من التحكم والتدخل، إلا أن ثمة ادّعاءاتٌ تفيد بأنها تعمل باستقلالية تامة في أغلب الحالات؛ وذلك بسبب وتيرة العمليات الحربية السريعة وبسبب ما يُعرف بالانحياز للأتمتة.

والانحياز للأتمتة هو ميل المرء إلى الثقة المفرطة بالأنظمة الآلية. وانحياز الأفراد والمؤسسات للأتمتة وترجيح مخرجات النظام وتوصياته رغم وجود معلومات متضاربة؛ مما يزيد من مخاطر حدوث أخطاء، وظهور نتائج سلبية. ويمكن لأنظمة مثل (Maven, Lavender, Gospel) تعمل بتقنية معلوماتية عالية ومتطورة وتُغذّى

بكم ضخمٍ من مصادر البيانات المتنوعة والمتقدّمة، أن تمنح المستخدمين ومتّخذي القرار شعورًا زائفًا بالثقة (Hehir, 2026).

يُعد اتخاذ القرار بخصوص توقيت الضربة ونوعية الهدف من بين مجموعة أهداف واسعة، أحد أكثر العناصر حساسيةً في الحرب الحديثة. وتصريح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بكونهما تعملان على «آلاف الأهداف» داخل إيران، يوضح بأنّ التحكم بهذه العملية وإدارتها يدويًا أمر مستحيل.

ويتحمّل الذكاء الاصطناعي ثلاث وظائف أساسية هنا:

١. **تصنيف الأهداف**: توليد أهداف منطقية بناءً على بيانات متحصّلة من استخبارات الإشارات والرادارات والأقمار الصناعية.

٢. **ترتيب الأولويات في الأهداف**: ترتيب الأهداف وفق قيمتها العمليّاتية ونوافذ الفرص الممكنة ومستوى مخاطرها.

٣. **التحديث الديناميكي**: تحديث قوائم الأهداف المستمر ومراجعتها بناءً على الظروف الميدانية.

إن متابعة عناصر متحركة مثل منصات إطلاق الصواريخ الباليستية، يستدعي تحليلًا سريعًا لدفق تيارات بيانات ضخمة. وعليه، لا يمكن لهذه العملية الاستمرار دون الذكاء الاصطناعي. وهكذا تبرز ظاهرة تسارع دورة (OODA) - الرصد والتوجيه واتخاذ القرار والتنفيذ - وتقلص زمنها.

ومن أهم تأثيرات الذكاء الاصطناعي التقلّص الحاد لهذه الدورة التي طوّرها جون بويد. وبالتالي يبدو الذكاء الاصطناعي مفتاحَ تحقيق التفوّق على الخصم في اتخاذ القرار (Decision Superioroty). غير أن منعطفاً حرجاً يظهر هنا: حين تتقلص دورة اتخاذ القرار دون قدرة الإنسان على الفهم والاستيعاب، يبدو النظام شبه مستقل فعليًا، ويتجلى ذلك أكثر في العمليات الجويّة. ويمكن تفسير تحقيق الولايات المتحدة وإسرائيل التفوق الجوي على إيران خلال فترة وجيزة، بامتلاكهما آليات استجابة وقرار أسرع، إلى جانب ميزة التفوق في المنصات العسكرية (Günyol, 2026).

ويُعد الدفاع الجوي والصاروخي من أبرز مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في ساحة الحرب. ومن المعلوم استخدام إسرائيل للذكاءِ الاصطناعي بفعالية في آليات القيادة والسيطرة وفي أنظمة دفاعاتها الجوية، وعلى رأسها القبة الحديدية (Mevlütoğlu, 2022). وفي هذه البنية، يقوم كل نظام دفاع جوي مع منظومة القيادة والسيطرة المركزية التي ديره، بتحليل مستويات تهديد الأهداف المرصودة استنادًا إلى مساراتها وسرعتها، ومن بعدها تُحدَّد نقاط الاصطدام المحتملة؛ فتُحدد أولوياتها. وبناءً على تحليلات مستوى التهديد الذي عالجه النظام يُقرر ما إن كانت الصواريخ الاعتراضية ستُطلق أم لا. وتسير كل هذه العملية آليًا دون أدنى تدخل من الإنسان. ونظراً لطبيعة الدفاع الصاروخي التي تتطلب إنجاز دورة التحليل واتخاذ القرار في إطار زمنيٍ ضيّق جدًا، فقد أنتجت المنظومة نتائج خاطئة أيضًا، كما ظهر في نتائج بعض الهجمات الإيرانية (Westfall et al., 2026).

أعاد استخدام الذكاء الاصطناعي من قِبَل الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الواجهةِ قضيةَ الاستقلال وتفويض الصلاحيات، وهي قضية يتواصل نقاشها ويتعمّق في الأدبيات منذ فترة. كما استرعى الانتباه بُعد آخر في هذه القضية وهي متعلقة في بنية القيادة والسيطرة اللامركزية الموزّعة التي تتخذها إيران وتُسمى: «الدفاع الفسيفسائي». وفي سياق هذه البنية، أثار منح صلاحية إطلاق الصواريخ الباليستية إلى المراتب الدنيا تساؤلات حول المسؤول عن اختيار الأهداف والاشتباك معها وكيفية السيطرة على هذه العملية. بيد أن استراتيجية إيران في التصعيد المنضبط والمرن التي اتّبعتها خلال الحرب، تُرينا أن قدراً معتبراً من الصمود وتوفير البدائل (Redundancy) قد اتُّبِعَ وحوفظَ عليه في آليات القيادة والسيطرة والتواصل (Yacoubian, 2026).

وقد أوضحت الحرب في هذه النقطة أن الذكاء الاصطناعي خرج عن كونه مجرد «مضاعفٍ للقوة» في الحرب الحديثة، بل أصبح «عنصر قوة» أصيل متفرّد. وتحول الذكاء الاصطناعي إلى مكون يضبط وتيرة العمليات ويدير عمليات الاستهداف، ويعيد تشكيل بنية القيادة والسيطرة. إلا أن هذا التحول يجلب معه مخاطر عدّة، من أهمّها: فقدان السيطرة، والاستهداف الخاطئ، والخسائر المدنية، وغياب الشفافية في عمليات اتخاذ القرار.

الدفاع الجوّي والصاروخي:

كشفت الحرب بصورة قاطعة عن حقيقة لطالما كانت مجالَ أخذٍ وردٍ في نقاشات الدفاع الجوي والصاروخي (Integrated air and Missile Defense, IAMD)، ألا وهي: أنه لا مظلة دفاع جوي بمنأى عن الاختراق. فقد بيّنت هذه الحرب أن حتى أكثر الأنظمة متعددة الطبقات تطوّرًا ، يمكن اختراقها في مواجهة أسلوب الإغراق (Saturation) والذخائر المبتكرة واختلال موازين التكلفة. ويتطلب هذا الوضع إعادة تعريف النموذج العقائدي المتعلق بطبيعة الدفاع الجوي.

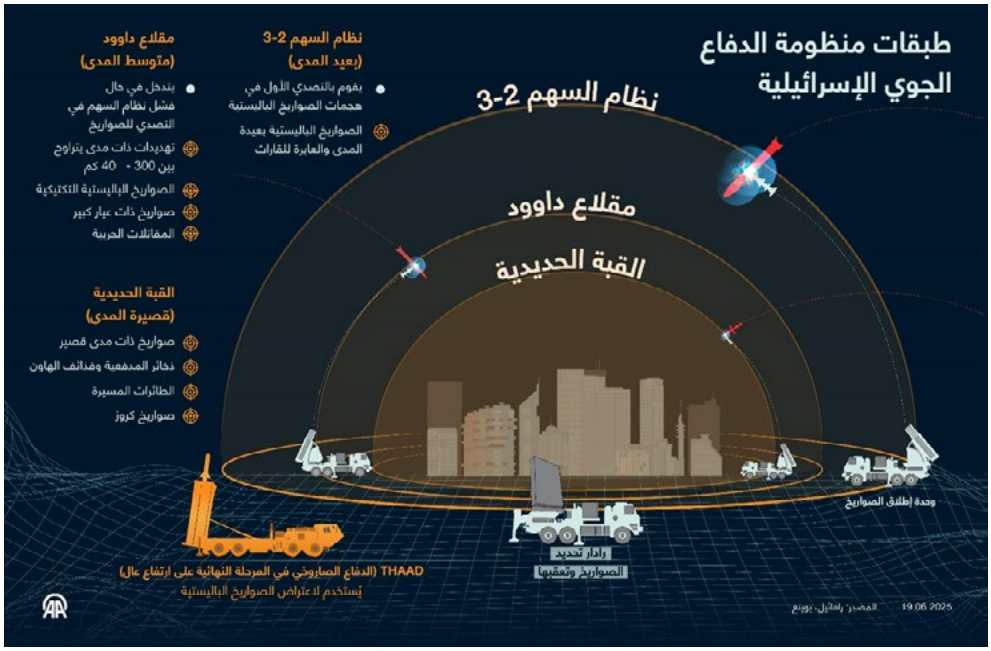
طبقات منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية
نظام السهم 2-3
مقلاع داوود
القبة الحديدية
نظام السهم 2-3 (بعيد المدى)
يقوم بالتصدي الأول في هجمات الصواريخ الباليستية
الصواريخ الباليستية بعيدة المدى والعابرة للقارات
مقلاع داوود (متوسط المدى)
يتدخل في حال فشل نظام السهم في التصدي للصواريخ
تهديدات ذات مدى يتراوح بين 300 - 40 كم
الصواريخ الباليستية التكتيكية
صواريخ ذات عيار كبير
المقاتلات الحربية
القبة الحديدية (قصيرة المدى)
صواريخ ذات مدى قصير
ذخائر المدفعية وقذائف الهاون
الطائرات المسيرة
صواريخ كروز
وحدة إطلاق الصواريخ
رادار تحديد الصواريخ وتعقبها
THAAD (الدفاع الصاروخي في المرحلة النهائية على ارتفاع عالٍ
يُستخدم لاعتراض الصواريخ الباليستية
المصدر: رافائيل- يونيو 19.06.2025

انفوجراف 1: نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي | مصدر الإنفوجراف: وكالة الأناضول

كما برزت الحاجة إلى مراجعة مهمة للنهج التقليدي المرتكز على بنية دفاعية متعددة الطبقات في مجال الدفاع الجوي والصاروخي. إذ أنّ بنية الدفاع الجوي الإسرائيلية متعددة الطبقات، المؤلفة من أنظمة: القبة الحديدية، ومقلاع داود، ونظام آرو (السهم)، عُدَّت لزمن طويل من أكثر منظومات الدفاع الجوي والصاروخي تطوّرًا في العالم. إلا أن الرؤوس الحربية التي احتوت عددًا ضخمًا من القنابل الصغيرة والتي استخدمتها إيران في صواريخها الباليستية مثل صاروخ (خرمشهر)، كشفت عن نقاط

ضعف حرجة في هذه المنظومة الدفاعية. إذ أن هذه الأنواع من الرؤوس الحربية تجعل أنظمة الدفاع تواجه عشرات الأهداف بدلاً من هدفٍ واحد فحسب. باختصار: يؤدي هذا الوضع إلى إرباك منظومة الدفاع الصاروخي في عملية الاعتراض، لا سيما عند نقطة الاعتراض (Predicted intercept point)، ويُقيّد بشكل خاصٍ من تأثير أنظمة مثل مقلاع داود وباتريوت (Trevithick & Altman, 2026).

هذا التطوّر يرينا بأن النهج الكلاسيكي المرتكز على (الدفاع متعدد الطبقات) غير كافٍ. إذ أن أنظمة الدفاع جرى تصميمها للتعامل مع الأهداف الفردية، بينما تمتلك قدرة استيعابية محدودة في مواجهة هجمات الإغراق (Saturation)، فضلاً عن الاختلال الحاد في موازين التكلفة الذي يُعيق استدامتها في مواجهة الصواريخ الباليستية والكروز والمسيّرات الانتحارية. وقد تعمّدت إيران مثلًا شلّ الرادارات واستنزاف الصواريخ الاعتراضية، وذلك عبر إطلاق مسيّرات زهيدة التكلفة بالتزامن مع إطلاق صواريخ متطورة مثل صاروخ (فتّاح 2). ورغم ادّعاء إسرائيل تحقيق نسبة اعتراض مرتفعة كـ(92%)، إلا أنه وفقًا للاحتمالات الرياضية فكلما زاد حجم الهجوم وتعددت أهدافه، ارتفعت احتمالات إصابة الهدف مهما بلغت نسبة الاعتراض. وقد تتسبّب هذه الاختراقات - أي الصواريخ التي تنجح في تخطي الدفاعات - في إصابة مواقع حيوية مثل مصافي النفط في حيفا (Peleg et al., 2026).

تصاعد الأدخنة من مصفاة حيفا النفطية بعد هجوم إيران الانتقامي | مصدر الصورة: وكالة الأناضول

وبالتوازي مع ذلك، أظهرت الحرب الأهمية الحيوية المتعاظمة لعامل التكلفة في عمليات الدفاع الجوي والصاروخي. وقد كشفت استراتيجية إيران المرتكزة على استنزاف الصواريخ الاعتراضية (الباهظة) بإطلاق صواريخ ومسيّرات (زهيدة) نوعًا ما، عن تساؤلات جدية حول استدامة الدفاع. ويمكن التمثيل على ذلك بتدمير إيران رادارَ الإنذار المبكّر (AN/FPS-132) في قطر والتي تقدر قيمته بنحو مليار دولار، بصاروخ باليستي، وتدميرها أيضًا محطة الاتصال الفضائية (AN/GSC-52B) في البحرين بمسيّرة انتحارية من طراز شاهد 136 (Özkan, 2026). وتدمير هذه الأنظمة ذات الأهمية الاستراتيجية، عبر ذخائر بفارق تكلفة شاسع، يؤكّد هشاشة البنية الدفاعية.

وقد أرتنا الحرب أن العناصر المرنة والجوّالة والموزّعة يمكن أن تُحدث تأثيرات كبيرة في بناء منظومة الدفاع الجوي. إذ أنه في حرب الاثني عشر يومًا التي بدأت في يونيو 2025، تعرضت قدرات إيران في الإنذار المبكر والدفاع الجوي، بما في ذلك قدرة أنظمتها المسلّحة، لأضرار بالغة. ومنذ بداية هذه الحرب، كانت هذه الأنظمة ضمن قائمة أهداف تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي المرئيات المنشورة في المصادر المفتوحة يُرى تدمير كثير من أنظمة إيران الدفاعية الجوية الجوّالة، وكذلك رادارات إنذارها المبكّر (Mottola, 2026). وفي ضوء ذلك، بدت طائرات الحرب الأمريكية والإسرائيلية وقد كسبت حريةً كبيرةً أثناء حركتها في المجال الجوي الإيراني. لكن، ورغم التفوق النوعي والكمي الأمريكي والإسرائيلي فقد فقدا كثيرًا من الطائرات المسيّرة، بسبب نيران ثابتة أُطلقت من الأرض. إضافة إلى ذلك فإن حوادث مثل تنفيذ طائرة F-35A تابعة للقوات الجوية الأمريكية لهبوط اضطراري جرّاء تعرضها لإصابة، وإسقاط طائرة F-15E في أجواء أصفهان، يؤكد لنا بأن نظام الدفاع الجوي الإيراني لم يُدمر بالكامل (Ellis-Jones, 2026).

وهذا على مستوى قدرة البناء الدفاعي الجوي، يوضح على الصعيدين التكتيكي والعملياتي كذلك مدى أهمية أنظمة الدفاع الجوي القصيرة ومتوسطة المدى والارتفاع، التي تكون جوّالة وموزّعة ومزوّدة مستشعرات خاصة لرصد الأهداف وتحديدها.

وفي جزء من العمليات التي نفّذتها إيران، يتبين لنا أنها تعمّدت الإحجام عن استهداف أنظمة الدفاع الجوي بشكل مباشر، وعوضًا عن ذلك استهدفت البنية التحتية التي

تدعم أسلحة نظام الدفاع الجوي. يتّضح هذا النهج تحديدًا في تدمير الرادارات وأنظمة التواصل ومراكز القيادة. **مما يعني أن الدفاع الجوي لم يعد بعد الآن «درعًا» مستقلًا، بل هو جزءًا من نظام حربي متكامل وأوسع.** إذ أن أنظمة الدفاع الجوي تعتمد بدرجة كبيرة على المستشعرات وشبكات الإنذار المبكّر. بيد أن استهداف إيران لأنظمة الرادار بالتحديد، يكشف هشاشة هذه الشبكات. مما يعني أن أنظمة الدفاع الجوي الحديثة لا بد لها أن تتضمن عناصر الاستشعار الموزّع (Distributed Sensing)، وتوفير البديل (Redundancy)، والتجوال (Mobility).

إن الهجمات الصاروخية وهجمات المسيّرات التي شنّتها إيران منذ بدء الحرب على شبكات أنظمة الإنذار المبكّر للولايات المتحدة ودول الخليج، وما ترتّب عليها من إحداث تصدّع كبير في مظلة الدفاع الجوي والصاروخي في المنطقة، تقدم درسًا عقائديًا مهمًا في إطار حرب الدفاع الجوي الحديثة. **إذ بات من الواضح - وضوح الشمس - استحالة اكتفاء الدفاعات الجوية ببناء أنظمة دفاع، بل أصبح عليها تدعيم أنظمة الدفاع، بعناصر هجومية و أنظمة حرب إلكترونية وسيبرانية.** أي يجب في ظل إطار الدفاع الجوي والصاروخي الأخذ بالاعتبار: تدمير التهديدات الجوية قبل الهجوم، أو تعطيل وظيفتها قبل وصولها إلى الهدف، وكذلك تحييد عناصر العدو الداعمة لقدراته الهجومية مثل شبكات قيادته وسيطرته وبنيته التحتية الإنتاجية واللوجستية[1]. بعبارة أخرى، يمكن القول أن توفير الدفاع الجوي لا يمكن أن يتم عبر أنظمة الدفاع الجوي التقليدية، فقدرة أمريكا وإسرائيل على تحقيق التفوق الجوي خلال فترة قصيرة تبيّن لنا أن أنظمة الدفاع قد تنهار بسرعة تحت ضغط الهجمات المكثّفة.

وتتمحور الأسباب الرئيسية لذلك في أن أنظمة الدفاع تعمل بشكل ثابت وقابل للتنبؤ، كما أن زمام وقت ومكان الهجوم بيد المهاجم، وعنصر المفاجأة متكئ على الهجوم ذاته؛ ولهذا السبب لا بد من إعادة تصميم الدفاع الجوي الحديث ليصبح نظامًا فعّالًا واستباقيًا، عوضًا عن كونه مجرد «درعٍ» راكد.

(١) تسمى هذه العملية في الأدبيات: الوقاية الاستباقية أو بالإنجليزية (left of launch) وتعني التعامل مع المهاجمات بشكل مُسبق احتياطيًا، وذلك بدلًا من انتظار خروج العنصر المُهاجِم وانطلاقه ثم محاولة إسقاطه في الجو.

الوضع الجديد يجبرنا على إنشاء عقيدة جديدة في الدفاع الجوي. وترتكز هذه العقيدة على عناصر أربعة:

١. **بنية موزّعة ومرتكزة على الشبكات**: أي دفاع غير مركزي، وأسسه الشبكات.

٢. **دمج أنظمة الهجوم مع ذات البنية**: أي دمج الهجوم بالدفاع.

٣. **كفاءة الاعتراض الاقتصادية**: أي دعم العناصر الحركية عبر أنظمة هجومية إلكترونية وأسلحة الطاقة الموجّهة.

٤. **آلية اتخاذ قرار ترتكز على الذكاء الاصطناعي**: تقييم واستجابة سريعة للتهديدات.

هذه الحاجة إلى عقيدة جديدة تفرض دمج الدفاع الجوّي بالهجوم الاستباقي والحرب السيبرانية (left of launch). وقد رأينا أمريكا وإسرائيل تُركّزان على عمليات موجّهة لتدمير الصواريخ والمسيّرات الإيرانية قبل تحليقها وانطلاقها، بما يعرف بـ «ضرب الرامي». كما من الضروري حماية شبكات الدفاع الجوية من التشويش السيبراني وتهديدات الحرب الإلكترونية، قبل حمايتها من الهجمات المادية. إذ أن شبكات القيادة والسيطرة المندمجة في عملها مع الرادارات والصواريخ، باتت هدفًا مباشرًا لهجمات هجينة: سيبرانية ومادية في الوقت ذاته. وأثر هذا برز مفهوم «التحييد منخفض الكلفة» (cheap defeat) في مجال الدفاع الجوي؛ حيث عوضًا عن الصواريخ الاعتراضية المكلفة، أصبح لزامًا استخدام أنظمة بأسلحة نارية مثل C-RAM والليزر وأسلحة الطاقة الموجّهة (Miskelley, 2026).

حماية البنى التحتية الاستراتيجية والقواعد والمنشآت

أظهرت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، مجدّدًا أن الحروب الحديثة تُحسم على مستوى العمق الاستراتيجي والبنى التحتية تمامًا بقدر ما هي تُحسم كذلك على الجبهات. وفي هذا السياق، فإن حماية أماكن مثل منشآت الإنتاج الصناعي، وبنى الطاقة التحتية، والقواعد الجويّة، ومحطّات الرادارات، والبنى الحيوية لمراكز القيادة والسيطرة، تتطلّب استراتيجية متعددة الأبعاد ليست مقتصرة على أنظمة دفاع جوية

صاروخية فحسب. خصوصًا أن هذه الحرب قد أثبتت مجدّدًا بأن التموضع المكاني وتصميم المنشآت (مثل تدعيم البنية، وتوزيعها جغرافيًا، وبنائها تحت الأرض) لا يقلان أهمية أبدًا عن أنظمة الدفاع النشطة.

وقد أفضى طول قائمة الأهداف في الحرب الحديثة إلى وضع البنية التحتية في صلب الحرب ومركزها؛ وأوضح دليل على هذا التحول هو استهداف أمريكا وإسرائيل لمنشآت الطاقة في إيران بشكل مباشر. ويؤكد الهجوم على حقل بارس الجنوبي للغاز الطبيعي أن استهداف المنشآت الاقتصادية في الحروب أمر واردٌ جدًا. وبالمثل، فبدت التحذيرات العلنية التي أطلقتها إيران بإمكانية استهدافها منشآت الطاقة في دول الخليج، أمرًا يؤكد بأن الحرب تدار بشكل متبادل عبر استهداف البنى التحتية (The Soufan Center, 2026). **ويشير هذا الواقع إلى إن تعريف الأهداف العسكرية التقليدية قد اتّسع ليشمل منشآت تصنيع الطاقة وتوزيعها، والموانئ والمراكز اللوجستية، وبنى الاتصالات التحتية. وبالتالي فلم تعد البنى التحتية مجرد «باحة خلفية» للحرب؛ إنما باتت البنى التحتية أهدافًا مباشرةً فيها.**

أحد أكثر الجوانب اللافتة في الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، هو أن الهجمات لم تجرِ باستهداف المنصّات العسكرية القيّمة والمهمّة بحد ذاتها، إنما باستهداف البنى التحتية التي تساعد هذه المنصّات. واستهدافات إيران للقواعد العسكرية الأمريكية أمر ملفت للنظر، فعلى سبيل المثال تبيّن من الهجوم على قاعدة الأمير سلطان الجويّة أن الأضرار طالت طائرات التزويد بالوقود، وكذلك منصّات الإنذار المبكّر الجوّية (E-3 AWACS). وبشكل مشابه، فقد تضررت أنظمة الاتصال والرادارات الأمريكية الحيوية نتيجة لهجمات إيران بالمسيّرات والصواريخ الباليستية. والنقطة الجامعة في هذه الهجمات هي عدم استهداف الطائرات المقاتلة أو الأنظمة المسلّحة بشكل مباشر، وبدلاً من ذلك استهداف البنى التحتية التي تُعتبر عجلات تحريك العمليات التشغيلية لهذه الأنظمة (Bremer & Grieco, 2026). وهذا يوضّح بما لا يدع مجالًا للشك أن القوى الجوية الحديثة أو الجيوش الحديثة بشكل أوسع، لا تعتمد بشكل كبير على منصاته العسكرية ذاتها، إنما على الأنظمة والبنى التحتية التي تُساندها. وبالتالي لا بد من التنبّه إلى أن الأنظمة المكلفة وشديدة التعقيد مثل: طائرات الإنذار المبكّر الجوية وطائرات التزويد بالوقود، ومنشآت الرادار والاتصالات، باتت أهدافاً هشّة بالنظر إلى قيمتها الاستراتيجية.

وقيام إيران نتيجة لبرنامجها النووي، بنقل جزء ضخم من قدراتها العسكرية - وعلى رأسها قوتها الصاروخية - إلى مخازن وقواعد تحت الأرض وفي ثغرات الجبال، يعيد تذكيرنا بدرس مهم يتعلق بأهمية تصميم المنشآت والقواعد الحيوية. وكما رأى العالم في مثال منشآت الإنتاج تحت الأرض التي أنشأتها وأدارتها ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، فحماية منصّات ذات القدرة العالية على القتال، ومستودعات المواد الخام والقطع والمنتجات المساعدة، وخطوط الإنتاج داخل منشآت تحت الأرض أو في الجبال أو في مبانٍ محصّنة، يمكن أن يكون سببًا في استمرار القدرات والإمكانات أثناء الحرب. ورغم التفجير الممنهج من قِبَل أمريكا وإسرائيل الذي وُجّه لمداخل المنشآت تحت الأرض والجبال، فبقاء إمكانيات إيران على إنتاج رشقاتها الصاروخية عند مستوى معيّن ثابت، يشير إلى أن حملات أمريكا وإسرائيل التفجيرية الجوية ظلّت محدودة (Gilead, 2026).

قاعدة صواريخ تحت الأرض بنتها إيران على ساحل الخليج العربي | مصدر الصورة: وكالة الأناضول

حماية المنصات الكبرى

كما هو الحال في موضوع حماية المنشآت والقواعد الحيوية، بات تأثير المنصات المكلفة والكبيرة - وعلى رأسها حاملات الطائرات - موضع نقاش مكرر خلال الحرب. فقد أثبتت الحرب بما لا يدع مجالًا للشك أن هذه المنصات التي لا يزال لها قيمة عملياتية مرتفعة، تخفي في الوقت ذاته على نقاط هشاشة كبيرة تتعلق بقدراتها في الاستدامة والوصول واللوجستيات. خصوصًا أمام قائمة التهديدات التي استخدمتها إيران كالصواريخ والمسيّرات والألغام البحرية وأنظمة مضادات السفن المتمركزة على السواحل وعناصر التهديد البحري غير المتماثلة، **والتي أكدت أن المنصات الكبيرة إلى جانب كونها «أداة تدميرٍ للقوة» أصبحت «أهدافًا عالية القيمة والمخاطرة» في الوقت ذاته.**

ورغم هذا كله فلا تزال حاملات الطائرات وسفن الهجوم البرمائية الضخمة تلعب دورًا مهمًا في الحروب. وتوجيه أمريكا مجموعتَي حاملات طائرات وسفن هجوم برمائي إلى المنطقة يدلل على أن هذه المنصّات تمكّنت من الاحتفاظ بأهميتها المركزية في إدارة الأزمات واستعراض القوة. وعلى المنوال ذاته، فإن بعث أمريكا بسفن الهجوم البرمائية الكبيرة مثل (USS Boxer & USS Tripoli) إلى المنطقة مع عناصر المشاة البحرية مرافقةً لها، يُظهر أن هذه المنصات تستخدم في الوقت ذاته أداةَ ردعٍ وضغطٍ سياسي (Bruchmann et al., 2026). **وعلى هذا، فإن المعضلة ليست نابعةً من فقدان المنصات لقيمتها، إنما من ظهور هشاشتها مقارنةً بتكلفتها العالية**. النتيجة الرئيسة المستخلصة من هنا، أن هذه المنصات الكبرى لا تزال تحتفظ بقيمة عملياتية عالية في ساحات الحرب، إلا أنها في الوقت نفسه باتت أهدافًا أولويةً واستراتيجية للطرف المقابل. وهذا يُهيئ هذه المنصات لأن تكون بؤرة مخاطر سياسية وعسكرية.

خلال فترة الحرب عملت هذه المنصات تحت تهديدٍ جسيم، خصوصًا في مضيق هرمز ونواحي السواحل الإيرانية. كما أن إرسال سفينة (USS Boxer) البرمائية إلى المنطقة وخصوصًا الحديث عن عمليات محتملة لها حول جزيرة خرج، أثار نقاشات عدة حول إمكانية تعرّض السفن البرمائية الكبرى للخطر في المياه الضحلة والضيقة الواقعة تحت مرمى نيران إيران وحوضها الساحلي. أما سيناريو السيطرة على جزيرة خرج الإيرانية أو تهديدها بالضغط، فإن عبور السفن البرمائية للمضيق وخوضها

في مياه الخليج ينطوي على مخاطر كبيرة؛ إذ إن هذه السفن قد تواجه أنماطًا متعددة من الهجوم والقصف في منطقة قريبة جدًا من البر الإيراني الأساسي. ويظهر هذا أن هشاشة المنصات الكبرى غير مرهون بالسلاح وحده، بل بالجغرافيا كذلك (Brunnstrom, 2026).

كما أن قدرات إيران البحرية غير المتماثلة، إضافة إلى أسطولها التقليدي، وزوارقها الصغيرة ومركباتها البحرية المسيّرة (عن بعد) فوق سطح الماء، وصواريخها الساحلية المضادة للسفن، وألغامها البحرية، كلها تُعزز إمكانيات التهديد زهيدة التكلفة وعالية الفعالية التي تؤرّق المنصات الكبرى. فحتى بعد تدمير عناصر البحرية الإيرانية العائمة على سطح المياه، استمر تهديد منصات الحرس الثوري مثل الزوارق الهجومية الصغيرة، والغوّاصات الصغيرة، والمركبات البحرية المسيّرة عن بعد. وهذا التهديد لا يقتصر على عناصر سلاح البحرية الأمريكية فحسب، بل هو عامل خطر كبير على الملاحة في المنطقة، خصوصًا على ناقلات الوقود والبضائع ذات الحمولة الثقيلة.

مناورات نفّذتها قوات الحرس الثوري الإيراني البحرية في مضيق هرمز | مصدر الصورة: وكالة الأناضول

وهكذا يبدو أن المنصات الكبرى قد تتعرض لضغط استراتيجي حتى دون أن تُغرق أو تُدَمَّر؛ إذ مجرد تقييد حركتها أو إجبارها على اتخاذ وضعية دفاع، أو تضييق نطاق مهامها قد يُحقق هذا الضغط. وأوضح مثال على هذه الظاهرة هو انسحاب حاملة الطائرات (USS Gerald Ford) من المنطقة لإجراء إصلاحات بعد حريق اندلع في قسم الغسيل وفق ادّعاءات البيان الرسمي (Mehmet & Oktay, 2026). والنتيجة أن هشاشة المنصات الكبرى، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ومباشرًا بشبكة الدعم واللوجستيات التي تعمل ضمن نطاق شبكتها.

حاملة الطائرات الأمريكية (USS Gerald Ford) راسية عند جزيرة كريت اليونانية لإجراء إصلاحات بعد الحريق | مصدر الصورة: وكالة الأناضول

الحرب الجوية والسيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي

مسألة أخرى كشفت عنها الحرب،هي أنه لم يعد من الممكن تعريف السيادة الجوية بعدد المنصات العائمة في المجال الجوي، ونوعيتها، أو كثافة طلعاتها الجوية فحسب. ففي ساحة الحرب تعني السيادة الجوية كذلك السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي. والرادارات وخطوط البيانات، ومحطات اتصالات الأقمار الصناعية، وأنظمة الإنذار المبكّر، وقدرات الحرب الإلكترونية، وشبكات القيادة والسيطرة، تُشكّل جميعها

الطبقة غير المرئية ولكن الحاسمة للقوة الجوية. **ومن أهم دروس هذه الحرب، معرفة أن الجهة التي تريد السيطرة على السماء، عليها أولًا السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي.**

في الفهم التقليدي، تُعرف السيادة الجوية بأنها: تحييد العناصر الجوية المعادية، وتمكين العناصر الصديقة من العمل بحرية نسبية. غير أنه وفي شروط زمننا لا يعتمد تأثير الطائرات الحربية أو نظام الدفاع الجوّي، على أداء المنصة بحد ذاتها، إنما على فعالية شبكات المستشعرات والاتصالات المرتبطة بالمنصة. فالرادارات ترصد الهدف، والأقمار الصناعية وشبكات البيانات تنقل المعلومات، وأنظمة القيادة والسيطرة تحوّل هذه البيانات إلى صورة عملياتية مفهومة، أما الحرب الإلكترونية فتحمي شبكاتها الخاصة وفي الوقت ذاته تشوّش مستشعرات الطرف الآخر. ولهذه الأسباب فإن أنظمة الدفاع الجوي والعمليات الجوية الحديثة في جوهرهما: «نظام الأنظمة». وهذا يشترط وجود تنسيق مستمر وغير منقطع بين المستشعرات وشبكات الاتصالات والقيادة والسيطرة، وبين أنظمة الأسلحة. وأي خلل أو انقطاع في إحدى حلقات هذه الشبكة سيؤدي إلى إضعاف فاعلية المنظومة بأكملها.

وممّا يلفت النظر في الحرب: أن إيران لم تستهدف في هجماتها الانتقامية الطائرات على المدارج أو أهداف عسكرية كلاسيكية فحسب، بل استهدفت مباشرة البنية التحتية الكهرومغناطيسية والمعلوماتية الداعمة للقوة الجوية. وبالنظر إلى معلومات المصادر المتاحة، فإن إيران قد هاجمت أنظمة الرادارات وبنية شبكات الاتصال عبر الأقمار الصناعية، وطائرات التزويد بالوقود، ومنصات وظيفية حيوية مثل (AWACS) في ما لا يقل عن 7 قواعد أمريكية. وقد استهدفت هذه الهجمات تحديدًا الوظائف التالية: «رصد التهديدات، ودعم الطائرات في الجو، وإدارة العمليات الجوية.»

وهكذا تبرز ثلاثة مجموعات رئيسية من الأهداف:

١. **بنية التواصل**: ضرب محطات الاتصال عبر الأقمار الصناعية في البحرين، يظهر مدى أهمية ومركزية التواصل في العمليات المشتركة للقوات الجوية والبحرية. فبالنسبة لقوةٍ مرتكزة على الشبكات، تبرز بنية الاتصالات عبر الأقمار الصناعية بصفتها شريانًا رئيسيًا لإدراك ساحة المعركة، بقدر ما هي وسيلة ناقلة للبيانات.

٢. **رادارات الإنذار المبكّر**: استهداف رادار الإنذار المبكر (AN/FPS-132) في قطر، وكذلك رادار بطارية ثاد (AN/TPY-2) في الأردن، يشير إلى أن إيران حاولت بشكل صريح إعماء شبكات الدفاع الجوي والصاروخي. وقد وجب التأكيد على أن رادار (AN/TPY-2) تحديدًا، يُعد المستشعر الأساسي لمنظومة ثاد، ولا تتمكن البطارية من التمشيط بحثًا عن الأهداف ورصدها باستقلالية من دونه.

٣. **منصات الإنذار المبكّر والقيادة والسيطرة المحمولة جوًا**: إن تضرر طائرة (E-3 Sentry AWACS) في قاعدة الأمير سلطان الجوية، واستهداف طائرات التزويد بالوقود قبل ذلك، مؤشران على أن إيران كانت تحاول استهداف «المراكز العصبية الطائرة» للقوة الجوية والبنية الداعمة التي تغذّيها. فلم تكن هذه الهجمات عشوائية، بل تعكس فهمًا ووعياً بمنطق عمل القوة الجوية وطريقة تشغيلها، وتجلت في أسلوب استهداف مدروس (Scanlon, 2026).

ورغم أن أمريكا ادّعت طيلة الحرب بأنها حقّقت تفوقًا جويًا، فقد ظهر في الوقت نفسه بأن أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية الموزّعة والجوّالة لا تزال قادرة على خلق تهديدات. فتعرض إحدى طائرات F-35 لأضرار واضطرارها لتنفيذ هبوط اضطراري، بالإضافة إلى التقييمات التي تشير إلى أن أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية الجوّالة المعتمدة على المستشعرات الكهروبصرية والأشعة تحت الحمراء (EO/IR)، لا تزال تشكل تهديدًا، مما يعني أن إعلان التفوق الجوي بالمعنى التقليدي لا يعكس صورة الواقع الميداني كاملةً. وتحديدًا عدم تأثر أنظمة الدفاع الجوي المعتمدة على (EO/IR) بشكل مباشر بالتشويش الإلكتروني، يبيّن أن الصراع على الطيف الكهرومغناطيسي ليس أحادي البعد (Achom, 2026).

وبعبارة أخرى، فإنه حتى ولو تم تحييد الرادار أو تعطيله، فيمكن لتهديدات (EO/IR) أن تستمر، وإن استمرت روابط البيانات بالعمل في حين ضُربت المستشعرات، انهارت الشبكات. وإن تمكّنت الطائرات من الإقلاع، فإن خسارة طائرات الإنذار المبكر وطائرات التزويد بالوقود تُخفض وتيرة العمليات العسكرية. **أي أن التفوّق الجوي لم يعد يعني بعد الآن «القدرة على الإقلاع» فحسب، إنما أصبح يعني القدرة على الاستيعاب، والقدرة على التواصل والاتصال بالشبكات والقدرة على التوجيه والإدارة، وأخيرًا عرقلة الطرف المقابل عن تحقيق هذه المهمات.**

الحرب الجوية الروبوتية، والمسيّرات

رغم أن المسيّرات الانتحارية (Kamikaze) مُستخدمة منذ 1980 وحتى الآن، إلا أنها قد عادت إلى المشهد بكثافة، مع الحرب الروسية الأوكرانية. ولم يتغير هذا الوضع مع الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية. إذ أن هذه الأنظمة لم تعد تستخدم على المستوى التكتيكي فحسب، بل باتت تُستخدم بأسلوب قادر على خلق تأثير استراتيجي، خصوصًا فيما يخص البنية التحتية الحيوية والقواعد والأهداف القيّمة؛ حيث تُفضي إلى هشاشة خطيرة. وقد أفرز هذا التحول نتائج جديدة، منها: تمكّين الطرف المهاجم من ميزة التكلفة، تصعّيب المهمة على أنظمة الدفاع وتحديدًا في الهجوم المتعدد (Saturation)، وضع «الباحة الخلفية» للحرب وهي البنى التحتية والمنشآت الحيوية، تحت تهديدات جسيمة.

ولعل أبرز ما يميّز المسيّرات الانتحارية: التكلفة. بينما تقدر المسيّرات الإيرانية التي هاجمت بها القواعد الأمريكية ما بين 20 – 60 ألف دولار للمسيّرة، فقيمة الأنظمة التي استهدفتها تصل إلى ملايين، بل حتى مئات ملايين الدولارات (Butts, 2026). وعلى سبيل المثال، تُقدّر تكلفة صاروخ واحد من منظومة الدفاع الجوي (Patriot PAC-3) بحوالي 3.7 مليون دولار، في حين يُكلف صاروخ واحد من طراز (Aster-30) في منظومة (SAMP/T) مليوني دولار (MDAA, n.d.). وهكذا حين يستخدم المهاجِم منصّات زهيدة التكلفة ومستدامة في الإنتاج، يضطر المدافع لاستخدام نظام اعتراض باهظ ومحدود، للتصدّي للهجمات، مما يخلق تباينًا واضحًا في التكاليف. **وبذلك تجاوزت المسيّرات الانتحارية كونها مجرد أداة تكتيكية، وتحوّلت إلى آلية استنزاف (Attrition) استراتيجية وفعّالة.**

ومن مميزات المسيّرات الانتحارية الأخرى، إمكانية إطلاقها أسرابًا (Swarm). وهذه النوعية من الهجمات تتجاوز قدرة أنظمة الدفاع الجوية الاستيعابية؛ إذ تُغرق المستشعرات وشبكات القيادة والسيطرة حتى تصل لمرحلة التشبّع. وهذا النمط يُرهق أنظمة الدفاع والقيادة والسيطرة ويصعب عملية اتخاذ القرار لديها. وقد أظهرت إيران خلال الحرب تطبيقَ نهجها عمليًا عبر إطلاق هجمات مكثّفة وواسعة ضد أهداف مختلفة (Bondar, 2026). وفي السياق ذاته، فإن إشراك خوارزميات الأسراب المدعّمة بالذكاء الاصطناعي يجعل التهديد أكثر تعقيدًا.

وتفرض تهديدات المسيّرات الانتحارية تطبيق تغييرات جذرية على بنية الدفاع. فلا بد أن تُصمم أنظمة الدفاع المستقبلية وفق هيكلٍ متعدد الطبقات وفعّال من حيث التكلفة، ويجمع بين الأنظمة الحركية (التقليدية) والأنظمة الكهرومغناطيسية في آن واحد. كما يجب أن تحوي هذه البنية نظام اتصالات ودمج للمستشعرات يُراعي عاملي المرونة والاحتياطية (Redundancy) في إدارة هذه المنظومة وتوجيهها. وفي النهاية، فإن قدرة كل عنصر من عناصر هذه المنظومة على العمل بالتنسيق مع العناصر الأخرى، وفي الوقت نفسه، ضمن بنية موزّعة غير مركزية، أمرٌ بالغ الأهمية لاستمرارية الدفاع.

معضلة استهلاك الذخائر والسعة الإنتاجية

برزت معضلتا استهلاك الذخائر والسعة الإنتاجية على السطح في الحرب الروسية-الأوكرانية، وعادتا تطوفان من جديد في الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية. فعدم تمكن تحالف أمريكا وإسرائيل من تحقيق تأثير أو الخروج بنتيجة استراتيجية خلال أول 72 ساعة من الهجمات، ونجاح إيران في تكملة ردودها الانتقامية بمرونة وانضباط، أطالا أمد الحرب. وقد أدى ذلك إلى تصاعد طلب التحالف على أسلحة وذخائر هجومية ودفاعية. فبات تعويض الذخائر المستهلكة بكثافة، وعلى رأسها آليات التوجيه الدقيق وصواريخ الدفاع الجوية، لاعبًا حاسمًا في وتيرة العمليات. وبات هذا الوضع حاسمًا مباشرًا لمسار الحرب وآثارها الاستراتيجية.

الهجمات التي استهدفت طهران في أول يوم من حرب أمريكا وإسرائيل على إيران | مصدر الصورة: وكالة الأناضول

في بداية الحرب، كانت هجمات أمريكا وإسرائيل الواسعة النطاق، قد استدعت استهلاكاً مكثفاً ومتواصلاً للذخائر. وفي الموجة الأولى استُخدمت صواريخ كروز مثل توماهوك الأمريكية و(Popeye)، بالتزامن مع استخدام الصاروخ الباليستي جو-أرض (Rampage) والصاروخين التكتيكيين الباليستيين أرض-أرض (ATACMS) و(PrSM). وعقب هذا نُفِّذت عمليات إعادة استهداف (Re-strike) ارتكزت على قنابل موجّهة بدقّة من أنواع:

- Paveway II/III
- GBU-3132/ JDAM: Joint direct attack munition
- SPICE

ويكشف هذا الواقع حقيقتين مهمّتين: أولًا، الأهداف المحصّنة والمجهّزة جيدًا لا يمكن تدميرها بضربة واحدة، خصوصًا المنشآت المدعّمة تحت الأرض التي تستدعي ضربات عدّة واستهدافًا مكررًا. ثانيًا، استهلاك الذخائر لا يزداد بشكل خطّي بل بصورة تراكمية؛ إذ حين يطول أمد الحرب تنمو الحاجة إلى الذخائر نموًا هندسيًا. وفي ساحة عمليات بها عدد ضخم من الأهداف المختلفة المنتشرة في مساحة جغرافية واسعة، وحقيقة أن عددًا كبيراً من هذه الأهداف متحركٌ، يجعل الاعتماد على الذخائر الموجّهة بالليزر ونظام تحديد المواقع (GPS) يزداد بصورة متصاعدة (Craft et al., 2026). وأبرز إشكاليات الذخائر الموجّهة بدقة هي ارتفاع تكلفتها ومحدودية وتيرة إنتاجها. وما إن تطول الحرب، ينخفض المخزون إلى مستويات حرجة. ويتجلى هذا الأمر تحديدًا في صواريخ الدفاع الجوي الاعتراضية. والتقييمات التي تشير إلى بدء انخفاض مخزون صواريخ الدفاع الجوية الأمريكية وحلفائها، تدل على أن ديمومة الجانب الدفاعي أمر معرض لخطر حقيقي (Adams, 2026).

وفي هذه النقطة أصبح استنزاف مخزون الذخائر، وطول مدة إعادة الإنتاج والتعويض، عاملي خطر بالغي الحساسية. **وهكذا يرتبط دور سعة الإنتاج الاستراتيجي، بمدى سرعة توصّل الحرب إلى أهدافها السياسية والاستراتيجية. أي بتعبير آخر: مع فقدان العمليات العسكرية زخمَها تُصبح سلسلة التوريد والسعة الإنتاجية أكثر حسمًا في مسار الحرب** (Chambers, 2026). كما أن قطع ومكونات ومواد التصنيع

الخام المعدّة للإنتاج ولدعم المخزون، ووجود بُنى احتياطية في سلال الإنتاج والتوريد، وإمكانية تحول البنية الصناعية المدنية - بسرعة - إلى إنتاج دفاعي عند الحاجة؛ كل هذه مواضيع استراتيجية مهمة للغاية.

إن التكاليف العالية للذخائر الموجّهة بدقّة، والتي تزداد قدراتها ويتحسّن أداؤها باستمرار إثر تطوّرها التقني، باتت قيدًا يكبّل العمليات العسكرية. ولهذا السبب، بات من الضروري الموازنة - في الحرب الحديثة - بين الذخائر عالية الدقّة مرتفعة التكلفة، وبين البدائل الأقل تكلفة والتي تملك أداءً «كافيًا» أو على الأقل «مؤهلًا».

ومن أبرز تجليات هذا النهج، لجوء أمريكا إلى المسيّرةَ الانتحارية (LUCAS) التي تنتجها شركة (SpektreWorks)، وتعاونها مع شركات ثلاث لتطوير مشاريع مختلفة لصواريخ كروز منخفضة التكلفة، وجاءت شراكاتها على النحو التالي:

- مشروع (Barracuda-500) بالتعاون مع شركة (Anduril).
- ومشروع ((CMMT (common multi-mission truck مع (Lockheed Martin)
- ومشروع ((Ragnarök LCCM (low-cost cruise missile مع شركة (Kratos)

واللافت في هذا النهج الأمريكي،أن أنظمة الأسلحة الجديدة مرتكزة على معادلة «الأداء الكافي والتكلفة المنخفضة» والتي تعطي الأولوية لشركات صغيرة أو متوسطة الحجم مثل (SpectreWorks) و(Anduril) و(Kratos) وتموّلها (Wolfe, 2025).

وتُعدّ استراتيجية إيران التي تهدف إلى استنزاف مخزونات أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي عبر هجمات بالصواريخ والمسيّرات، مظهرًا آخر من مظاهر اقتصاد الذخائر في صميم الحرب. وفي هذا السياق، يواجه المدافعون إشكالية استهلاك السريع لمخزونات صواريخ اعتراضية كثيرة لهدف واحد في معظم الأحيان، في المقابل يضطر المدافع لانتهاج سياسة انتقائية في استخدام الصواريخ الاعتراضية بما قد يُعرّض الأهداف الحيوية للخطر. ونظراً لتعقيدات بيئة الحرب ومحدودية أداء أنظمة الاستشعار والقيادة والسيطرة ومستوى كفاءة الأفراد، يُلاحظ أحيانًا إطلاق العديد من الصواريخ الاعتراضية ضد هدف واحد. **وهذا الوضع يمثّل خطرًا حسّاسًا في مسار الحرب، في حين أن نفاد المخزونات السريع، و انخفاض فعالية مظلة الدفاع الجوي، قد يزعزع الصمود النفسي المجتمعي والإرادة السياسية (Burilkov & Wolff, 2026).**

الحرب المرتكزة على الشبكات، ودمج البيانات

ثمة مؤشرات كثيرةً وملموسة ظهرت في الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، تفيد بأن الحرب الحديثة يتحول محورها من البُنى المركزية والهرمية، إلى بنى موزّعة وشبكية. هذا التحول مرهون مباشرة بإمكانية البقاء والاستمرار والمرونة العملياتية والفاعلية المستدامة. ومع تطوّر الذخائر الوجّهة عالية الدقة، وقدرات الاستطلاع والمراقبة المتقدّمتين، وتصاعد وتيرة العمليات، أصبحت الهياكل الكبيرة والثابتة أكثر هشاشة، بينما باتت العناصر الموزّعة والمنظّمة عبر الشبكات أكثر صمودًا. وعلاوةً على ذلك، فإن الضربات التي استهدفت القيادات في فترة الحرب الأولى، والضربات الموجّهة بدقة على البنية التحتية للرادارات والقيادة والسيطرة والاتصالات، أكّدت أن البُنى المركزية تنطوي على هشاشة الظهور والانكشاف وتحمل درجة عالية من الخطر. وكشفت عن حقيقة عملياتية يمكن تلخيصها بهذه العبارة: «كلما ازدادت المركزية، ازدادت احتمالية التحوّل إلى هدف.»

وفي هذا السياق شكّل مبدأ «الدفاع الفسيفسائي» الذي طوّرته إيران منذ زمن، مثالًا عمليًا على قدرة البنى الموزّعة في تحقيق البقاء الاستراتيجي. فهذه البنية التي فُوضت فيها الصلاحيات والمسؤوليات لمستويات متدنّية، وتمتّع فيه القادة المحليّون بنوع من الاستقلالية، مكّن الخلايا الصغيرة والمستقلة من إكمال عملياتها وأنشطتها؛ وذلك منع انهيار المنظومة رغم كل الهجمات التي اعتمدت خاصية «قطع الرأس» (Decapitation). وفضلاً عن ذلك، فإن استمرار الوحدات الميدانية في إطلاق هجمات صاروخية وبحرية رغم إضعاف هياكل القيادة المركزية، يُظهر ميزة وفّرتها البُنى الموزّعة؛ وهي إمكانية الاستمرار العملياتي. ورغم كل شيء، تنطوي هذه البنية على مخاطر إضافية بسبب فقدان وحدة القيادة، مما يجعل إعادة فرض السيطرة المركزية أصعب، ويُنتج تعقيدات إضافية خلال عمليات وقف إطلاق النار وخفض التصعيد (Roudani, 2026).

ولا تظهر فاعلية البنى الموزّعة إلا من خلال التكامل الشبكي، ففي الحرب الحديثة، تعمل المستشعرات وعناصر الإطلاق وأنظمة القيادة والسيطرة عبر شبكة مترابطة، مما يؤدي إلى تقليص دورة الاستهداف بشكل دراماتيكي. وقد أسهم تنوّع أنظمة الاستخبارات والمراقبة، ودعم دمج البيانات المدعّمة بالذكاء الاصطناعي في تقليص

الزمن اللازم للانتقال من «المستشعر إلى الرامي» (sensor-to-shooter) من أيام إلى ثوانٍ. وبينما أدى هذا الوضع إلى زيادة وتيرة العمليات، قلّل من حظوظ نجاة الأهداف الجوّالة، ووضع العناصر الثابتة تحت مستوى عالٍ من المخاطر. إلا أن هذه السرعة وهذا الاندماج جعلا بنية الاستشعار والاتصالات أهم هدفٍ في الحرب. بيد أن تعطّل هذه الشبكة قد يُفقد العناصر الموزّعة قدرتها على التنسيق، ويؤدي هذا إلى تراجع فاعلية المنظومة كاملة (Subramanian, 2025).

ولهذا، فقد أظهرت الحرب أن أكثر البُنى فاعلية في الحرب الحديثة، ليست البُنى المركزية تمامًا ولا البُنى الموزّعة، إنما البُنى الهجينة المرتبطة بشبكة واحدة، القادرة على العمل بشكل موزّع على المستوى العمليّاتي. وحين تُدعّم هذه البنية بالتكرارية والاحتياطية والقدرة على الصمود والاستقلالية المحليّة؛ توفّر إمكانية البقاء المرتفعة، وتتيح إمكانية استهداف سريع وفعّال في الوقت ذاته. إلا أن نجاح هذا النموذج يعتمد بشكل مباشر على حماية شبكات الاستشعار والاتصالات.

وفي الختام، أظهرت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية أن العلاقة بين التقنية العسكرية والعقيدة القتالية علاقة انسجام حاسمة. فعجز الأنظمة مرتفعة التكلفة أمام التهديدات زهيدة التكلفة يتطلب إعادة تقييم مفاهيم الدفاع والهجوم. وبينما ترتفع أهمية البنى الموزّعة والاندماج الشبكي وآليات اتخاذ القرار السريعة، تصبح هشاشة الأنسجة المركزية والتقليدية أكثر وضوحًا. ويشير هذا الوضع إلى أن ما يشكّل التخطيط العسكري في المستقبل، ليس الترسانة فحسب، بل كيفية استخدامها ومرونة عقيدتها القتالية. وهكذا أرتنا الحرب جميعًا أن العمق ثلاثي الأبعاد في الصناعات الدفاعية بات شرطًا رئيسيًا للخروج بنتائج حقيقية، ويتمثّل هذا العمق في الأركان الثلاثة مترابطة:

- التفوّق التقني (النوعي)
- حجم وسعة الإنتاج (الكمّي)
- استدامة هذه السعات الإنتاجية في النزاعات طويلة الأمد (العمق الاستراتيجي)

وبات كل ركنٍ من هذه الأركان أمراً لا يُستغى عنه لإحراز النجاح في الحرب.

القسم الثاني

التقييمات السياسية والجيوسياسية

الحرب التي بدأت في 28 فبراير 2026 بهجوم أمريكا وإسرائيل، تحوّلت خلال مدة قصيرة من عملية محدودة تستهدف نخب النظام الإيراني وقدراته العسكرية أو برنامجه النووي، لتصبح أزمةً متعددة الأبعاد أثرت في الوقت ذاته على النظامين الإقليمي والعالمي. وعلى هذا النحو لم تعد الحرب مجرد صراع على القوة بين الأطراف المتحاربة، بل أظهرت كشفت مجدّدًا عن بنية المنطقة الأمنية وتدفّقات الطاقة العالمية، وممرات التجارة وعلاقات التحالفات بين الدول، وقدرات الدول على إدارة الأزمات. ولهذا لا بد من تناول الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية ليس عبر نتائجها العسكرية فحسب، بل ينبغي التطرق أيضاً إلى تغيّر إيران الداخلي، وحال الفاعلين في المنطقة، وطرق المرور الحيوية والهشاشات الاقتصادية، والبحث المحموم عن البُنى الأمنية، والتآكل المعياري الذي يشهده النظام الدولي.

إيران

تأثير الحرب على التوازنات السياسية والتحولات النخبوية في إيران لا يقل أهمية عن أبعادها العسكرية والأمنية. إذ أن المناوشات السياسية المتصاعدة التي ارتفعت حدّتها بسبب حرب الاثني عشر يومًا التي وقعت في يونيو 2025 وكذلك الاحتجاجات التي بدأت في 28 من ديسمبر 2025 واستمرت خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من عام 2026، كانت نقطة تحول مع اندلاع الحرب الحالية في 28 فبراير 2026. وحين التعمّق في المناوشات التي يتوقع أن تزداد حدّتها في الفترة المقبلة، تبدو التحولات المحدودة لكن الحاسمة في النخبة الحاكمة نتيجة الخسائر الكبيرة في النخب العليا، وعلى رأسها المرشد الأعلى السابق: علي خامنئي، إضافة إلى تعميق نفوذ البيروقراطية العسكرية، قد لعبت دورًا مؤثرًا.

وحتى وإن كان الانتقال في القيادة بدا سلسًا بعض الشيء بعد اختيار مجتبى خامنئي الذي قاد البلاد في 8 مارس 2026 خلفًا لوالده علي خامنئي الذي قاد إيران منذ 1989 وحتى وفاته في 28 فبراير 2026 (ذلك بعد أن شغل منصب رئاسة الجمهورية بين عامي

1981-1989)، إلا أن الادّعاءات المتعلقة بحالة القائد الجديد الصحية، بالإضافة إلى المشهد الذي ستشكّله فترة ما بعد الحرب، ستثير نقاشات ومناوشات جديدة. وعلى صعيد آخر فإن التغيرات التي حصلت في المناصب المدنية منها والعسكرية، ستغيّر هي الأخرى موازين القوى داخل إيران لصالح بعض الشخصيات والتيارات، أو ستنقلب الأمور عليها. لكن لا بد حين نناقش هذه التطورات ألا نغفل حقيقة وهي أنه - حتى الآن على الأقل - لم يحدث أي انشقاق جوهري داخل النظام، وأن بنيته المؤسسية والفردية لا تزال تتحرك ضمن حالة واضحة من التماسك والتوافق.

وبعبارة أخرى فإن صراعات القوة التي قد تحصل في الفترة المقبلة، لن تصل إلى مستوى يهدد ركائز النظام، بل ستبقى - كما كان حالها منذ عام 1979 بل وقبل ذلك بكثير - محصورة في إطار تقاسم القوة والسلطة داخل النظام نفسه.

وإن بدا هذا التحول واضحًا في إيران من الآن، فإن عمق الحرب وتأثيرها على التوازنات السياسية والتحولات النخبوية في البلاد، متعلقان مباشرة بظروف الحرب وبالطريقة التي ستنتهي بها والنقطة التي ستصل عندها. فبعد أن لوحت أمريكا بأنها ستستهدف البنية التحتية المدنية في إيران، أعلنت إيران بأنها سشنّ هجمات انتقامية أعنف؛ هذا كله يُظهر بأن التوتّر المتبادل من شأنه أن يصعّد الأمور إلى مستويات بالغة الخطورة. وقد شهدنا فعلاً وقف إطلاق النار في مثل هذه الأجواء.

وفي هذه الفترة وافق البَلَدان على هدنة مؤقتة بعد وساطة باكستانية في 7 أبريل 2026. وتوصّل الطرفين بعد اجتماعهم في العاصمة الباكستانية إسلام آباد بتاريخ 11 أبريل 2026 إلى تقليص مخاطر التصعيد العسكري. أما جولة المفاوضات الجديدة التي كان من المتوقع عقدها في 21 أبريل 2026، فقد ألغيت بعد إعلان إيران أنها لن تنضم إلى الاجتماعات. لكن رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب أعلن - وعلى عكس تهديداته السابقة - بأنه مدّد وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى «بناء على طلب من الوسيط الباكستاني». وإلى تاريخ 12 مايو 2026 لم تتوصل المباحثات التي أجريت بوساطة أطراف ثالثة إلى أي اتفاقات واضحة بين الجانبين، وحينها أعرب الرئيس دونالد ترامب عن خيبة أمله من ردود الفعل الإيرانية. وفي تصريحه وصف آخر مقترح قدّمته إيران بأنه: «غبي» و«قماميّ»، وأوضح بأن اتفاق وقف إطلاق النار قد وصل إلى «أضعف أحواله» وأنه «يعيش على أجهزة الإنعاش» (Çopur, 2026).

فالنتيجة أن كيفية انتهاء الحرب والشروط التي سيتوافق عليها الأطراف مهمة لمسار الحرب العام، كما أنها مهمة بالقدر ذاته لتوازنات إيران الداخلية. وما دام الوضع الحالي غامضًا، فهذا يعني استمرار التوتر في مضيق هرمز تحديدًا. وفي جوٍ مشحون كهذا، فإن حوادث احتجاز السفن ومحاولات الحصار المحمومة بين أمريكا وإيران لن تكون مفاجِئة إن أفضت إلى صراع جديد.

وأثناء تناول تأثير هذه العملية على توازنات إيران السياسية، فإن مسألة مستقبل النظام الإيراني تأتي على رأس القائمة. خصوصًا منذ بدء الحركة الخضراء عام 2009، فإن المبالغة في تصوير هشاشة النظام التي روّجت لها بعض أفراد الجالية الإيرانية في الغرب، وتوهم أمريكا وإسرائيل أن بإمكانهما تحفيز حراك مجتمعي يهدّد النظام في إيران، قد أفرز نقاشات حول إمكانية تغيير النظام، سواءً أثناء الاحتجاجات التي اندلعت في يناير 2026، أو في مناخ الحرب الحالية. لكن وبعد فترة قصيرة من بدء الحرب الحالية، تبين أن سقوط النظام الإيراني ليس أمرًا مطروحًا على الطاولة في المستقبل القريب على الأقل.

وما حدث أن هذا الوضع قدّم اختبارًا فضح حدود قوة المعارضة الإيرانية في المنفى، ولاسيما نفوذ نجل الشاه المخلوع، رضا بهلوي ومحيطه. فهذه المجموعات والدوائر المحيطة بها، التي لم تستطع التفريق بين احتجاجات يناير، وبين التفاعلات التي أبرزها الهجوم الخارجي، فضحت عجزها عن قراءة التوازنات داخل إيران، بل وفقدت كثيرًا من مؤيّديها - الذين كانوا محدودين أصلًا - بسبب مواقفها المحرّضة لحظة تساقط القنابل على إيران. بل إن بعض الفئات في المجتمع الإيراني المعارضة للنظام أو لسياساته الأساسية، تنبّهت للمخاطر التي قد تُسببها الفوضى على البلاد؛ فدعمت استراتيجية الدولة الحربية أو على الأقل لم تتبنَّ أي موقف معارض في فترة الحرب. أما الحديث عن تطوّر مواقف هذه الفئات أو تموضعها في المستقبل، فهذا يتّضح مع السياسات التي ستتشكّل بعد الحرب. وإن أبدت السلطة شيئاً من المرونة في بعض سياساتها المتشنّجة في نظر المجتمع، فقد تنطفي بعض شرارات التوتّر بين الدولة والمجتمع في إيران إلى حد معقول؛ ولحدوث ذلك لا بد من تفعيل المؤسسة السياسية (Köse, 2026).

وفي ظل هذا المناخ يمكن القول بأن بروز بنية شبيهة بالديكتاتورية العسكرية في إيران احتمال ضعيف. إذ أن إيران قد بُنِيَت من حيث الشرعية أو مؤسساتها، على «السياسة»، ورغم النقاشات القديمة حول «هندسة الانتخابات» وعن وجود ممارسات وقوانين ضيّقت المناخ السياسي، إلا أن اعتبار السياسة المدنية غير فعّالة في إيران أمر غير ممكن في ظل حقيقة وجود مناخ سياسي واجتماعي فيها. ولذلك كما حدث بعد الحرب العراقية الإيرانية، بل وفي تاريخ أقرب أي بعد حرب الاثني عشر يومًا، فإن السياسة المدنية في إيران ستستمر في محتفظةً بثقلها - ولو في حدود معينة - في المستقبل أيضًا، رغم كل ما يشهده نفوذ الحرس الثوري الإيراني من تنامٍ. وكما هو الحال على مر تاريخ إيران، فقبضة الحرس الثوري الإيراني لم تنبع من تحوّله إلى ديكتاتوريةً عسكريةً، بل من قدرته على توسيع نفوذه وتعزيز حضوره بعيداً عن المساءلة السياسية المباشرة. ومن المحتمل أن يكتفي الحرس الثوري الإيراني بعد الحرب الحالية باستخدام نفوذه وأدوات قوته المعهودة التي يملكها، متحاشيًا التدخل المباشر في السياسة. لكن تأثير الحرس الثوري، ومقر خاتم الأنبياء المركزي - أعلى مستوى عملياتي في القوات المسلحة الإيرانية - على توجّهات إيران الأمنية وفي السياسة الخارجية الحسّاسة، سيزداد أكثر مما هو عليه الآن.

رغم ما حدث في أيام الحرب الأولى من فقدان أو تصفية شخصيات رفيعة على وجه الخصوص، فقد لعب مقر خاتم الأنبياء المركزي - مركز العمليات المشتركة للقوات الإيرانية المسلّحة - دورًا أساسيًا في تثبيت دعائم النظام - إلى حدٍ ما - للحفاظ على نفسه. أما دور الحرس الثوري المحوري في تنفيذه العمليات فقد مكّن إيران من إظهار قوّتها الرادعة - على نحو ما - ومن استمرار النظام في السير قُدمًا. ومن هنا يبدو جلياً أن نفوذ قائد مقر خاتم الأنبياء المركزي: علي عبد اللهي، قد يتنامى داخل النظام الإيراني. كما أن الأسماء التي تم تعيينها بعد مقتل بعض القادة الكبار، وخصوصًا قائد الحرس الثوري الإيراني: أحمد وحيدي، سيكونون من أبرز الفاعلين في تنامي نفوذ الحرس الثوري خلال المرحلة المقبلة. وبسبب ماضي وحيدي العسكري وتجربته السياسية، سيصبح اسمًا وازنًا في مركز النظام في فترة ما بعد الحرب.

وبهذا تصبح نجاعة نهج «قطع الرأس» العملياتية التي تبنّاها الثنائي الأمريكي-الإسرائيلي في الوصول إلى أهدافه موضع نقاش. وإن كان هذا النهج في الأنظمة أو التشكيلات المبنية على الأشخاص مؤثرًا في تصفية التنظيم المستهدف، إلا أن تأثيره يظلّ محدودًا

في دول مثل إيران حيث تملك في أراضيها بيروقراطية واسعة ومنظّمة ومُمَأسسة. ورغم القضاء على قادة عسكريين وسياسيين رفيعي المستوى وعلى رأسهم علي خامنئي، فقد عُيّن بدائلهم على وجه السرعة، ولم تُر أي اضطرابات كبيرة في وظائف الدولة الأساسية طيلة الحرب.

ومن ناحيةٍ أخرى فقد برزت أسماء سياسية مثل رئيس الجمهورية مسعود بزشكيان، ووزير الخارجية عبّاس عراقجي، ورئيس البرلمان محمد باقر قاليباف. أما أمين المجلس الأعلى للأمن القومي: علي لاريجاني الذي ازداد تأثيره منذ بدء الحرب قبل أن يُقتل في 17 مارس 2026، وخلفه محمد باقر ذو القدر، فهما اسمان آخران قد برزا في فترة الحرب. رغم كل هذا يبقى أهم تغيير شهدته الحرب هو اختيار مجتبى خامنئي مرشدًا أعلى جديدًا للثورة الإيرانية. فهذا المنصب الذي يعد في الدستور السلطةَ العليا، هو المنصب الذي تتركز فيه السلطة.

ثمة وجهتا نظر فيما يخص اسم مجتبى خامنئي، الأولى ترى مجتبى خامنئي فاعلًا قويًا في النظام منذ سنوات عديدة. فبفضل علاقته التي قوّاها مع مكتب القيادة (بالفارسية: بيت رهبرى)، ومحيطه الذي رسّخ دعائمه مع مرور الوقت؛ استطاع أن يملأ الفراغ الناشئ خلال فترة الحرب بسرعة قصوى. أما وجهة النظر الثانية: فهي وإن اعتبرت مجتبى خامنئي اسمًا قادمًا من رأس النظام، فترى أن مراكز الثقل الحاسمة والأساسية في البلاد هي القيادات العسكرية التي برزت في فترة الحرب. وفقًا لهذا الرأي، من الصعب في هذه المرحلة ظهورَ قائد جديد للبلاد يهيمن ويتزعّم النظام بأكمله ويأتمر له الجميع كما كان سلفه.

على كل حال فإن تحوّل مجتبى خامنئي لمركز ثقل النظام مثل والده، أمر متعلّق بنجاحه في إدارة التوازنات التي ستتشكل في فترة ما بعد الحرب. في حين يجب التنبّه في هذا التفصيل إلى أن الدستور الإيراني يعطي هذا المنصب صلاحيات واسعة، وأن من امتلك هذه الصلاحيات لا يمكن حصره في قيادة رمزية، وأن كلًا من البيروقراطيين العسكريين والسياسيّين المدنيّين مضطرّون - من حيث الشرعية - إلى تقوية علاقاتهم مع مكتب القيادة.

وخلاصة القول: كما أصبح علي خامنئي قائدًا في المناخ المتشكّل بعد الحرب الإيرانية-العراقية؛ فإن ابنه كذلك يمتلك أيضًا - رغم عدم تمتّعه بخبرة عالية في قيادة الدولة - إمكانات تتيح له ترسيخ قوّته. لكنه في سعيه إلى ترسيخ سلطته لا يستطيع تجاهل سلطة البيروقراطية العسكرية المتنامية، وعليه في الوقت ذاته أن يُراعي ضرورة تعزيز السياسة المدنية؛ استجابةً للتوقّعات السياسية في المجتمع الإيراني.

حتى هذه اللحظة لم تتضح معالم كيفية تشكّل سياسة إيران الداخلية والخارجية الرئيسية في فترة ما بعد الحرب. فقد تعرّضت إيران في حرب الاثني عشر يومًا وفي الحرب الحالية لأكبر تهديد عسكري لها منذ الاحتلال السوفييتي والبريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، ونجحت في الصمود رغم كل الضربات التي تلقّتها. كما أنها لا تواجه الآن احتلالًا مباشرًا ولا مخاطرَ تغيير سريع في النظام. **ومع هذا فإن النظام في طهران مضطر في الفترة المقبلة أن يُدير العديد من المخاطر الاقتصادية والعسكرية والسياسية في الوقت ذاته، وكذلك يتعيّن عليه أن يُصلح علاقاته المتراجعة والمتردّية - بسبب الحرب - مع مختلف الدول، وعلى رأسها دول الخليج.**

إن أول تهديد سيواجه النخب الجديدة في إيران، هي الظروف الاقتصادية التي تُثقل كاهل الدولة. فاحتمالية وضع عراقيل على إيران في مضيق هرمز تعني تراجعًا جادًا وجسيمًا في التدفقات النقدية القادمة من بيع النفط. لكن من غير المرجّح أن تواجه إيران مشاكل في تلبية احتياجاتها الأساسية، سواء عبر الدول المجاورة أو عبر بحر قزوين الخاضع لتأثير أمريكا. أما في حالة عدم تمكّنها من استخدام مضيق هرمز فستتفاقم الظروف الاقتصادية التي تأزّمت بالفعل خلال السنوات الأخيرة. ومن شأن هذا الوضع أن يُحول التوتّرات القائمة إلى خطر حقيقي بنشوب نزاع جديد. وإن لم يؤدّ الحصار المتبادل إلى نزاع عسكري شامل ومباشر، فإن المصاعب الاقتصادية التي يُسبّبها قد تفسح المجال - بالتفاعل عكسيًا مع تراجع التهديدات الخارجية - إلى نشوب احتجاجات داخل البلاد من فئات متعددة. وينبغي تذكّر أن تأثير الحرب المدمّرة على الصناعات المدنية والثقيلة في إيران لم يُفهم بعدُ بوضوح. ففي بلدٍ ظهرت فيه مظاهر اكتفاءٍ ذاتيٍّ كبيرٍ في مجالاتٍ أساسية، لم يُعرف بعدُ كيف تأثّرت الحياة اليومية في إيران، جرّاء استهدافات الثنائي الأمريكي-الإسرائيلي لمنشآت الصناعات الثقيلة وفي مقدمتها صناعات مثل البتروكيماويات والصلب والحديد والإسمنت.

أما ثاني المصاعب التي ستتراءى في السياسة الداخلية للبلاد: أسلوب إدارة القائد الجديد: مجتبى خامنئي. فعلى عكس الأسماء الأخرى التي طُرحَت لقيادة الثورة لا تتوفر عن مجتبى خامنئي سوى معلومات محدودة جدًا، فلا يزال غائبًا عن الجمهور، إضافة إلى الادّعاءات المتعلقة بوفاته أو إصابته وتلقّيه العلاج. فقضايا مثل سياسته العامة، وهوية مستشاريه المقرّبين، وكيفية تفاعله مع مطالب الإصلاح التي طالب بها شرائح واسعة من المجتمع الإيراني منذ زمن طويل؛ ستكون أمورًا حاسمة في تحديد مسار إيران في المستقبل القريب. وعلى الصعيد الآخر فإن علاقته بالسياسيّين المخضرمين الذين برزت أسماؤهم خلال الحرب، والنخب العسكرية التي رفعت سقف طموحاتها السياسية بعد الحرب؛ ستكون مجالَ تحديٍ آخر له.

ومن المواضيع المهمة للغاية: تصاعد الخطاب القومي مع الإبقاء على ظلال الجمهورية الإسلامية، والخطوات العملية تجاه مطالبات الفئات المدنية والعلمانية، وكيفية إدارة مطالب المجموعات الإثنية والمذهبية التي باتت مطالبها أكثر حضوراً مع الوقت. إذ ليس من المستغرب أبدًا أن تعود إلى السطحِ بعد وقتٍ قصيرٍ كل المطالباتُ التي أُجِّلَت أثناء الحرب. وكما حدث بعد وفاة الخميني عام 1989 بالضبط، قد تتعزّز أيضًا بعد وفاة خامنئي التوقّعات بتطبيق تعديلات دستورية تُناسبُ الديناميكا السياسية-الاجتماعية الجديدة. واتخاذ خطوات تلبي التوقعات المجتمعية بعد أن تنتهي المواجهات العسكرية أمر يُقوّي النظام ويُعزز مشروعيّته التي كانت محل نقاش في السنوات الأخيرة. وعلى الصعيد الآخر: موضوع الخلافات بين النخب الذي أفرط الإعلام الإسرائيلي والأمريكي في تضخيمه، فسيعود ليتصدّر الواجهة من جديد بعد الحرب. وكما هُمِّشَت - بعد وفاة الخميني - شخصيات مؤثرة مثل موسوي أردبيلي ومير حسين موسوي، فقد تُقصى بعض الأسماء الشهيرة من الساحة السياسية لتُبرز محلّها أسماء شابة وجديدة.

ومن أبرز المواضيع التي ستواجه إيران بعد الحرب سياسياتها النووية؛ فالاستراتيجية النووية التي تبنّاها علي خامنئي خلال ربع قرنٍ حتى لقي حتفه بسببها، سيطرحها على الطاولة بكل تفاصيلها النخبُ الجديدة وأولهم ابن علي خامنئي: مجتبى خامنئي. **استراتيجية عدم تصنيع إيران سلاحًا نوويًا مع بقائها عند «العتبة النووية» لم تنجح في تجنيب البلاد مخاطر الحرب، وذلك على عكس توقّعات و أقوال علي خامنئي.** وقد برزت خلال الحرب دوائر وفئات تدعو إلى التوجّه السريع نحو امتلاك

سلاح نووي، وباتت هذه الدوائر أكثر تأثيرًا. وسيكون من أهم الديناميكيات المشكّلة لمستقبل إيران في المنطقة هذا الطرح وما إن كان سيتحوّل إلى ممارسة فعلية في الوقت المناسب أم لا.

تلقى علاقات إيران بعد الحرب مع دول الخليج أهمية كبيرة، فالتوتر العربي-الفارسي المتجذّر تاريخيًا قد فقد الكثير من تأثيره في العصر الحديث، لكن انسحاب بريطانيا من الخليج العربي عام 1971، ثم سيطرة إيران على ثلاث جزر استراتيجية وإدّعائها السيادة عليها؛ تسببا بنشوب نزاع مستمر مع الإمارات العربية المتحدة إلى يومنا هذا. وعلى ذلك اتّخذت قضية تلك الجزر مكانًا راسخًا في اجتماعات وقمم جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وبياناتهما الرسمية. ولا شك أن الحرب الأخيرة أحدثت شرخًا بين إيران والدول العربية الخليجية أكبر ممّا نتج عن سياسة تصدير الثورة عام 1979 وما سبّبته الحرب العراقية الإيرانية. إذ ثمة أدلة جليّةٌ تؤكّد تعمّق انعدام ثقة بل ظهور غضبٍ شديد بين الأطراف. فبينما تتّهم إيرانُ دولَ الخليجِ بتوفير منصّات إطلاق للهجمات الأمريكية والإسرائيلية، فإن الطرف الآخر يتّهمها باستهداف منشآته العسكرية والمدنية دون سبب وجيه (Uygur, 2026).

في هذا السياق فإن دول الخليج التي رأت أن الوجود العسكري الأمريكي - منذ نصف قرن - وصفقات السلاح القياسية لم تكن كافية لتوفير الحد الأدنى من الأمن؛ قد تجري تعديلات على استراتيجياتها وتعاونها الدفاعي، وتشرع في البحث عن بديل أو تقوم بتنويع في تعاوناتها الأمنية. لكن لا يُتوقّع اتخاذ خطوات سريعة وجذرية خصوصًا على المدى القصير. وموقف المملكة العربية السعودية سيكون حاسمًا لبقية دول الخليج.

أما إن قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أو الإدارات الأمريكية التالية تقليص دورها الإقليمي، مثل إخلاء بعض قواعدها ومنشآتها الأمريكية التي تعرّضت للتدمير؛ فمن المنتظر أن يتعاظم نفوذ إيران الإقليمي. أما النظام الإيراني الذي تلقّى ضربات موجعة في الحرب فقد يزيدُ ضغوطاته على الدول - التي يراها الحلقة الأضعف - في التحالف المضاد له. بل قد خرجت تقارير منذ الآن حول طلب إيران من الدول هذه أن تدفع تعويضات الحرب. وهكذا قد تتعرض دول مثل الكويت والبحرين والإمارات العربية المتّحدة لضغوطات إيرانية أكثر بسبب عوامل بنيوية وسياسية مختلفة. **إضافة إلى**

أن المباحثات الجارية بين تركيا والسعودية وباكستان ومصر، إلى جانب المبادرات الهادفة إلى إنشاء آليات تعاون بديلة دون إقصاء التحالفات التقليدية؛ ستكتسب لا شك أهمية متزايدة.

إسرائيل

تشير الحرب إلى نقطة تحول جوهرية في هُوية إسرائيل الاستراتيجية. فهذا التحول في نموذجها الأمني الذي استمرّت به منذ نشأتها، يكشف بجلاء عن انتقالها إلى مرحلة سعي حثيث نحو خلق هيمنة إقليمية مباشرة، والحفاظ عليها عبر وسائل القوة التقليدية (Geist Pinfold & Lizcová, 2026). وهذا يجعل من إسرائيل دولةً ومجتمعًا أكثر عسكرةً من ذي قبل.

ويتّضح كذلك تخلّي إسرائيل عن حروبَ استنزافها الطويل عبر الوكلاء؛ وانتقالها لأرضية صراعٍ مباشر مع الدول. فاستجابة حزب الله والحوثيين والميليشيات الشيعية في العراق على استهداف الأراضي الإيرانية، بشكل مباشر ومنسّق ومتزامن؛ أدى إلى انتهاج إسرائيل بنية حقيقية ودائمة وهي: «الحرب متعددة الجبهات». وفي الوقت نفسه شرعت إسرائيل في احتلال جنوب لبنان ملمحةً إلى أنها ستجعله احتلالًا دائمًا. **معنى ذلك أن التوسّع الإسرائيلي لن يقتصر على فلسطين؛ بل سيتمدّد ليشمل كل دول الطوق البرّي القريبة التي ستصبح تحت تهديد احتلال مباشر؛ مما يُنبئ بتحول بنيوي وعميق. ومع استمرار النهج الإسرائيلي هذا قد تتزايد المخاطر الأمنية لجميع دول المنطقة.**

هنالك عاملان محدّدان أثّرا على توقيت الحرب وطبيعتها من وجهة النظر الإسرائيلية:الأولى، توظيفُ نتنياهو الحربَ أداةً تضمن استمرار مسيرته السياسية. أما العامل الثاني، فسعي الحكومة الإسرائيلية - التي ظنّت أن صورتها الدولية لن تتشوّه أكثر بعد إبادة غزة - إلى استغلال الطريق الذي عبّدته إدارة ترامب لمحاولة «إنهاء الملف الإيراني».

تبدو انعكاسات الحرب على سياسة إسرائيل الداخلية حاسمةً عند هذه النقطة. إذ أن تماسك المشروع الصهيوني المستمر في المجتمع الإسرائيلي منذ زمن طويل، ترسّخ

وتجذّر أكثر نتيجة للحرب. فقد أظهر استطلاع في أيام الحرب الأولى أن 81% من المجتمع الإسرائيلي يدعم الحرب (The Institute for National Security Studies [INSS], 2026). أما نسبة الذين اعتقدو في الأيام الأولى بأن النظام الإيراني سيتلقّى ضررًا جسيمًا كانت: 62.5%، لكن في نهاية شهر مارس تراجعت حتى أصبحت: 48%، لكن إن أخذنا بعين الاعتبار عناصر مهمة مثل مسار الحرب وتصريحات الرئيس ترامب المتناقضة؛ فيظهر وجود دعم جديٍّ للحرب داخل إسرائيل (INSS, 2026).

يمكن القول بأن نتنياهو - الذي روّج منذ مطلع الثمانينات أن إيران تشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل - يسعى بفجاجة وتصنّع لإطالة عمره السياسي عبر «نجاحاتٍ عملياتية». لكن التغير الأساسي يكمن في انزلاق المركز الأيديولوجي للسياسة الإسرائيلية نحو اليمين المتطرّف. وحتى وإن كان مستقبل نتنياهو السياسي موضع نقاش، فإن تأثير أجندة اليمين المتطرّف الذي يمثّله فاعلون مثل إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش، باقٍ في السياسية الإسرائيلية ومتمدّدة. وهكذا فإن شعور التهديد الوجودي الذي أفرزته الحرب، أدى إلى أن تصبح مطالب متطرفة كضم الضفة الغربية سياسات أمنية رئيسية مقبولة من شريحة واسعة. وأوضح مثال على هذا هو قانون الإعدام الذي أقرّه الكنيست في 30 مارس. والذي سعى إلى إقراره وزير الأمن القومي اليميني المتطرّف بن غفير بجهود حثيثة، إذ يقضي بإن كل مدانٍ بـ«قتل مواطن إسرائيلي عمدًا بدوافع عنصرية أو عدائية بهدف إيذاء دولة إسرائيل وشعبها» يُحكم عليه بالإعدام. ويمكن في المحاكم العسكرية التي تنظر في قضايا الضفة الغربية، استصدار حكم بالإعدام دون إجماع القضاة.

وبالتوازي مع هذا، فالتكاليف التي خلّفتها الحرب اختبرت صلابة الاقتصاد الإسرائيلي. إذ أن الشلل الذي تعرّضت له إمدادات الطاقة إثر المخاطر التي ظهرت في نقاط العبور الحيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب؛ أدّى إلى زيادة أسعار الطاقة وتكاليف اللوجستيات بأكثر من 25% (Extrans Global, 2026). كما أن بلوغ مستوى المخاطر ذروةً تاريخية هدّد نموذج النمو التقني في إسرائيل. وإذ تأثّرت عمليات ضخّ رأس المال في 71% من شركات التقنية العالية بشكل سلبي بسبب الأوضاع الأمنية؛ أُلغيت الاستثمارات الموجّهة لـ11% منها بشكلٍ كامل (Israel Innovation Authority [IIA], 2026). كما أن هبوط الاستثمارات الأجنبية الموجّهة بشكل مباشر لقطاع التقنية العالية تحديدًا يُشير إلى أن الأثر الاقتصادي للحرب لن يقف عند الإنفاق العسكري

فحسب؛ بل سيتفاقم ليصل إلى أزمة استثمارية طويلة الأمد. وتزايد طلبات عمالقة شركات التقنية الدولية لنقل موظّفيها المحليين، وتوقف تدفقات رؤوس الأموال في قطاع التقنية؛ مؤشر إضافي على هذا الوضع (Innovation Origins, 2026).

أما التداعيات الاجتماعية للحرب فتتسم بإجماع عسكري عالٍ. غير أن كل استطلاعات الرأي المذكورة تؤكد أن قرابة 80% من المجتمع الإسرائيلي يرى العمليات الموجّهة ضد إيران «متأخرة وضرورية»، فإن هذا الإجماع لا يُلغي الهشاشات الاجتماعية الداخلية بل يسترها فحسب (Ben-Nun Bloom, 2026). كما أفضت حركات الهجرة والنزوح إلى انتقال المواطنين الإسرائيليين القاطنين في مناطق الشمال والجنوب الحدودية للإقامة الدائمة في المناطق الداخلية، مما أوجد أزمةً حادة في السكن والاندماج الاجتماعي. وهكذا يجد المجتمع الإسرائيلي نفسه محاصراً بين التعب النفسي الذي فرضته استمرار الحرب وبين الدافعية التي تُغذيها خطابات النصر العسكري (Abdeen & Altawell, 2025).

الخطر البنيوي الأهم من وجهة النظر الإسرائيلية هو تجذّر حالة الحرب الدائمة والسياسات العدائية ونهج الاحتلال المستمر للدول المجاورة. وقد يُؤدي ذلك إلى صعود السياسيين المتطرفين وقاعدتهم الاجتماعية إلى التيّار الرئيسي. وقد يوصل هذا إسرائيلَ في النهاية إلى حالة تعيش فيها داخل أزمة دائمة مع دول المنطقة والرأي العام الدولي.

دول الخليج

تأتي دول الخليج في مقدمة الأطراف الأكثر تأثرًا بالحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية. كانت دول الخليج وأولها الإمارات العربية المتّحدة هدفًا مباشرًا لهجمات إيران الانتقامية. **وترى دول الخليج أن أهم نتيجة للحرب إظهارها هشاشة استراتيجيات أمنها القومي وآليات دفاعها**. فكل دول الخليج على مدى سنوات طويلة، ركّزت على الاستعداد لهجمات إيران المحتملة، واحتمت بمظلة الدفاع الأمريكية معتمدةً على آلية ردع مكلفة. لكن الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج عزّزَ اعتقادَ هذه الدول بتمتعها بحماية أمنية لوجود قواعد عسكرية واسعة. وبتكثيف إيران هجماتها الإنتقامية على الخليج، واختبار قدرات وإمكانيات هذه الدول الدفاعية؛ انفضحت

الثغرات لهذه الدول. فرغم وجود أنظمة دفاع جوية أمريكية في دول الخليج، نجحت العديد من مسيّرات إيران وصواريخها في الوصول إلى أهدافها. ولا شك أن هذا يشكّل خطرًا أمنيًا كبيرًا (Yilmaz, 2026)؛ إذ أن تعرّض دول الخليج لموجة هجمات بهذه الكثافة خلال فترة زمنية قصيرة يُعدّ تجربةً غير مسبوقة بالنسبة لها.

كما أن التوصل إلى وقف لإطلاق نار أمرٌ مهم لدول الخليج، لكن كيفية صياغة السلام بعد وضع الحرب أوزارها، وتموضع إيران بعدها، أمران أهم. فإيران - التي لم تنكسر شوكتها طيلة الحرب - واستطاعت تنفيذ عملياتها الانتقامية - رغم مواجهتها العديد من دول المنطقة - باعتمادها على قدراتها العسكرية الذاتية، **إن استطاعت عبر مفاوضاتها مع أمريكا التوصّلَ إلى اتفاق يحقّق لها مكاسب ولو كانت نسبية، فذلك يحمل مخاطر جدّية على دول الخليج. إذ أن مطلب دول الخليج الأساسي والأهم هو إيران المقيّدة باتفاق يحول دون امتلاكها أي قدرات عسكرية قد تشكّل لدولها تهديدًا**. لكن تحقّق هذه التوقّعات أمر يبدو مستحيلًا في ظل مناخ انعقاد طاولة المفاوضات الآن.

وفي هذا السياق يُرى أن تصوّرات التهديد الإيراني في الخليج عادت للارتفاع من جديد (Al Amir, 2026). فإيران قد كسرت مناخ الأمن الذي كان مستقرًا في دول الخليج عبر هجماتها الانتقامية. والآن لن يكون سهلًا على دول الخليج توفير مظلة حماية أمريكية قوية رادعة لإيران. ومن ثم يحتمل أن تدخل دول الخليج في عملية بحث محموم عن بدائل لإزالة مخاوفهم الأمنية الوطنية (Asharq Al-Awsat, 2026). لكن المقاربات الأمنية المختلفة للفاعلين، والمنافسات الجيوسياسية التي بينهم، تمنع أي إمكانية تحرك مشترك.

أما بُعد الحرب الآخر الذي يهم دول الخليج فهو الاقتصاد. بل إنه بالنظر إلى أن القدرة الاقتصادية هي الركيزة الوحيدة التي تقوم عليها الاستراتيجية الامنية الحالية، يمكن القول بأن الاقتصاد لا يقل أهمية عن الأمن. وهكذا تسببت الحرب بتكاليف اقتصادية مرتفعة للغاية على دول الخليج. وستشكل هذه التكاليف عبءًا كبيرًا على دول الخليج على المدى القصير والمتوسّط. كما يحتمل أن تواجه دول الخليج في المرحلة المقبلة انخفاضًا في عائدات الهيدروكربونات، وتصاعداً في التوتّرات مع إيران بخصوص مضيق هرمز. ورغم أن الخليج له خبرة كبيرة في هذا المجال نتيجة الحرب

العراقية الإيرانية والحروب الخليجية، فقد يجد نفسه ولأول مرة في سعي جاد لفتح طرق بديلة. واستمرار اعتماد الخليج على مضيق هرمز سيكرّر تجارب الماضي المريرة وآثارها بالطبع.

بالتوازي مع هذا قد ترتفع نفقات دول الخليج الدفاعية في فترة ما بعد الحرب. إذ ستحاول دول الخليج في المدى القصير تعويض إمكانياتها الدفاعية الجوية بما ينقصها من ذخائر وأسلحة، ومن جانب آخر ستحاول الوصول إلى تقنيات حربية جديدة؛ مما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الإنفاق الدفاعي ليلتهم جزءًا أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن عمليات إعادة الإعمار والزيادة في الإنفاق الدفاعي ستفرضان عبءًا إضافيًا على دول الخليج.

العراق

يكشف ارتفاع أسعار النفط الحاد، واستهداف قرابة ربع الميليشيات المسلحة الموجودة داخل الحدود بشكل مباشر، أن الحرب أوجدت هشاشة بنيوية في العراق. ورغم أن العراق لم يكن فاعلًا مباشرًا في الحرب، فإن تأثيراتها المباشرة عليه حوّلته إلى ساحة منافسة ونزاع متعدد الأبعاد. ففي الساحة الأمنية شهدنا زيادة في الهجمات التي استهدف الميليشيات والوجود الأمريكي على حد سواء، وفي الساحة الاقتصادية أصبح استمرار الصادرات فعليًا معضلة أساسية، أما الصعيد السياسي فقد أصبحت عملية التشكيل الحكومي ذات بنية أشد قابلية للتأثر بتدخل الفاعلين الخارجيين.

كان العراق يشهد قبل الحرب بيئة أمنية ممزّقة ومتأثرة بأطراف مختلفة في الوقت ذاته بصورة متضاربة، مع اندلاع العرب تعقّدت هذه البيئة واحتدّت أكثر. المؤسسات الرسمية في بغداد وأربيل، والميليشيات المختلفة داخل الحشد الشعبي، والفاعلون الخارجيون المتنفّذون داخل البلاد وعلى رأسهم أمريكا وإيران، جميعهم متدخّلون في الأحداث كلها على مستويات مختلفة. وهذا يُضعف سلطة الدولة ويصعّب تنفيذ القرارات المتّخذة.

آثار الحرب وهشاشة بنية العراق الاقتصادية باتت أكثر مرئيةً بسبب الاعتماد المفرط على عائدات النفط. إذ أن قرابة 86% من إيرادات العراق تأتي من صادرات النفط

التي تخرج من البصرة (Ortadoğu Araştırmaları Merkezi [ORSAM], n.d.). وهذه النسبة تفاقم من أثر الحرب على مواطن الهشاشة القائمة أصلاً. خصوصًا أنه مع بداية الحرب قد حدث تراجع كبير في إنتاج النفط وتصديره؛ ففي فبراير 2026 كان الإنتاج اليومي قرابة 4.188.000 برميل (CEIC, n.d.)، لكنه انخفض في بداية أبريل إلى قرابة 1.3 مليون برميل. بينما انخفض الإنتاج في الجنوب إلى حوالي 900 ألف برميل. كما تراجعت الصادرات بشكل حاد بعد أن كانت 3.4 ملايين برميل لتبلغ الصفر تقريبًا؛ مما أدّى رغم ارتفاع الأسعار إلى خسائر كبيرة في مجموع الإيرادات.

الهشاشة في مجال الطاقة لا تقتصر على النفط، إذ أن الاعتماد على الغاز الطبيعي الإيراني في عملية إنتاج الكهرباء ظهر عاملًا خطرًا مهمًا في مناخ الحرب. فقد حدث انخفاض في الوضع الحالي بنحو 3.500 ميغاواط في إنتاج الكهرباء، وانخفضت القدرة الإنتاجية الإجمالية من مستوى 30-31 ألف ميغاواط قبل الحرب، ووصلت إلى مستوى 27-28 ألف ميغاواط (Salem, 2026). ومهما ظل هذا الانخفاض مقتصرًا على المدى القصير، فإن زيادة الطلب في فصول الصيف إلى نحو ما بين 50 - 55.000 ألف ميغاواط (Shafaq News, 2025)، تزيد من احتمالية ظهور أزمة في الطاقة. وبالتالي فإن عدم اندلاع الحرب في وقت ذروة الطلب على الكهرباء في العراق، حدّت من إمكانية أن يعاني العراق من أزمة في هذا المجال.

كما لوحظت آثار الحرب على العراق في المناطق الخاضعة لإدارة إقليم كردستان العراق. استهداف إيران العديدَ من المواقع في مقدمتها إربيل، وحدوث تطورات كتنفيذ هجوم بمسيّرة على مقر نيجيرفان بارزاني الشخصي، أمورًا مقلقة لاستقرار المنطقة. أما الخلافات بين الفرق السياسية الكردية، والمشكلات البنيوية المستمرة في حكومة بغداد، فتراءت على السطح بوضوح أكبر مع الحرب الإيرانية. كما أن اتهامات إيران للفرق الكردية، وتصريحات تلك الفرق بوجود من يودّ توظيفها لمصالحه ضد إيران، وادعاءات شحن الأسلحة التي يكررها الرئيس الأمريكي ترامب، كانت كلها عوامل تحمل معها مخاطر زيادة حالة عدم الاستقرار الموجودة بالفعل.

الملخص أن الحرب أثرت على العراق سلبًا بشكل متزامن ومتداخل في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة. كما أن إلقاء الصراع الأمريكي الإيراني بظلاله على العراق مباشرة؛ يصنع من الميليشيات فواعل حاسمة ويُقيّد سيطرة الحكومة

المركزية. فتراجع إنتاج النفط وصادراته والاعتماد على مضيق هرمز يزيد من هشاشة أمن الطاقة. فضلاً عن أن تعطّل إنتاج الطاقة المعتمد على الغاز الإيراني يوجّه هذه الهشاشة إلى الصعيد المجتمعي. وعلى الصعيد السياسي فإن الضغوط الأمنية والانكماش الاقتصادي يزيدان من صعوبة عملية تشكيل الحكومة وإرساء الاستقرار السياسي. أما على الصعيد المجتمعي فإن زيادة تكاليف المعيشة وانقطاعات الطاقة والضغوط الأمنية، تزيد من استياء المجتمع، خصوصًا في المناطق الهشّة.

سوريا

لم تُحول الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية سوريا إلى جبهة صراع مباشرة. لكن استخدام إسرائيل وإيران مجالَ سوريا الجوّي، وتساقط حطام الصواريخ والمسيّرات على أراضي سوريا، وهجمات المسيّرات على القواعد العسكرية في شرقها، وعودة نحو 120 ألف سوري من لبنان إلى سوريا قبل بدء الحرب، وخطط التوسع الإسرائيلية في المنطقة، كلها من آثار الحرب غير المباشرة. وهكذا تتمثل نتيجة الحرب الأساسية لسوريا؛ الضغط على عملية التعافي التي كانت هشّة أصلًا.

أما ما يبرز في الأمن فهو الهجمات الصادرة من العراق على شرق سوريا. نفّذت هذه الهجمات ميليشيات مسلحة موالية لإيران في العراق. وإن كانت هذه الهجمات محدودة من حيث العدد والحجم، إلا أن ازدياد حدّتها واستمرارها قد يُفضيان إلى توتّر بين سوريا والعراق وإيران.

أما على الجبهة الغربية فيبرز لبنان؛ إذ تصاعدت التوتّرات بين الحكومة السورية وحزب الله جراء نتائج الحرب والعمليات التي بدأتها إسرائيل في جنوبه وتحوّلت إلى احتلال، وبدأت اشتباكاتٌ خفيفة على طول الحدود. كما أن دعم الرئيس السوري أحمد الشرع في 9 مارس 2026 جهودَ الدولة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله (Al-jnaidi, 2026)، وإطلاق النار على مواقع الجيش السوري في اليوم التالي لهذا الدعم مباشرة (Al Arabiya English, 2026)، مثالان واضحان على هذه التوتّرات. وقد عزّز الجيش السوري تموضعه على الحدود اللبنانية والعراقية بسبب التوتّرات المتصاعدة، وشدّد مراقبة المعابر الحدودية (Enab Baladi, 2026). **هذه التدابير العسكرية التي أدّت إلى توجيه الموارد نحو الخارج عوضًا عن استخدامها للحفاظ على الاستقرار الداخلي الهش، ترفع من تكلفة الحفاظ على استقرار سوريا الداخلي.**

ثمة خطر آخر تواجهه سوريا، وهو احتمال استخدام قضية الدروز فيها من قبل إسرائيل لنقل الصراع باتّجاه سوريا وبدء احتلال جديد للمنطقة. وثمة ثلاثة عوامل رئيسية تفسّر إمكانية اندلاع هذا الخطر في ظل هذه الحرب. العامل الأول: وجود تشكيلات درزية محلية مسلحة متمركزة في السويداء يمثّل أرضية مواتية لخلق صراع. ومما يصعّد الأزمة تحديدًا؛ دعم المجموعات المسلّحة بقيادة الشيخ حكمت الهجري، الصريح لإسرائيل وأمريكا في الحرب ومطالباتهم «بإدارة ذاتية». العامل الثاني: أن جهود حكومة دمشق في فرض سلطتها على الجنوب يثير توتّرًا مباشرًا مع إسرائيل. وفي هذا الإطار توظّف إسرائيل أي حملة أمنية تقوم بها دمشق على المناطق الدرزية، ذريعةً للتدخّل. العامل الثالث: تشتت الانتباه الذي خلقته الحرب الإقليمية يوفّر لكلٍ من إسرائيل وسوريا فرصًا ومخاطر في الوقت نفسه. فبينما تحاول حكومة دمشق استغلال هذا المناخ لفرض سيطرتها على الجنوب، تستغلها إسرائيل لتنفيذ مخطّطاتها التوسّعية وبدء احتلال فعلي على الحدود. بينما أظهرت استهدافات إسرائيل للجيش السوري بعد الاشتباكات التي حصلت في ريف السويداء من مارس 2026، أن حدّة التصعيد منخفضة للغاية.

أما الآثار الاقتصادية فقد أغلق المجال الجوّي السوري بعد 28 فبراير 2026 ولذلك توقّفت الروابط التجارية. ومن جانب آخر أدّت صعوبات تأمين الغاز الطبيعي التي واجهت سوريا إلى زيادة انقطاعات الكهرباء في البلاد. وقد يظهر التأثير الاقتصادي الأخطر في المدى المتوسّط؛ إذ قد يؤدي تمدّد الحرب إقليميًا إلى تأجيل الاستثمارات المنتظرة القادمة من الخليج إلى سوريا. لكن في المقابل انخفضت أعمال العنف خلال الثلث الأخير من عام 2025 بنسبة 73%، كما تراجعت حالات الوفاة الناتجة عن أعمال العنف مباشرةً إلى 23 شخصًا في مارس 2026 وهو أدنى مستوى منذ خمس عشرة سنة (Lister, 2026). غير أن مناخ الاستقرار النسبي هذا قد أرسى بنيةً حاسمةً تُمكن البلاد من بدء عمليات إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات، فجاءت الحرب لتُلقي بظلال من الغموض على المنطقة وتهدد هذه البنية في أساسها. كما أن ارتفاع أسعار الوقود يُشكّل ضغطًا مباشرًا على التكاليف في سوريا التي تعاني أصلاً من اقتصاد هشٍّ ماليًا يستورد الطاقة. **وهكذا تُفسد الحربُ المأمولَ والمنتظرَ من مجالات الاستثمار والطاقة والنقل: الشروط الأساسية لتعافي سوريا، وبالتالي تُؤخّر تعافيها الاقتصادي.**

أما آثار الحرب المجتمعية على سوريا فأولها موجة العودة من لبنان إلى سوريا. فعودة ما يقرب من 120 ألف سوري فجأةً من لبنان إثر اندلاع الصراع فيها (The New Arab, 2026)، يخلق ضغطًا إضافيًا على المنازل والخدمات الأساسية والقدرات المحليّة. ويدفع هذا حكومة سوريا - في مواجهة احتمالية بروز موجة نزوح جديدة من لبنان - إلى تنظيم المعابر الحدودية وإخماد أي نزاعات مجتمعية قد تندلع. والحكومة السورية تدعم عودة جزء كبير من السوريين إلى بلدهم كهدف طويل الأمد؛ وتُشكل الحرب بذلك فرصًا لعودة السوريين من لبنان إلى بلدهم.

التأثيرات العالمية

خرجت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية من كونها مجرد صراع عسكري، لتخلق تأثيرات متزامنة على صعيد الاقتصاد العالمي والبنية الأمنية والنظام الدولي. إذ حين شهد مضيق هرمز انقطاعات في إمدادات الطاقة والتجارة، أصبحت طريقة سير الحرب تتحدى مفهوم الردع التقليدي وتخلق نمطًا حربياً جديداً يرتكز على التحكم في التصعيد. وفي ذات الوقت بينما ظلّت بنية التحالفات القائمة والآليات المؤسسية عاجزة عن إدارة الأزمات واتخاذ قرارات سريعة، فأصبحت التكتّلات الإقليمية والمؤقتة أكثر بروزًا. وقد أظهرت هذه التطوّرات أن الحرب لم تعد محدودة بالصراع على القوة في الميادين، بل تؤثر في سير النظام العالمي وعمله بصورة مباشرة.

أما آثار الحرب الاقتصادية فنال مضيق هرمز نصيب الأسد منها. فيمر عبر مضيق هرمز - أحد أهم ممرات العبور العالمية - نحو 25% من تجارة النفط العالمية، و20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال (LNG)، وقرابة 30% من تجارة الأسمدة (Aytekin, 2026). فالأزمات التي يشهدها المضيق تتعدّى كونها أزمة أمن إقليمي تقليدية، بل تؤثّر على الاقتصاد العالمي بشكل مباشر ومتعدد الأبعاد. كما لم تكن خطوة إيران لإغلاق المضيق ردًا عسكريًا فحسب، بل استراتيجية جيواقتصادية متعمّدة للضغط على النظام الاقتصادي العالمي. وهكذا بات هرمز آلية سياسية تحوّل نزاعًا إقليميًا إلى صدمة اقتصادية عالمية، وأول مؤشرات الصدمة الاقتصادية العالمية هذه حلّت في أسعار النفط (International Energy Agency [IEA], 2026).

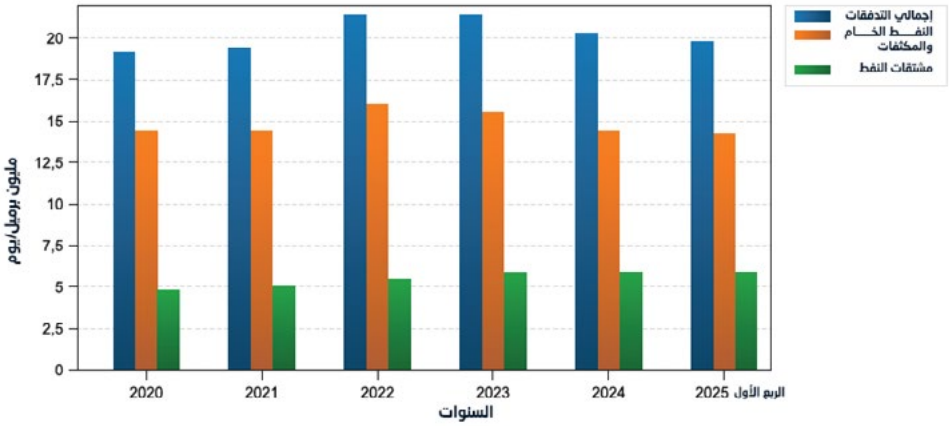

جرافيك 1: النفط ومشتقاته المنقولة عبر مضيق هرمز – 2025 | مصدر الصورة: Energy Information Administration

بالنظر إلى أن مضيق هرمز كان قبل الحرب ممرًا حيويًا يمر عبره يومياً قرابة 20 مليون برميل من النفط الخام ومشتقاته (جرافيك 1)، فإن تأثيراته على الاقتصاد العالمي أمرٌ لا مفر منه. ويلاحظ أن هذا التدفّق أظهر اتجاهًا تصاعديًا على مر السنوات (جرافيك 1 و 2) وبالتوازي مع تزايد الطلب على الإنتاج والطاقة في الدول الآسيوية، وفي مقدمتهم الصين التي احتلت موقع الصدارة عالميًا بإجمالي صادرات بلغت 3.77 تريليون دولار في عام 2025 (International Trade Centre [ITC], n.d.). وحيث يشكل النفط الخام ومكثفّات الغاز الطبيعي الجزء الأكبر من هذا التدفّق، يُرى أن حصة مشتقات النفط قد ارتفعت تدريجيًا مع مرور السنوات. ويكشف ذلك أن مضيق هرمز بات شريانًا عالميًا حيويًا للطاقة، ولم يقتصر على نقل النفط الخام فحسب، بل تعدّى تجارة مشتقات النفط المكرر. مما يعني بأن أي انقطاع يطرأ على هذا الممر الضيّق سيُقلص حجم الإمداد ويؤثر على بنية تجارة الطاقة، موسّعاً نطاق آثارها على الاقتصاد العالمي.

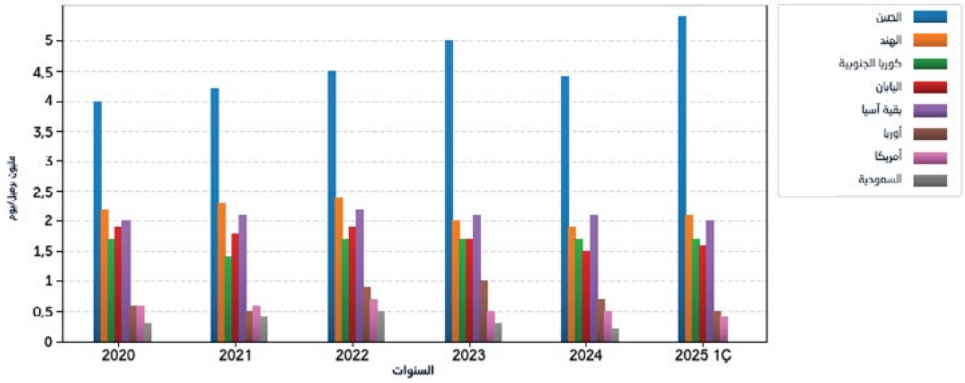

جرافيك 2: وجهات وصول النفط الخارج من مضيق هرمز – 2025 | مصدر الصورة: Energy Information Administration

يكشف توزيع نقاط وصول النفط المنقول عبر مضيق هرمز، أن الطلب العالمي يتركّز في جغرافيات محددة. فالثقل الكبير التي تشكّله اقتصاديات آسيا التي تمتلك حصة كبيرة في التجارة العالمية مثل الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وتدفقات الطاقة التي تمر إليها عبر هرمز، يُهيّئان البيئة المناسبة لأي أزمة تقع في هرمز كي تمتد على نطاق عالمي. ويوضح هذا الوضع بأن أي صدمات تبرز في اقتصاد الطاقة تتخطى الإقليم وتنتشر آثارها على مستوى الاقتصاد العالمي. إذ أن أي تعطّل قد يحدث في مضيق هرمز، سيرفع أسعار النفط ويفتح الطريق لزيادة التكلفة في مجالات مثل النقل والتصنيع والغذاء على وجه التحديد. وهذا يشكّل ضغطًا تصاعديًا على مستوى الأسعار بشكل عام من خلال «آلية تضخّم التكاليف» (Akkaş, 2026).

لا يقتصر هذا التأثير على رفع الأسعار، بل يتراءى في سلاسل التوريد العالمية أيضًا؛ إذ أن تعطّل تدفقات الطاقة يؤثر مباشرة في شبكات الإنتاج، ويزيد تكاليف الخدمات اللوجستية ويبطّئ حركة التجارة. وارتفاع التكاليف في النقل البحري، وارتفاع أقساط تأمين البضائع، يعمّق هذه العملية أكثر فأكثر. وقد أظهر تضاعف أقساط تأمين خطر الحرب بقرابة عشرة أضعاف منذ أيام الحرب الأولى، مدى سرعة انعكاس حالة الغموض الجيوسياسية على التكاليف في الاقتصاد العالمي (Osler, 2026).

كشفت هذه التطورات بأن هرمز مضيقُ أشبه بعنق زجاجةٍ جيوستراتيجية تكشف هشاشة النظام الاقتصادي العالمي هذا. **وأهم مشكلة هنا هي اعتماد النظام الاقتصادي العالمي المفرط على «ممرات جغرافية ضيّقة» محدودة.** ومثال مضيق هرمز يؤكد بأن حصر تدفقات التجارة والطاقة في ممرٍ ضيق، يؤدي في أوقات الأزمات إلى نشر الصدمات الإقليمية بسرعة إلى بقية العالم.

تجعل هذه الهشاشة البنيوية من مشاريع الربط البديلة ضرورةً استراتيجية من ناحية إدارة المخاطر الجيو اقتصادية والكفاءة الاقتصادية معاً. وفي هذه المعضلة تبرز مبادرات كالممر الأوسط وممر التنمية، بصفتها ممراتٍ بديلة تقدم مساهمات لتوزيع المخاطر الجغرافية في النظام العالمي مقللةً من اعتماد تدفقات التجارة والطاقة على الممرات الضيقة المنفردة. وإن لم تمنع هذه الممرات انقطاع التدفقات بالكامل في الأزمات، إلا أن أهميتها تتمثل في كونها آليات مكمّلة تساهم في ضبط سرعة انتشار الصدمات وحدّتها، وهذا يحافظ على استقرار الاقتصاد العالمي.

أما مشروع طريق التنمية فهو أحد مشروعَين لمسارات بديلة تؤدي فيهما تركيا دورًا محوريًا، إذ يمتد هذا الخط من الخليج العربي مروراً بالعراق وصولاً إلى تركيا، قاصدًا الأسواق الأوروبية على محورٍ جنوبيٍ-شمالي. أما الممر الأوسط فيقيمُ شبكة ربطٍ على محورٍ شرقيٍ-غربيٍ، ممتداً من منطقة تركستان عبر بحر قزوين وصولاً إلى تركيا. **وتقاطع هذين الممرين في تركيا يؤسس بنية لوجستية متعددة الطبقات تتجاوز التجارة الإقليمية، وتتيح إعادة توجيه التدفقات الاقتصادية العابرة للقارات.** ولهذه البنية أهمية استراتيجية؛ فهي تطوّر بدائل برية لنظام التجارة العالمي المعتمد على ممرات بحرية ضيّقة. وحين النظر إلى مشروعَي طريق التنمية والممر الأوسط معًا، يتبين بأنهما يشكلان نظام ممرات متكامل يقلل من اعتماد التجارة العالمية على خطوط بحرية منفردة، ويساهمان في توزيع المخاطر الجغرافية. ومن شأن هذا النظام أن يؤدي دور آلية توَازُنٍ تحدّ من آثار الصدمات التي تظهر في الأزمات، وذلك بتوجيه التدفقات التجارية بين آسيا وأوروبا عبر محاور مختلفة.

انفوجراف 2: الممر الأوسط وطريق التنمية – 2026 | مصدر الانفوجراف: وكالة الأناضول

على الصعيد الأمني، ورغم أنه لم يكن بالإمكان منع اندلاع الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، فقد أمكن تأطيرها وحدّها في مكان معيّن. فقد كان الأطراف أثناء عملياتهم المكثفة واعون للطريقة التي اختاروها في حدّ تصعيدهم وفق أطرهم الخاصة. فالقدرة النووية وأمن الطاقة وانخراط القوى الكبرى في الحرب أمور رفعت تكلفة التصعيد؛ مما اضطرهم لإبقاء الحرب تحت السيطرة. فبينما أظهر التوصل السريع إلى اتفاق وقف إطلاق النار قدرةَ الضبط، أظهرت بنيته الهشة أن الحرب لم تنته. يشير هذا النموذج إلى نظام يمكنه إدارة الحرب لكن لا يمكنه منعها. أما الصورة التي تتراءى فهي أنه يمكن تكرار الصراعات المكثّفة والقصيرة، وأن نزعة الحروب بين الدول بدأت تستعيد قوّتها التاريخية مجدّدًا (Hamdach, 2026). لكن نمط هذه الحروب مختلفٌ عن مفهوم الحروب التقليدية الشاملة. **فإدارة التصعيد احتلّت مركزَ الاستراتيجية الدفاعية. ولم يعد الهدف المنشود الفوز في الحرب عبر استخدام كامل القوة، بل بالسيطرة على العملية وزيادة التكلفة على الخصم.**

هذا التحول الذي ذكرناه يؤثر على المفهوم الأمني القائم. فقد بُنيَت هياكل الدفاع الجماعي في حقبة الحرب الباردة - وفي مقدمتها حلف الناتو - على أسس تهديدات متماثلة ويمكن توقّعها. أما الحروب القصيرة ومتعددة المجالات والباحثة عن نتائج فورية، فقد تجاوزت مرونة هذه البُنى وسرعة اتخاذ القرارات فيها (Matthijs, 2026). أما ما أثبت فاعليته على الساحة من بُنى فليست آليات التحالف الرسمية والتنفيذية؛ إنما التحالفات المرنة المبنية على فهم التهديد المشترك، والمركّزة على الحاجة والنتيجة. وسيكتسب هذا النمط أهمية أكبر في مستقبل الهياكل الأمنية.

ومن أوضح نتائج الحرب الهيكلية اختفاء الحد الفاصل بين الأمن الداخلي والخارجي. فالهجمات السيبرانية، استهدفت البنى التحتية الحيوية وشبكات الاتصال وأنظمة الطاقة. ووُجِّهَت عمليات المعلومات والدعاية الموجّهة، نحو تشكيل الوعي الداخلي والخارجي. ولم تعد النزاعات مرهونة بالجبهات القتالية، بل غاصت إلى عمق المجتمع (Demir & Sevencan, 2026). هذا الوضع يغيّر خطط الدفاع من جذورها. فلم تعد تقاس جاهزية الحرب بقدرة الجيوش؛ إنما أصبحت المرونة السيبرانية وأمن البنية التحتية والصمود المجتمعي عوامل حاسمة بقدر الإمكانات العسكرية التقليدية.

ادّعاء النظام الدولي الليبرالي الأساسي تمثّلَ في قواعد بيّنة تنصّها مؤسسات ومعايير تحدّ من استخدام الدول للقوة. لكن هذا الادّعاء يتآكل كثيرًا مع كل أزمة كبرى بدءًا من عام 2003. أما الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية فقد دفعت هذا التآكل إلى مستوى لا يمكن ترميمه أبدًا. إذ شنّت الولايات المتحدة وإسرائيل هجومًا أثار الجدل من حيث مشروعيته القانونية الدولية دون انتظار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (Srivastava, 2026). وقد أكّد أكثر من 100 خبير في القانون الدولي أن الهجمات انتهكت ميثاق الأمم المتحدة بوضوح (Dannenbaum et al., 2026). مما يكشف أن استخدام القوة بات أمراً مألوفاً جديد.

ترتبط هذه الحرب أساسًا بديمومة ادّعاء أمريكا قيادةَ العالم. إذ وعلى مر التاريخ كانت القوى الكبرى تواجه صعوبة استراتيجية حين تدير التزامات مكثّفة في أكثر من بقعة جغرافية في الوقت نفسه. أما الصورة الحالية فتظهر فيها أمريكا عند العتبة ذاتها. بخلاف أن خطاب ترامب التقليدي قد ظهر بالتوجّه ذاته؛ حيث أولى اهتماماته بالتركيز على نصف الكرة الغربي بانسحابها من مناطق أخرى في العالم (كان الشرق

الأوسط في مقدمة تلك المناطق). لكن الحرب جرّت أمريكا إلى أن تكون فاعلةً مباشرة في المنطقة من جديد (Manning, 2026). وقد أربك هذا تركيز أمريكا على منطقة أسيا-المحيط الهادئ. فالأولويات المتمثلة في موازنة الصين في المنطقة مثل الحفاظ على الردع فيما يتعلق بتايوان والوفاء بالتزامات التحالفات؛ أصبحت تُختبر بالأعباء العسكرية التي تفرضها الحرب (Katulis, 2026). لكن في هذه الحرب اقتربت أمريكا من عتبة توسيع حدود التزاماتها العالمية بشكل يتخطّى حدود قدراتها، والدخول في مراحل تراجع استراتيجي (Verma, 2026).

بدت الصين الطرف الذي حقق أكبر مكسب استراتيجي بأقل عبء عملياتي. إذ تجنّبت بكين اتخاذ موقف واضح طيلة فترة الصراع. ويعكس هذا الوضع نهج الصين التقليدي المرتكز على التحفظ والصبر الاستراتيجي. وكلما تعمّق اشتباك أمريكا في الشرق الأوسط من جديد، اتسعت مساحة مناورة الصين في منطقة آسيا-المحيط الهادئ (Ribakova & García-Herrero, 2026). أما روسيا فهي تجني فرصًا مباشرة؛ فموسكو المستفيدة من انصراف الرأي العام الغربي نحو الشرق الأوسط، كسبت فرصة إعادة تصعيد الضغط في أوكرانيا وشرق أوروبا (Person, 2026; Roos, 2026). وبذلك امتلكت القوتان الصاعدتان: الصين وروسيا، فرصة تحقيق مكاسب متنوعة في هذه الحرب دون انخراطهما المباشر في الميدان.

من أهم نتائج الحرب على الصعيد الدولي إتاحة اتّساع ملحوظ في هامش حركة القوى المتوسّطة. وفي البيئات التي تُقلص فيها القوى الكبرى انخراطها الإقليمي، وتصبح فيها المؤسسات العالمية غير فعّالة، وتتآكل فيها الأطر المعيارية الحاكمة للعلاقات الدولية؛ فإن الجهات الفاعلة القادرة على إسقاط القوة على المستوى الإقليمي، تقوم تاريخيًا بملء الفراغات التي خلّفها النظام الدولي (Rumley et al., 2026). وفي كل فترة زمنية يبلغ فيها نمط عمل النظام المرتكز على القوى الكبرى حدوده القصوى؛ تزداد أهمية الفاعلين متوسّطي القوة ممن يمتلكون قدرة على بناء نظام إقليمي وإنتاج الشرعية وإدارة علاقات متعددة المحاور، دون إضرار بانضباط التحالفات.

في المحصّلة كشفت الحرب أن الصراع ليس حالة استثنائية. إذ باتت الصراعات القصيرة والمكثّفة والمحكومة في إطار معلوم نمطاً متكرراً آخذاً في التصاعد مع مرور الوقت. كما أن بنية وقف إطلاق النار الهشّة واستمرار التوترات في ساحة المعركة

دليلان على أن الأزمة باتت حالة دائمة لا سلاماً مستقراً. وهذا يعني أن حالة من الغموض والتنافس في النظام الدولي قد أصبحت راسخة.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى الحرب بوصفها عتبةً تزيد من حالة عدم اليقين في تحول النظام الدولي. وتكتسب هذه العتبة أهميتها لا لأنها تُظهر كيفية تحرك الفاعلين، بل لأنها تكشف الحدود التي يستطيعون التحرك ضمنها. **ويشير المشهد الراهن إلى مرحلة عاد فيها استخدام القوة إلى صدارة التفاعلات، بينما أصبحت العلاقات المرنة أكثر بروزاً من التحالفات المؤسسية.**

القسم الثالث
تقييمات ومقترحات من أجل تركيا

التقنية العسكرية والدفاع

من أولى نتائج الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية من منظور تركيا، أنها أظهرت أن العمق ثلاثي الأبعاد في الصناعات الدفاعية أصبح ضرورة لا غنى عنه. فإلى جانب التفوّق التقني وكفاءته النوعية، برزت أهمية حجم الإنتاج الكمّي واستدامة سعة الإنتاج هذا مع القدرة على التكيّف (المرونة) في الصراعات طويلة الأمد. خصوصًا أن نسبة الاستهلاك المرتفعة للذخائر الموجّهة بدقة، والاستخدام الكثيف للأنظمة زهيدة التكلفة، واستهداف البنى التحتية، كلها أمور جعلت معيار قدرة الصناعات الدفاعية يُقاس بقدرتها على الإنتاج المتسلسل ومتانة سلاسل توريدها وقدرات التذخير السريع، لا بقدرتها على إنتاج تقنية متقدمة فحسب. وفي الرؤية هذه لا ينبغي أن تقتصر استراتيجيات الصناعات الدفاعية على تطوير المنصات وتحسين التفوق التقني، بل يجب أن تُبنى بهياكل متعددة الطبقات، وتعتمد على التكامل بين الصناعات المدنية والعسكرية، وتوفّر إنتاجًا قادرًا على التوسّع في أوقات الأزمات.

وإن أردنا التفصيل فإن الصناعات الدفاعية التركية في آخر 25 سنة سجّلت تطوّرًا متفرّدًا وتوسّعًا عموديًا وأفقيًا بزخم ضخم. وقد أثبتت جميع منتجاتها وأنظمتها المطورة نفسَها في ساحات الصراعات، وتمكّنت في التحديثات المتعاقبة من الاستجابة

لكل الاحتياجات الجديدة. لكن الحرب الروسية-الأوكرانية والأحداث الأخيرة أظهرتا أن حجم الإنتاج والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتسارعة يكتسبان أهمية بالغة كذلك إلى جانب قدرات التطوير والإنتاج. فمثلًا تبدو «دورة الابتكار» التي يمكن تعريفها كالتالي: تحديد الاحتياجات في ساحة المعركة والاستجابة لها عبر المنتجات المُطوَّرة، لكن هذه الدورة قد تقلّصت في أوكرانيا إلى مستوى بضعة أسابيع، بل وحتى أيام في بعض الحالات. وفي ساحة حرب بهذه الديناميكية والحدة، تبرز أهمية تطوير قدرات إنتاجية كفيلة بالحفاظ على القدرات الدفاعية ووتيرة الهجوم. كما ظهرت ضرورة إنشاء مخزونات من المنتجات والقطع والمكونات لمواجهة احتمالات اندلاع أزمات ونزاعات أو أي عمليات محتملة، وكذلك ضرورة مناقشة مجموعة السياسات وخطط العمل الرامية إلى استحداث «منظومة بحث وتطوير» مرنة ومبتكرة وقادرة على التكيّف.

كما تشير الحرب إلى أن العقائد العسكرية الحالية ولا سيما مجالات الدفاع الجوي والصاروخي والعمليات الهجومية المنطلقة من البحر، بحاجة إلى مراجعة جدّية. **فانفضاح هشاشة أنظمة الدفاع الجوي متعددة الطبقات أمام هجمات الإغراق، وتقيّد حرية حركة المنصات الكبيرة في البيئات الضيقة وعالية التهديد، تستوجب إعادة تناول عقائد الدفاع والهجوم ضمن إطار شامل.** ومن هذا المنطلق، ينبغي إعادة تعريف الدفاع الجوي والأمن السيبراني، كي لا يُقيّما على أنهما مجرد «درع» تفاعلي، بل نظامًا استباقيًا متكاملًا مع عناصر الحرب السيبرانية والإلكترونية الهجومية. وبالمثل، ينبغي تحديث العقائد المتعلقة بالعمليات البرمائية ونقل القوات عبر البحر بما يتوافق مع الهيكليّة الموزعة، والمرئية المنخفضة (قلة احتمالية رصد الجسم من قبل الأعداء)، والتموضع المرن، والقدرة على التكيف مع بيئة التهديدات غير المتناظرة.

ومع هذه الحرب ازدادت أهمية مشروع «القبة الفولاذية» وهو «منظومة المنظومات» التي يجمع كل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي التركية. ولذا ينبغي تصميم مظلة أمن جوي على شكل هيكلية موزعة تضمن التغطية المتبادلة بين مكوناتها. فإلى جانب عجز أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية والخليجية أمام الهجمات المتعددة للصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة الانتحارية، فإن سهولة تدمير أنظمة الإنذار المبكر المتطورة والمكلفة والثابتة وخروجها من الخدمة تُقدم مؤشرات حول كيفية تصميم

هياكل أنظمة الدفاع الجوي الحديثة. **ومن الناحية العملية، لا تستطيع دولة مثل تركيا مترامية الأطراف وتمتلك أصولاً عسكرية وسياسية و اقتصادية واستر اتيجية موزعة على جغر افيتها الواسعة، أن تبني درعاً دفاعياً جوياً لا يمكن اختر اقه، مثل جميع الدول الأخرى. ولذا فالخيار الأكثر عقلانية هو الاعتماد على شبكة دفاعية مرنة ومزودة بأنظمة استشعاروتسليح ذات قدرة حركة عالية، وقادرة بفضل بنيتها الشبكية على تلقي البيانات الاستخبار اتية من عناصر مختلفة، وتتمكن من العمل بصورة مستقلة عند الضرورة.**

ينبغي التذكر بأن الأنظمة المذكورة سالفة ليست سوى مكون من مكونات الدفاع الجوي والصاروخي. وينبغي اعتبار أنظمة الهجوم وإمكانيات الحرب السيبرانية وقدراتها، جزءًا من الدفاع الجوي والصاروخي. ولا بد أيضًا من أن يُدمج ضمن الدفاع الجوي عمليات هجومية تنفّذها صواريخ الكروز والصواريخ الباليستية عالية الإصابة المُطلقة من البر والجو، ضمن عمليات الهجوم التي تستهدف بنى العدو التحتية الحيوية مثل القواعد الجوية والمخازن والمستودعات ومنشآت الإنتاج، وكذلك ضد منصات مثل أنظمة إطلاق الصواريخ.

وأظهرت الحرب بأن أدوات الحرب السيبرانية وتقنياتها باتت عوامل رئيسية تُخرج نتائج عملياتية مباشرة. إذ أن الهجمات التي استهدفت شبكات القيادة والسيطرة وأنظمة الاستشعار وبنى معالجة البيانات، قادرة على شل القدرة العملياتية دون إحداث أي تأثيرات حركية. **وهذا يعني أن النهج التقليدي «للأمن السيبر اني الدفاعي» لم يعد كافيًا، وبات من الضروري الانتقال إلى نهج استباقي للأمن السيبر اني يملك قدرات منع و إفشال التهديدات، وقدرة على تنفيذ هجوم مضاد إن اضطرّ الأمر.** ومع تسارع دورتي «الاستخبار والمراقبة والاستطلاع» و»من المستشعر إلى الرامي» على وجه التحديد، أصبح المجال السيبراني هو نقطة الاشتباك الأكثر حيوية التي لها القدرة على إفشال هاتين الدورتين وتعطيلها. وهذا يؤكد بضرورة معاملة القدرات السيبرانية بصفتها مكونًا لا ينفصل عن القوة القتالية المباشرة.

تعد تركيا من بين الدول الأكثر استثمارًا داخل حلف الناتو في تقنيات المسيّرات والحرب الإلكترونية، ومن أكثرها خبرةً ميدانية. فهذه العناصر والقدرات باتت مكونات أصيلةً في الحركات العسكرية والعمليات الدقيقة التي يتم تنفيذها. لكن الحاجة إلى الحفاظ

على مستوى الكفاءة التي تم التوصل إليها، ضرورة متوازية مع هذا الوضع. إذ أن التطورات التقنية أصبحت متاحةً ليس للدول التي تطور وتنتج الصناعات الدفاعية، بل كذلك للفواعل المسلحة خارج إطار الدول، كالوكلاء والتنظيمات الإرهابية. وبات تنفيذ هجمات غير متماثلة باستخدام تقنيات البرمجيات والأجهزة المتاحة أمراً متاحاً. فخلال حرب الاثني عشر يومًا لم يُكتشف مصنع مسيّرات أسسه الموساد داخل طهران، إلا بعد أن نفّذت المسيّرات المنتجة فيه هجمات على مراكز الإنذار المبكّر والسيطرة والدفاع الجوي؛ وهو ما يُجسد بوضوح طبيعة التهديد في هذا المجال. **ولذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن التطورات المرصودة في تقنيات جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها تزيد أيضًا من الحاجة إلى «دفاع استباقي».**

ومن هذا المنطلق يستوجب أن تملك تركيا استراتيجية حرب إلكترونية وسيبرانية متكاملة، ولا بد من فهم أن هذه العناصر والتقنيات لا تقتصر على الاستخدام العسكري فحسب، بل يجب التعامل معها على مستوى جميع المؤسسات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، بل وحتى الأفراد عبر الوعي والتنسيق. لأن ديناميكيات الحرب الحديثة أظهرت أن استهداف العناصر المنخرطة في الفضاء السيبراني، وأنظمة التواصل، والبنى التحتية الحيوية والمكونات السيبرانية والإلكترونية، يزيد من مخاطر تهاوي وتعطل جميع المؤسسات والهيئات والوظائف بشكل شامل. أي بتعبير آخر، كما قيل في الدفاع الجوي والصاروخي؛ ينبغي تصميم دفاع سيبراني وإلكتروني متكامل ومتعدد الطبقات.

وينبغي التعامل مع ضرورة التحول في آليات اتخاذ القرار والدفاع والسيطرة، بصفتها إحدى الأولويات الاستراتيجية الحاسمة بالنسبة لتركيا. فتسارع وتيرة الحرب الحديثة، وما أحدثته عمليات اتخاذ القرار المدعومة بالذكاء الاصطناعي من تقليص كبير لدورة OODA (الملاحظة، والتوجيه، والقرار، والتنفيذ)، يحدّ من فاعلية هياكل القيادة التقليدية ذات الطابع الهرمي والمركزي. **وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى بنية قيادة رقمية ترتكز على مفهوم القيادة القائمة على المهمة (Mission Command)، بما يتيح منح المستويات الدنيا هامشياً من المبادرة ضمن ضوابط محددة، ويحافظ في الوقت نفسه على التكامل والتزامن على المستوى الاستراتيجي. ويعزز هذا الهيكل قدرة الوحدات الموزعة على الاستجابة السريعة والمرنة، كما يضمن اتساق التطبيقات التكتيكية مع الأهداف الاستراتيجية.**

ومع تزايد استخدام أنظمة اتخاذ قرار مدعّمة بالذكاء الاصطناعي، لا بد من إدارة خطر الانحياز إلى الأتمتة، وما قد ينتج عنه من فقدان للسيطرة. وعلى هذا فمن العوامل الحاسمة في موثوقية أنظمة القيادة والسيطرة؛ تصميم بنية توضح فيها حدود التفاعل بين الإنسان والآلة، وتُضمن فيها الشفافية وإمكانية تتبع ومراقبة عمليات اتّخاذ القرار.

وفي النهاية لا بدّ من إعادة تقييم نهج تركيا في «إسقاط القوة» الإقليمية في ظلال بيئة الحرب الجديدة؛ **إذ أن الهشاشة المتزايدة في المنصات الكبيرة وعالية التكلفة، ومحدودية حرية الحركة أمام التهديدات غير المتماثلة والجغرافية المحدودة، أمران يعزّزان أهمية هياكل القوة الأكثر توزيعًا والأكثر انسجامًا ومرونة.** وفي هذا الإطار، تقدم شبكات الاندماج التي تشكّلها الأنظمة الجوية والبرية والبحرية غير البشرية (الخاضعة لتحكّم بشري عن بعد)، نموذجًا مستدامًا وفعّالًا من حيث التكلفة «لإسقاط القوة» بالنسبة لتركيا. وبوجه خاص، يبدو أن استخدام المسيّرات المسلّحة والأنظمة البحرية غير المأهولة والمنصات ذاتية التشغيل في العمليات المشتركة يحقق مزايا مهمة في توزيع المخاطر وزيادة فاعلية العمليات. ويعني هذا المفهوم انتقالًا من نموذج إسقاط القوة القائم على المنصّات التقليدية إلى نموذج إنتاج تأثير موزّع قائم على الشبكات. كما أن تطوير تركيا - مع الحفاظ على قدرتها الحالية القائمة على المنصات - بنية قوة من الجيل الجديد تستند إلى أنظمة «ذاتية التشغيل وغير بشرية» بصفتها عناصر مكمّلة، سيكون أحد العوامل الرئيسية التي تمنحها تفوقًا تنافسيًا في حروب المستقبل.

الصمود الاستراتيجي والمقاومة المجتمعية

أظهرت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، بالتوازي مع كل ما سبق ذكره، أن التقنية تجاوزت حدود المفاهيم العملياتية البحتة، حتى تحوّلت إلى أداة سياسية وأيديولوجية وجيوسياسية. خصوصًا أن تحوّل هشاشة سلاسل التوريد، واعتماد الأنظمة الحيوية على الخارج، وبنى البيانات التحتية، إلى أهداف استراتيجية، يجعل من تطوير التقنيات المحلية والوطنية ضرورةً أمنية بعد أن كانت مجرد خيار ممكن. ولا بد من اعتبار تقليص الاعتماد على الخارج في مجالات مثل الذكاء

الاصطناعي والاستخبار والمراقبة والاستطلاع والاتصالات وتصنيع الذخائر، في حكم الاستقلال السياسي والاستراتيجي. وفي هذا الإطار أصبحت التقنية عاملًا يشكّل التموضع السياسي وقدرة إسقاط القوة، أكثر من كونها مجرد عنصر يبني القدرات العسكرية. وقد برز بناء قدرات «محليّة ووطنية» بصفته أحد مجالات التنافس الأساسية في الحرب الحديثة، بل وفي التنافس الاستراتيجي عموماً.

ومن الحقائق الأساسية الأخرى التي أبرزتها الحرب هو تحوّل الصراعات إلى نضال متعدد الأبعاد يؤثّر على المجتمع بأكمله؛ إذ أن الاستهداف المباشر لبنى الطاقة التحتية وشبكات الاتصال والأنظمة المالية، إلى جانب الحرب المعرفية والشقاقات المجتمعية والخدمات العامة الحيوية، يعيد تعريف مفهوم «الجبهة الداخلية». ويكشف هذا الوضع بالنسبة لتركيا، أن الخطط الدفاعية ترتبط أيضًا بالقدرات المدنية، ويفرض تبنّي نهج أمني شامل يحوي الصمود المجتمعي وإدارة الأزمات وحماية البنى التحتية المدنية. وقد أصبحت المجالات التالية ذات أولوية قصوى: تنويع مصادر إمدادات الطاقة، وتصميم البنى التحتية للاتصالات على شكل هياكل موزّعة واحتياطية، وتطوير مقاومة مؤسساتية تجاه عمليات التضليل الإعلامي والحرب النفسية. كما أن تأسيس مرونة تنظيمية قادرة على التكيّف السريع أثناء الأزمات، على مستوى القطاعين العام والخاص بل وعلى مستوى المجتمع، أصبح - بسبب ما ولّدته الحرب الحديثة من بيئة تهديد متعددة الطبقات - ضرورة استراتيجية. وباختصار تزداد أهمية اتخاذ خطوات تقوّي الجبهة الداخلية، وبالتوازي مع ذلك تظهر حاجة ملحّة لبناء نهج جديد وشامل ومتكامل للدفاع المدني، حتى يعزز الوحدة والتماسك الوطنيين، وقابل لتحديث خططه باستمرار، غير مقتصر على التدابير التقليدية. ومن المفيد للمؤسسات والهيئات التركية المسؤولة، بالنظر إلى النتائج التي أظهرتها الحروب الأخيرة، أن تقوم بتعديلات على تعريفاتها التقليدية للمخاطر والتهديدات، بل وربما على هياكلها المؤسسية عند الضرورة.

وأظهرت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية أن الحروب الحديثة قد تتوسّع حتى تُدار أيضًا على مستوى التحكم في الوعي، وعمليات اتخاذ القرار، وعلم النفس المجتمعي، ومنظومة المعلومات. ولوحظ في هذه الحرب أن الأطراف استهدفت وعي المجتمع بالتهديدات، وردود أفعاله في اتخاذ القرارات، وقدراتهم المعنوية، وصموده السياسي. ويعني هذا الوضع أن ساحة الحرب المعرفية لم تعد بعد الآن عنصرًا

ثانويًا في الحرب الهجينة، إنما باتت ميدانًا رئيسيًا للصراع، يُراد منه تحقيق نتائج استراتيجية فورية ومباشرة.

فإنتاج المحتوى بالذكاء الاصطناعي، والتلاعب بالخوارزميات، وعمليات التضليل اللحظي، وتقنيات التزييف العميق (Deepfake)، وأنشطة التغلغل النفسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ خلقت كلها إمكانيات عملياتية جديدة تتجاوز بكثير مفهوم التضليل التقليدي. ولا يقتصر الهدف من هذه العمليات على مجرد نشر معلومات مضللة بصورة بسيطة، إنما تتمثل الأهداف الأساسية في إبطاء عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي، أو التضليل وتمزيق شعور الأمان عند المجتمع، وإثارة الذعر في أوقات الأزمات، وإضعاف العلاقة بين الدولة والمجتمع. **وبعبارة أخرى، يمكن القول أن المعلومات في الحرب الحديثة أصبحت سلاحًا يُحدث تأثيرات عملياتية مباشرة.**

وفي هذا السياق، أصبح الاحتياج الأساسي لتركيا تناول ساحة الحرب المعرفية بصورة شاملة من منظور الأمن القومي والصمود المجتمعي والتواصل الاستراتيجي، متجاوزةً حصرها في عنوان «مكافحة التضليل الإعلامي». **لكن هذا الحال يفرض تطوير قدرات مؤسساتية في مجالات حيوية كتحليل البيانات ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي وتحليل السلوكيات ورصد عمليات التغلغل النفسي وبناء خرائط التأثير الخوارزمي وفي النهاية قياس ردود الفعل المجتمعية خلال أوقات الأزمات.** وفي الوقت ذاته، تبرز الحاجة إلى إنشاء بنية أمنية معرفية بالتنسيق فيما بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني والإعلام والأكاديميين وشركات التقنية والبيروقراطية الأمنية.

وينبغي التنبّه إلى أن مجال الحرب المعرفية مثله مثل سائر المجالات الاستراتيجية، ليس مساحةً يمكن إدارتها عبر ردود أفعالٍ دفاعية. **فعلى تركيا أن تطوّر قدرة استباقية تتيح لها إنتاج أدواتها وسرديتها الخاصة في الاتصال الاستراتيجي، وتمكنها من التسيّد المعلوماتي في لحظات الأزمات، وصناعة أطر مؤثرة في الرأي العام الدولي، وتوليد استجابات سريعة.** لأن نتائج الحرب الحديثة متعلقة بشكل مباشر بإمكانية الطرف المحافظة على قدراته في إنتاج السرديات وصون الثقة المجتمعية والتأثير في الوعي الدولي، بقدر ارتباطها بالنجاح العسكري التقليدي.

أما فيما يخص علاقة هذه الديناميكيات ببعضها، فثمة تحول محوري آخر يبرز في الفترة الحديثة؛ إذ أن آثار الحرب النفسية قادرة على خلق نتائج استراتيجية لا تقل عن الدمار المادي. فتدفق المعلومات الكثيف، والمشاهد الفورية، وموجات الذعر التي تحرّكها وسائل التواصل الاجتماعي، والشعور بأزمة مستمرة، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على ردود فعل المجتمع في اتخاذ القرارات، وفي سير حياته اليومية، وفي شعوره بالثقة. **وهذا الحال يضع الجاهزية النفسية وقدرة الصمود على جدول الأمن القومي مباشرة.**

وفي مناخات التوتر طويل الأمد والضغوط الهجينة، يتسبب بقاء المجتمع في حالة استنفار دائم بتأثيرات واسعة، بدءًا من سلوكياته الاقتصادية ووصولًا إلى اختياراته السياسية. فالتضليل، وخلق الخوف، ومحاولات تعميق الاستقطاب المجتمعي، والعمليات التي تُضعف ثقة المجتمع بقدرة الدولة في أوقات الأزمات، تستهدف صناعة شروخ جديدة في الهشاشات النفسية بشكل مباشر. **ولذلك أصبحت الحروب الحديثة عملياتِ ضغطٍ نفسي ومعرفي، موجّهة لتمزيق صمود الذهن المجتمعي.** ويقتضي هذا الحال من تركيا سياسات صمود وطنية طويلة الأمد في إطار الجاهزية النفسية والوعي المجتمعي. **لذا من الأهمية القصوى تطوير قدرة تواصل حيوية، وتوعية المجتمع بالتهديدات الهجينة، ومحو الأمية الإعلامية، وضمان ديمومة تدفق الموثوقة أثناء الأزمات.** ومن الضروري توفير هذه الجاهزية من خلال منظور إيجابي يعزز الثقة المجتمعية والثقة بالمؤسسات وقدرة التضامن المجتمعي، لا عبر آليات وقائية ترتكز على توليد الخوف والتهديد.

أصبحت الحرب عمليةً متعددة الأبعاد ترمي إلى استنزاف كل وظائف المجتمع من بنية طاقته التحتية وأنظمته المالية وشبكات اتصالاته وسلاسل إمداداته اللوجستية. ويرينا هذا الحال عدم إمكانية تعريف مفهوم الأمن بوصفه أمنًا حدوديًا وقدرة عسكرية فحسب، بل إن الدول تُقيَّم كذلك بصمودها المجتمعي. **واستهداف منشآت الطاقة والموانئ وبنى الاتصالات التحتية ومراكز البيانات وشبكات النقل، تظهر أن مفهوم «الجبهة الخلفية» قد نُسِفَ إلى حدٍّ كبير.** فبالتوازي مع هذا فإن الهجمات السيبرانية وحملات التضليل الإعلامي وضغوط الاستنزاف الاقتصادي وأنشطة التغلغل النفسي؛ تخلق ضغطًا أمنيًا يؤثر بشكل مباشرٍ على حياة المجتمع اليومية. **وبالتالي فإن قدرة الصمود والمقاومة في مناخ الحرب الحديثة، متكاملة مع قدرة**

الدولة ومتانة النظام الاقتصادي وإمكانية المجتمع التنظيمية.

وفيما يخص تركيا، فإن هذا الوضع يضطرها إلى تناول قدرة المقاومة المجتمعية ضمن إطار واسع يشمل أمن الطاقة، وإمدادات الغذاء، والبنية الصحية، وأنظمة الاتصالات، والشبكات اللوجستية، والصمود المالي، وإدارة الكوارث، وديمومة الخدمات العامة الحيوية. **كما يجب بناء منشآت تصنيع وتخزين تحت الأرض، ووضع ضوابط وقواعد جديدة ومحدّثة لحماية الأشخاص والمنشآت الحيوية، وتخطيط مسارات لوجستية توفّر عمليات النقل وتكون درعًا طبيعيًا.**

وفي هذا الإطار، لا تقتصر الأولويات الأساسية على تطوير قدرة الاستجابة أثناء الأزمات، بل تشمل كذلك ضمان استمراريتها في مواجهة احتمالات الضغط والاستنزاف طويلة الأمد. ومع ذلك، فإن المقاومة المجتمعية ليست قضية فنّية أو مؤسساتية فحسب؛ بل هي عناصر جوهرية تعني: علاقةَ ثقة بين الدولة والمجتمع، وقدرةَ المؤسسات على التنسيق، وإدارةَ تدفق المعلومات أثناء الأزمات، والحفاظ على شعور المجتمع بالانتماء. **ولذلك فإن تعزيز الصمود المجتمعي يعني تطوير نموذج تنسيق متعدد الأبعاد والطبقات بين المؤسسات السياسية والبيروقراطية الأمنية والإداريين المحليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني.**

تحول النموذج الأمني والأولويات الاستراتيجية

أظهرت حرب الأيام الاثني عشر والحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية أن التفوق الاستراتيجي في النزاعات الحديثة مربوط بعلاقة وثيقة بحماية البنية التحتية الحيوية، وأمن القيادات المتخذة للقرار، وقدرة الدولة على ضمان استمراريتها. إذ استُهدفت خلال الحرب منشآت الطاقة وبنى الاتصالات ومراكز البيانات وعناصر القيادة والسيطرة بشكلٍ مباشر، وبالتوازي مع ذلك كانت العمليات النوعية التي استهدفت أسماء عسكرية وسياسية رفيعة المستوى أحد العناصر الحاسمة في الحرب. وأظهر هذا الوضع أن الحرب الحديثة قد تحوّلت إلى بنية متعددة الأبعاد والطبقات ترمي إلى شلّ النظام وتعطيل قدرات اتخاذ القرار.

وقد زادت -بشكل جديٍّ- الذخائرُ دقيقة التوجيه تحديدًا، وأنظمة الاستهداف المدعّمة بالذكاء الاصطناعي، والمصادر الاستخباراتية مفتوحة المصدر، وشبكات الاستشعار المنتشرة، من تكشّف البنى التحتية الاستراتيجية والأفراد المهمّين ومرئيتهم، ومن احتمال تدمرها أو قتلهم. فلم تعد المنشآت الثابتة والكبيرة هي وحدها المستهدفة، بل أصبحت كذلك أنماط حركة القيادات صاحبة القرار، وآثارهم الرقمية، وعاداتهم الاتصالية، وضوابطها الأمنية جزءًا لا يتجزأ من مجموعة الأهداف العملياتية. ويستدعي هذا ضرورة اعتماد بنية أمنية متعددة الطبقات تتعدّى مفهوم الحماية المادية التقليدية.

يُظهر هذا المشهد من وجهة نظر تركيا، الأهميةَ الحاسمة للهياكل الموزّعة والاحتياطية، والقدرة على التبديل السريع، ونماذج التشغيل البديلة التي توفّر ديمومة للأنظمة في لحظات الأزمات. **وبالمثل لا بد من إعادة تقييم معضلة حفظ أمن الأشخاص في ظل مناخ الحرب الحديثة**؛ فقد أظهرت لنا الحرب أن القيادات العسكرية والسياسية والتقنية والبيروقراطية العليا قد تكون أهدافًا مباشرة، بل وأظهرت كذلك ممارسة ضغوط عملياتية من خلال تحويل عمليات اتخاذ القرار إلى عمليات شخصية صرفة (أي تُتَّخذ القرارات من قبل أشخاص معينين). ولذلك لا بدّ من التفكير في أمن الأشخاص بالتوازي مع أمن البيانات والاتصالات، وإدارة الحركة والتنقّل، والتحكّم في الظهور الرقمي، وقدرات مكافحة الاستخبارات المضادة. وخصوصًا في ظل وجود أمور كتحليل البيانات مفتوحة المصدر، وأنظمة التعرف على الوجوه، وتعقّب المواقع، وتقنيات الاستهداف المدعّم بالذكاء الاصطناعي، فإن الخط الفاصل بين الأمن الرقمي والأمن المادي يتلاشى مع مرور الوقت. وهكذا فعلى تركيا إعادة هيكلة نهج أمن البنى التحتية الاستراتيجية وأمن الأشخاص؛ ليكوّن بنية أمنية متكاملة تطوي تحتها الأبعاد العسكرية والسيبرانية والإلكترونية والاستخباراتية والنفسية معًا.

ورغم ما أثارته الهجمات على قائد الثورة الإيرانية والنخب الحاكمة في بدء الحرب من انفعال في المجتمع الإيراني بشكل ما، إلا أن أثرها ظلّ محدودًا، ولم تضع العجلات في مسار تغيير النظام؛ خصوصًا وقد تبيّنت محدودية عمليات «قطع الرأس». وكما اتّضح في عملية اقتلاع الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو وما تبعها من انتقالٍ بدا هادئًا، فقد ظهر لأمريكا أن الأمر كان مضللًا. وبالتوازي مع ذلك، فإن المحافظة على الوحدة والتعاضد المجتمعي، رغم الهيجان الذي حصل في إيران، لعبت دورًا مفتاحيًا

في إمكانية الحفاظ على الاستقرار الداخلي. وبناءً على ما تقدّم، ينبغي على تركيا دعم السياسات الرامية إلى تعزيز الصمود المجتمعي وإعطائها الأولوية.

وقد أظهرت الحرب الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية، أن النموذج الأمني الذي كان قائمًا في الشرق الأوسط منذ زمن على التوازنات الهشّة والوكلاء الفاعلين والاشتباكات المحدودة لم يعد بعد الآن قابلًا للاستدامة. فلم تعد الأزمات الإقليمية محصورة في جهات معينة، بل تولّدت سلسلة موجات أمنية أثّرت في الوقت ذاته على خطوط العراق وسوريا ولبنان واليمن والخليج وشرق المتوسط. وهذا يؤكد استحالة الحفاظ على الأمن في الشرق الأوسط عبر الملفات الفردية أو العلاقات الثنائية أو آليات إدارة الأزمات المؤقتة. **كما أن معالجة الأمن في الإطار الإقليمي أصبحت تقتضي هيكلية جديدة متعددة الطبقات ترتكز على التنسيق والتبنّي الإقليمي (العمل للإقليم ومصالحه).**

من أهم نتائج الحرب أنها أظهرت مجدّدًا أن أي ضمانات أمنية توفّرها الجهات الفاعلة من خارج المنطقة تظل محدودة ومتغيّرة. ومع أن الوجود الأمريكي في المنطقة لا يزال عنصرًا حاسمًا في معادلة الردع، إلا أن هذا الوجود لم يوفّر مناخًا أمنيًا تامًا في وقت الأزمات لدول الخليج. وبالمثل فإن العدوانية الإسرائيلية لا تحمل إمكانية زعزعة إيران وحدها فقط، بقدر ما تتمكن كذلك من جرّ الدول الهشّة بنيويًا في الأصل مثل سوريا ولبنان والعراق، نحو مزيد من حالة عدم الاستقرار. **ولذلك أصبح مستقبل البنية الأمنية في الشرق الأوسط مرهونًا بقدرة الفاعلين الإقليمين على الحدّ من الأزمات، والحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة، و إيجاد مصالح مشتركة، أكثر من ارتهانه لاشتباكات الفاعلين الخارجيين وتدخلاتهم.**

ومن هذا المنطلق، تبدو الأولوية بالنسبة لتركيا أكثر من مجرد بناء هيكلية تحالف جامدٍ أو سياسة محاور جديدة في الشرق الأوسط، إنما تطوير نهجٍ أمني مرنٍ يحدّ مواطن الصراعات ويخفّف التوتّرات ويزيد من التبنّي الإقليمي. وقد طبّقت تركيا هذا النهج في الحرب من خلال إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع إيران، والبحث المحموم في الوقت نفسه عن مبادرات إقليمية مع فاعلين كدول الخليج وباكستان ومصر والمملكة العربية السعودية. وفي هذا الجانب تملك تركيا قدرةً على تولّي زمام المبادرة في مجالي حل الأزمات والوساطة، بالإضافة إلى تبنّي دور المُوازِن والمُيَسِّر وباني

الهيكلية في تشكيل نظام أمني إقليمي في مرحلة بعد الحرب.

النهج الأمني الذي اقترحته تركيا بهذا الصدد لا يقتصر على الردع العسكري فقط؛ **إذ اقترحت تركيا تعاونًا في الأمن الإقليمي موسَّعٍ مرهون بالقدرة على إدارة الأزمات وتنويع المسارات اللوجستية وأمن إمدادات الطاقة والتعاون الاقتصادي وفي الصناعات الدفاعية والتواصل الدبلوماسي تحديدًا**. وبإمكان، بنية كهذه إدارة أي احتمال لتبنّي إيران توجهًا سياسيًا خارجيًا أكثر صرامة وحدّة وذا طابع أمني بعد الحرب، كما أنها سترفع الكلفة الإقليمية لتدخلات إسرائيل التوسّعية الأحادية التي تقوم بها. وفي الوقت ذاته، ستتيح إمكانية إدارة مواطن الهشاشة لدى فاعلين مثل دول الخليج والعراق وسوريا ولبنان، ودمجها في بنية استقرار إقليمي.

والمعادلة والنهج الحذر الداعي إلى خفض التصعيد الذي تبنّته تركيا منذ بداية الحرب، بل منذ بداية الاحتجاجات في إيران وحتى اللحظة، تابعته طهران بدقة ورحّبت به أيما ترحيب. **كما أن موقف تركيا الذي أولى التعقّل والحكمة وتجنّب إثارة توتر مباشر في تعامله مع مسألة الصواريخ القادمة من إيران والتي تم إسقاطها، كان نتيجة خيار واعٍ بالملابسات.** ويُظهر هذا الموقف في الوقت ذاته نية تركيا وتموضعها من وجهة نظر البنية الأمنية والسياسية الجديدة التي ستظهر في طهران بعد الحرب، ويمهّد في الوقت ذاته الطريق دبلوماسية مهمة في طهران. خصوصًا أن المرحلة الجديدة التي يُحتمل أن تتشكل حول مجتبى خامنئي والمؤسسة الأمنية، وتوجّه إيران نحو البحث المحموم عن معادلة أكثر إقليمية في سياستها الخارجية، وحاجتها الملحّة إلى متنفّس اقتصادي-سياسي، كلها عوامل قد تخلق فرصًا لتقوية العلاقات التركية الإيرانية بشكل منضبط. ولذلك من الأهمية لتركيا أن تواصل حوارها مع إيران، محافظةً على قنوات تواصلها الدبلوماسية الحالية معها، ومديرةً بعناية بحثها عن التوازنات التي ستتشكل حديثًا في فترة ما بعد الحرب في إيران. أما إن تصرّفت إيران بعقلية المنتصر في الحرب، واتّخذت خطوات خطيرة تهدد الأمن الإقليمي، فلا بدّ لتركيا أن تتخذ جميع التدابير اللازمة من خلال التحرّك بمفهوم أمني إقليمي شامل.

من المنظور الأمني لكل من تركيا والمنطقة فإن الأولوية الاستراتيجية هي احتواء الحرب ومنع تمدّدها أكثر فأكثر، ووضع أرضية لاتفاق وقف إطلاق نار دائم. كما أن تصرفات كل من أمريكا وإيران الحالية الحذرة في موضوع العودة إلى حرب مباشرة وواسعة

النطاق، توفّر فرصاً مهمةً للمبادرات الدبلوماسية. ومن هنا، فإن مواصلة تركيا دعم مبادرات وقف إطلاق النار والوساطة التي تقودها أطراف إقليمية، على رأسهم باكستان، تكتسب أهميةً متميزة من حيث تحجيم التوتّر الإقليمي وإدارة الأزمات والحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة.

ولا تتجاهل تركيا مخاوف دول المنطقة الأمنية التي تسببت بها استراتيجية إيران الحربية الآن، فنهج إيران الأمني الصارم القائم على استهداف دول الخليج العربي بهدف خلق حالة من ردع أمريكا وإسرائيل، ينطوي على إمكانية خلق انكسارات طويلة الأمد على ضفّتي الخليج. وقد يخلق غضّ الطرف عن هواجس دول الخليج الأمنية «إدمانًا» أمنيًا جديدًا، يوسّع مساحة النفوذ الأمريكي - والإسرائيلي بشكل غير مباشر - في المنطقة. وبشكل مماثل، فإن استمرار النهج الأمني الأحادي والمتشدد في مضيق هرمز وخطوط إمدادات الطاقة قد يؤدي إلى تعميق التوتّرات الإقليمية أكثر فأكثر. **ولهذا السبب، فعلى تركيا، وهي تستمر في علاقاتها المنضبطة مع إيران من جانب، أن تعزز في الجانب الآخر نهجًا أمنيًا إقليميًا متوازنًا ومتعدد الأطراف، يُصغي إلى المخاوف الأمنية في دول الخليج.**

تآكلت قدرات إيران الإقليمية بشكل كبير نتيجة للثورة السورية، ثم للحروب التالية، ما خلق مساحةَ تنافسٍ وفراغًا جديدًا في توازنات القوّة والأمن في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تبرز تركيا بوصفها الطرف الأقوى القادر على إدارة هذا الفراغ الجديد، بفضل قدرتها العسكرية، وبنية صناعتها الدفاعية، وقدرتها الدبلوماسية، ونفوذها الإقليمي المرن. لكن وضعيتها هذه تحمل في طياتها، في الوقت نفسه، إمكانية خلق مجال توتّر جديد في العلاقات التركية-الإسرائيلية. فبينما ترى إسرائيل في إضعاف إيران فرصة استراتيجية لتوسيع مجال تحركاتها الإقليمية، ترى في تركيا أكبر عائق أمام سياساتها التوسّعية. ولهذا السبب، يزداد احتمال تحوّل هذا التنافس بين البلدين إلى مواجهات استراتيجية أكثر مباشرة في ملفات مثل سوريا وشرق المتوسط وبنية الأمن الإقليمي. **وعلى وجه الخصوص فإن تزايد وصف تركيا في الخطاب العسكري والسياسي الإسرائيلي: بأنها «تحد استراتيجي»، يشير إلى أن العلاقات بين الطرفين قد تتشكل على المدى الطويل في إطارين: منافسة منضبطة، وتوتّر محتدّ.**

ومن أبرز الأخطار التي قد تواجه تركيا بعد الحرب، توسّع العمليات الإسرائيلية في لبنان وسوريا، وتحوّلها إلى إطار أعمق وأكثر ديمومةً تحت مظلة نهجها: «الحزام الأمني». وبالتوازي مع ذلك، استمرار إسرائيل في توسيع أهدافها لتكون قوة إقليمية مسيطرة، تضمّ إلى جانبها فاعلين مختلفين من المنطقة. **ولهذا الاحتمال أن يهدد استقرار المنطقة، كما قد يؤثر على أمن تركيا بشكل مباشر.** ولهذا السبب، لا بد أن تكون الأولوية الاستراتيجية والأساسية لتركيا هي تعزيز دورها الإقليمي الموازن في مواجهة النهج الأمني التوسّعي الذي تنتهجه إسرائيل بقيادة نتنياهو ومحوره اليميني المتطرّف. كما يتعين على تركيا، في الوقت نفسه، ألا تنتهج قطع قنوات تواصلها مع إسرائيل، بل أن تتبنّى نهجًا استراتيجيًا متعدد الطبقات، يحافظ على أرضية الحوار العقلاني، مع إبقاء قدرتها الردعية العسكرية وتنسيقها الإقليمي في أعلى مستوى.

وأخيرًا، كشفت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية عن الحاجة إلى نموذج أمني جديد في مجالات التجارة والطاقة وأمن سلاسل الإمداد. فقد أعادت الحرب إبراز مواطن الهشاشة الاستراتيجية الناجمة عن الاعتماد المفرط على خطوط بحرية بعينها. كما أن التوترات في مضيق هرمز، والمخاطر الأمنية على خط البحر الأحمر، والهجمات على بنى الطاقة، زادت من الأهمية الاستراتيجية للمسارات اللوجستية والتجارية البديلة بالنسبة للاقتصاد العالمي. **وفي هذه الصدد، باتت تركيا - بحكم موقعها الجيوسياسي وامتلاكها بنى تحتية للنقل والطاقة - أحد الفاعلين المحوريين في البحث عن الممرات البديلة.** وإذا نظرنا تحديدًا إلى مشروعي «طريق التنمية» و«الممر الأوسط» بشكل متكامل، فإنهما يفضيان إلى ظهور بنية ترابطية تكميلية-بديلة، من شأنه تنويع مسارات تدفق التجارة بين آسيا وأوروبا، وتوزيع المخاطر، وتوفير بدائل لسلاسل الإمداد العالمية في أوقات الأزمات. **ويعزز هذا قدرة تركيا على تجاوز كونها مجرد دولة عبور (ترانزيت)، إلى أن تصبح مركزاً استراتيجياً يشكل البنية الإقليمية للنقل والطاقة والتجارة؛ إذ تُعد تركيا من الدول النادرة التي تمتلك القدرة والتجهيزات اللازمة لتأمين هذه المسارات بصورة مباشرة.**

اهتمام الخليج في فترة ما بعد الحرب بتطوير روابط تجارية بديلة تطوّرٌ مهمّ قد يزيد من قيمة مشروع طريق التنمية الجيوقتصادي. ومما يجعل خطوط التجارة والطاقة البديلة الممتدة من العراق وحتى تركيا أكثر أهمية استراتيجية، هي الهشاشات في مضيق هرمز والمخاطر الأمنية في الخليج. وبالمثل فإن تزايد أهمية «الممر الأوسط» بعد الحرب

الروسية-الأوكرانية، قد جعلت دور تركيا المركزي داخل شبكات اللوجستيات المرتكزة على محور شرق-غرب أكثر وضوحاً. **ولهذا لا بد من النظر إلى مشروعي طريق التنمية والممر الأوسط بصفتهما قطبين استراتيجيّين مكمّلين لبعضهما البعض**. كما من المهم تقييم أهمية الممرات المذكورة من حيث النقل وأمن إمدادات الطاقة ومرونة سلاسل التوريد والبنية التحتية الرقمية وتكامل الموانئ وتحقيق الاستقرار الإقليمي. وفي هذا السياق، تبرز الأولوية الحاسمة التالية: زيادة قدرة البنية التحتية، وتعزيز التكامل اللوجستي والجمركي، وإنشاء خطوط جديدة تدعم إمكانية نقل الطاقة.

ولا يقتصر الأمر بالنسبة لتركيا على كونه أمراً اقتصادياً، بل يتعداه إلى فرصة وقدرة توسيع نفوذها الجيوسياسي؛ ذلك أن ممرات النقل والتواصل أصبحت في الحقبة الجديدة أدوات استراتيجية تشكّل - إلى جانب مسارات تدفّق التجارة - توزيع القوة الإقليمية والعلاقات الدبلوماسية والبنية الأمنية أيضًا. ولذلك، ينبغي لتركيا أن تتعامل مع مشروعي طريق التنمية والممر الأوسط من منظور الدبلوماسية متعدد الأطراف، والنفوذ الإقليمي، والاستقلالية الاستراتيجية. وعليه، فإن التعاون القائم على الربط، الذي سيُطوّر مع دول الخليج والعراق والدول التركية وباكستان وأوروبا، سيعزز مكانة تركيا كدولة إقليمية ومركزية. وفي هذا الإطار لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تشكّلها الحروب وعدم الاستقرار الإقليمي على أمن الممرات. **ولهذا السبب، فإن الأولوية الاستراتيجية الأساسية لتركيا تتمثل، في المقام الأول، في التموضع في مركز خطوط التجارة والطاقة البديلة، وفي المقام الثاني، تعزيز الآليات الدبلوماسية والأمنية الإقليمية التي لها أن تضمن أمن هذه الممرات.**

الملخص

تمثّل الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية لحظة انحراف تاريخي مفصلي أعاد تشكيل بنية الأمن الدولي، ومفهوم الحرب الحديثة، ونماذج إسقاط القوة. وكشفت مجريات الحرب أن النموذج الحالي، الذي تشكّل حول نظام مؤسساتي ومظلة أمنية غربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد تآكل جدّيًا وبشكل كبير. ويُرى من خلال المسار الجيوسياسي الواسع الممتد من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط، ومن الخليج العربي إلى آسيا والمحيط الهادئ، أن الضعف في القدرة على توفير أمن عالمي يحثّ الفاعلين الإقليميين على تحمّل مزيد من المسؤولية، وإنشاء بنى أمنية خاصة بهم، والتوجه نحو نماذج تعاون متعددة الطبقات. لذا تبدو الحرب أبعد من كونها مجرد صراع قوة بين أمريكا-إسرائيل وإيران، إنما تبدو انعكاسًا ملموسًا للمشكلات الأمنية الإقليمية، لهياكل التحالفات المتحوّلة، والمساعي الهادفة لإيجاد توازنات استراتيجية جديدة.

وإن نظرنا إلى الحرب من زاوية عسكرية، نرى أن مناخ الحرب الحديثة ابتعد نوعًا ما عن الهياكل المرتكزة على المنصّات، لتتشكّل بوضوح في إطار البيانات والشبكات والقدرة الإنتاجية والتفوق الخوارزمي والصمود المجتمعي. وهذا التحول، الذي شمل مساحة واسعة تبدأ بآليات اتخاذ القرار المدعّمة بالذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى بنى القيادة والسيطرة الموزّعة، ومررًا بمفهوم الحرب المرتكزة على الشبكات والصراع على الطيف الكهرومغناطيسي، ووصولًا إلى استهداف البنى التحتية الحيوية والتأثير الاستراتيجي العالي الذي خلقته الأنظمة زهيدة التكلفة، أظهر بأن العقائد الأمنية التقليدية لم تعد فاعلةً وناجعة إلى حد كبير. خصوصًا أن هشاشة أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي التي تعرّت أمام هجمات الإغراق، والأهمية الاستراتيجية الحاسمة لاقتصادات الذخيرة، وتحوّل البنى التحتية الحيوية إلى أهداف مباشرة، كلّها عوامل أظهرت أن حروب المستقبل ستُحسم بالقدرة الإنتاجية المستدامة، والعمق التقني والصمود الاستراتيجي. ولهذا السبب، فإن مفهوم «العمق ثلاثي الأبعاد» في الصناعات الدفاعية والمكون من النوعية والكمية والاستدامة الاستراتيجية، أصبح ضرورةً أساسيةً للحقبة الجديدة.

وبالتوازي مع ذلك، فإن فكرة الاستقلال الاستراتيجي قد عادت إلى السطح في جدول

الأعمال، وبرزت لدى طيف واسع من الفاعلين من الدول في المنطقة، وكذلك أوروبا. فعمل مظلة الأمن المرهونة بأمريكا بشكل محدود وانتقائي في لحظات الأزمات، عزّز من مساعي تقليل الاعتماد على الخارج في مجال الصناعات الدفاعية وسلاسل التوريد، والتقنية الحيوية والحسّاسة، وأمن إمدادات الطاقة في أوروبا كما عزّزها في دول الخليج. ويكشف لنا هذا المشهد أن الاستقلال الاستراتيجي لم يعد مجرد خيار معنوي في السياسة الخارجية، بل أصبح قضية تعزيز المقاومة والصمود، وإمكانية إنتاج قدرة عسكرية، وإمكانية بناء شراكات بديلة.

وفي هذه العملية، تتموضع تركيا في موقع استثنائي محاط بالمخاطر، يحتضن في الوقت نفسه فرصاً استراتيجية مهمة. فموقع تركيا الجيوسياسي، وبنية صناعاتها الدفاعية، وخبرتها العملياتية، ومرونتها الدبلوماسية، والإمكانية التي تمتلكها في «إسقاط القوة» متعدد الأبعاد، كلها عوامل تجعلها الفاعل «الموفّر للأمن والاستقرار» في العهد الجديد. والحق أن منطقة نفوذها الواسعة، الممتدة من ليبيا إلى سوريا، ومن البحر الأسود إلى تركستان وأفريقيا، تُظهر تركيا متمكنةً من إدارة طبقات أمنية مختلفة بالتزامن، من حيث القدرة العسكرية والدبلوماسية والمؤسسية. ومع ذلك، فإن بعض الاحتياجات الهيكلية تُجبر تركيا على توسيع عمقها الاستراتيجي في الفترة المقبلة.

ونتيجة لذلك، فإن الحرب الأمريكية/الإسرائيلية-الإيرانية تبشّر بعهد جديد يبدأ فيه النظام الأمني الدولي بالانحلال، وتتحمل فيه الدول متوسطة الحجم والفاعلون الإقليميون مسؤوليات أكثر، وتتحوّل فيه طبيعة الحرب بشكل جذري. وستُعرَّف القوة في هذا العهد الجديد بالقدرة على إنتاج التقنية، والسيادة في البيانات، والصمود المجتمعي، والاستدامة وقدرة التكيّف الاستراتيجي، إضافة إلى القدرة العسكرية. والمسألة الأساسية بالنسبة لتركيا هي قدرتها على قراءة هذا الانحراف التاريخي الطارئ، لا من منظور الأزمة والتهديد، بل بوصفه فرصةً طويلة الأجل لمدّ النفوذ الاستراتيجي. وتحقيق ذلك ممكنٌ عبر مأسسة النهج الأمني متعدد الطبقات، ومنح الأولوية للإمكانات الحالية من الناحية الاستراتيجية. وبعبارة أخرى، دور تركيا في البنية الأمنية الجديدة مرهون بمدى نجاحها في مواصلة تطوير قدراتها - التي لا تزال تواصل بناءها بالفعل - في إطار رؤية مستدامة، ومتكاملة، واستراتيجية.

قائمة المصادر

Hammad, N. (2026, April 2). The proliferation of AI-enabled military technology in the Middle East. IISS.

Hehir, A. (2026, April 3). AI warfare is outpacing our ability to control it. Tech Policy Press.

Günyol, A. (2026, March 5). Data centers emerge as new targets as AI accelerates modern warfare. Anadolu Agency.

Mevlütoğlu, A. (2022). Demir Işın ve yönlendirilmiş enerji silah sistemleri. Anadolu Ajansı.

Yacoubian, M. (2026, March 28). Visualizing Iran›s escalation strategy. CSIS.

Trevithick, J., & Altman, H. (2026, April 4). Iran is piercing Israel›s ballistic missile defenses with high altitude cluster warhead releases. The War Zone.

Peleg, B., Scharf, A., Yaron, O., & Foldes, Y. (2026, April 14). As Iran war dragged on, Israel downed fewer missiles — and cluster missiles wreaked havoc. Haaretz.

Özkan, E. (2026, March 23). At least 12 US, allied radar systems hit by Iran since start of war. Anadolu Agency.

Mottola, A. (2026, March 2). War on Iran: Preliminary analysis of the operations. Future Warfare.

Ellis-Jones, I. (2026, April 10). Operation Epic Fury U.S. aircraft losses visualized. The War Zone.

Miskelley, A. (2026, March 5). The Pentagon moves into the era of affordable mass. Defense One.

The Soufan Center. (2026, March 2). Iran raising the costs of the conflict by targeting critical energy infrastructure.

Bremer, M. K., & Grieco, K. A. (2026, April 9). Iran›s asymmetric counterair campaign: Attacking the U.S. Air Force›s nests and eggs. War on the Rocks.

Gilead, A. (2026, March 26). Iran›s underground missile bases immune to attack. Globes.

Bruchmann, S., Sampson, M., Childs, N., Allin, D., & Alhasan, H. (2026, March 2). The US-Israel campaign in Iran. IISS.

Brunnstrom, D. (2026, March 26). Drones and mines: Taking Kharg Island would pose risks for US troops. Reuters.

Mehmet, A., & Oktay, M. (2026, March 23). ABD›ye ait USS Gerald R. Ford uçak gemisi Girit›e geldi. Anadolu Ajansı.

Scanlon, M. (2026, April 1). Iranian strikes target the infrastructure behind US airpower. Defense News.

Achom, D. (2026, March 20). F-35 hit over Iran? Hi-tech solution to low-tech problem likely backfired. NDTV.

Butts, D. (2026, March 5). Iran›s Shahed drone: How ‹the poor man›s cruise missile› is shaping Tehran›s retaliation. CNBC.

Missile Defense Advocacy Alliance. (n.d.). Missile interceptors by cost. Retrieved April 10, 2026, from

Bondar, K. (2026, March 10). Unpacking Iran›s drone campaign in the Gulf: Early lessons for future drone warfare. CSIS.

Craft, W., Witherspoon, A., & Gedeon, J. (2026, March 19). The war on Iran cost the US $12.7bn by day six. Here›s how it›s been spent — in charts. The Guardian.

Adams, N. (2026, March 23). The Iran conflict exposes the new cost curve of war. Atlantic Council.

Chambers, M. (2026, April 3). The Army holds Organic Industrial Base Industry Day as it looks to expand munitions production capacity. Army.mil.

Wolfe, F. (2025, August 7). Low-cost cruise missile funding in reconciliation act awaiting contract obligation. Defense Daily.

Burilkov, A., & Wolff, G. B. (2026, March 30). The costs and failures of air defence in the Iran conflict and what they mean for Europe. Bruegel.

Roudani, C. (2026, March 11). War without a center: Iran›s mosaic defense. Modern Diplomacy.

Subramanian, R. (2025). Modern (networked) warfare: Its concepts, evolution, and issues. Journal of International Technology and Information Management, 34.

Çopur, H. (2026, May 10). Trump, İran›la ateşkesin «en zayıf anında» ve «yaşam desteğine bağlı» olduğunu söyledi. Anadolu Ajansı.

Köse, T. (2026, April 9). ABD/İsrail-İran ateşkesi: Ara hesapta neler var? Anadolu Ajansı.

Uygur, H. (2026, April 10). Ateşkes, İran açısından ne anlama geliyor? Anadolu Ajansı.

Geist Pinfold, R., & Lizcová, Z. (2026). Grand strategic change after critical situations: Israel and Czechia after the October 7th attacks and Russia›s Ukraine invasion. European Journal of International Security, 1–25.

The Institute for National Security Studies. (2026, March). Findings of the flash survey on Operation Roaring Lion.

Extrans Global. (2026, April). Weekly logistics operation update — Week 14, 2026.

Israel Innovation Authority. (2026, March 29). High-tech survey amidst the war.

Innovation Origins. (2026, April 2). Tech and war: Israel›s tech sector under severe pressure.

Ben-Nun Bloom, P. (2026, March 25). Israel›s 81% war consensus is an illusion. The Jerusalem Post.

Abdeen, F., & Altawell, L. (2025, December 31). 32% of Israelis need mental health care after two years of war, survey finds. Anadolu Agency.

Yilmaz, A. L. (2026, March 3). Cost asymmetry in Gulf air defense exposes long-term sustainability risks. Anadolu Agency.

Al Amir, K. (2026, March 23). «We will never be blackmailed by terrorists»: Sheikh Abdullah. Gulf News.

Asharq Al-Awsat. (2026, April 9). GCC General Secretariat welcomes announcement of ceasefire between US, Iran.

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi. (n.d.). Hürmüz Boğazı Irak için neden önemli? Retrieved April 11, 2026, from

CEIC. (n.d.). Iraq crude oil: Production. Retrieved April 11, 2026, from

Salem, A. (2026, April 6). Iraq›s electricity generation reduced by 3,500 megawatts. Iraqi News.

Shafaq News. (2025, August 11). Massive outage hits Iraq as heat tops 50°C.

Al-jnaidi, L. (2026, March 9). Syrian president says Damascus backs Lebanon on Hezbollah disarmament. Anadolu Agency.

Al Arabiya English. (2026, March 10). Syria accuses Hezbollah of firing shells into its territory.

Enab Baladi. (2026, March 4). Syria reinforces borders with Lebanon and Iraq following regional escalation.

Lister, C. (2026, April 1). Syria data update (March 24–31, 2026). Syria Weekly.

The New Arab. (2026, March 18). 119,000 Syrians have returned from Lebanon during Israel-Hezbollah war.

Aytekin, E. (2026, March 25). Hürmüz Boğazı›ndaki enerji akışının kesilmesi Çin ve Asya ekonomileri için risk oluşturuyor. Anadolu Ajansı.

International Energy Agency. (2026, April). Oil market report — April 2026.

International Trade Centre. (n.d.). Trade map. Retrieved May 15, 2026, from

Akkaş, E. (2026, March 18). İran›ın jeoekonomik hamlesi: Hürmüz Boğazı ve küresel ekonomi. Anadolu Ajansı.

Osler, D. (2026, March 11). Gulf war risk premiums topping double-digit millions of dollars per trip. Lloyd›s List.

Hamdach, W. (2026, April 12). The war against Iran and global risks: Tell me how this ends. Georgetown

Journal of International Affairs.

Matthijs, M. (2026, March 6). Europe›s disjointed response to the U.S.-Israeli war with Iran. Council on Foreign Relations.

Demir, G. N., & Sevencan, S. (2026, March 29). Experts warn Mideast conflict is fracturing global order, raising nuclear risks. Anadolu Agency.

Srivastava, S. (2026, March 20). The US-Iran conflict is dismantling the rules-based international order. JURIST.

Dannenbaum, T., Hamilton, R., Haque, A. A., Hathaway, O. A., & Rona, G. (2026, April 2). Over 100 international law experts warn: U.S. strikes on Iran violate UN Charter and may be war crimes. Just Security.

Manning, R. A. (2026, March 26). The Asia-Pacific pivot is a zombie policy. Foreign Policy.

Katulis, B. (2026, April 1). Five fundamental questions for US foreign policy as the Iran war enters its fourth week. Middle East Institute.

Verma, S. K. (2026, March 23). The Iran war and American foreign policy. Observer Research Foundation.

Ribakova, E., & García-Herrero, A. (2026, March 30). How Russia and China are winning the war in Iran. PIIE RealTime Economics.

Person, R. (2026, March 20). From Tehran to Donbas: What the Iran war means for Russia and Ukraine. Foreign Policy Research Institute.

Roos, G. (2026, March 2). The Iran war exposes the limits of Russia›s leverage in a fragmenting regional order. Chatham House.

Rumley, G., Tugendhat, H., Borshchevskaya, A., Cagaptay, S., & Medini, S. (2026, March 6). Great power spillover from the Iran war: Implications for China, Russia, Turkey, and Europe. Washington Institute for Near East Policy.